

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة و الأنظمة المقارنة

مذكرة حول:

معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر

2014-1988

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص النظم السياسية المقارنة

إشراف الأستاذ:

نعيم زايدي

إعداد الطالب:

بولبطينة هدى

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

أ. بجاوي مريم

أ. نعيم زايدي

أ. فاتح خننو

السنة الجامعية: 2017/2016

مخلص الدراسة

تعالج هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر والتي يتضح ان تحولا خاص وفقا للبنية النظام السياسي الجزائري وكذا خصوصية المجتمع الجزائري فمن خلال استعراض الجانب التاريخي انطلاقا من احداث اكتوبر 1988 والتي كشفت حقيقة الأوضاع الصعبة ووجود خلل بين السلطة واستجابة لمطالب الشعبية والتي عجلت بالتحول الديمقراطي في ضل أزمة اقتصادية خانقة بسبب انخفاض أسعار البترول .سارع النظام السياسي الي ضرورة الإقدام علي إصلاحات جذرية وعميقة من خلال دستور جديد العام 1989 يعلن بذلك العدول عن نظام الحزب الواحد وميلاد التعددية الحزبية في الجزائر والذي رسخ فعلا التحول الديمقراطي وكان القاعدة التي تبني عليها الممارسة السياسية لديمقراطية في الجزائر بالإضافة الي اهم المحطات التي ساهمت داخليا وخارجيا .تم جاءت الاصطلاحات السياسية واستحداث المؤسسات الكفيلة بتجسيد التحول الديمقراطي من دساتير 1996/2002/2012 هذه الاصلاحات ساهمت في تعزيز مكاسب الديمقراطية ويكن بالرغم من ذلك التحول لا يخلو من العقبات والمعوقات .

لكن رغم الإصلاحات التي شهدها النظام السياسي الجزائري الان هناك بعض الشوائب في الإجراءات الادرية تعيق تحقيق الوصول الى ديمقراطية حقيقية .

A review

The Arab scene has seen significant changes at the political level or what is called democratic transition, there it touched most of the Arab countries and Algeria is one of which. The scene has been marked by many revolutions or what is known as the Arab Spring, which aims at changing the nature of the regime through bringing democratic construction instead of authoritarian ruling which governed this region from the Atlantic to the Gulf. As a result, Algeria witnessed several reasons that led to a democratic transition on the level of its political system to cover the growing demands of the community, and the other external such the emergence of the economic crisis and low oil prices. In addition, the international democratic wave that invaded Western Europe down to Asia and Africa in 1974. Subsequently, Algeria adopted a system of political pluralism and parties in 1989 with the amendments that touched all of the 1966, 2002 and 2012 Constitutions marked by the Election Law in its various amendments, the Law of Parties, the Law of Associations and Media Law.

Despite the reforms in the Algerian political system, some remaining impurities represented in authoritarian administrative procedures that hinder the achievement of these reforms.

Key words:

- Democratization - Political Pluralism - Trading On Power -
Civil Society - Political Reforms - Elections - Civil Society.

مقدمة

يحظى التحول الديمقراطي بأهمية قصوى في الأنظمة والخارجية على حد سواء. السياسية العربية ،الانها أصبحت احد محددات النسق السياسي ومتطلباته الداخلية .

فالتحول الديمقراطي في الكثير من الأنظمة العربية جاء استجابة للتحولات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر الثمانينات وبصفة خاصة مند انتصار القيم الغربية الليبرالية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ،الأمر الذي أدى إلى التأثير على البيئة الداخلية والتي كثيرا ما تفاعلت مع التغيرات الهادفة الى تحقيق هامش من الحرية .كما انها كانت في بعض الأحيان طرفا مؤثر ومسببا لهذه التحولات من خلال الضغط بكل الوسائل المتاحة السلمية او القرصية .

أصبح اليوم النزوع نحو الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان نزوعا شاملا لدى الجميع وأضحت الديمقراطية تعبر عن حالة عامة وجماعية ، كما باتت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر ما يتراجع الميل الى نفيها تذرعا بالإسراع في التغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع .

وإذا كانت الديمقراطية التي فرضت نفسها عالميا ووطنيا ،فذلك لان الناس أدركوا زيف النظام الحزب الواحد والذي لا يكاد ينفصل عن النظام الاستبدادي، والذي لا محال اثبت فشله في تحقيق التطور الموضوعي لجل المجتمعات المدنية والان يقظة المجتمعات المدنية أصبحت مستمرة ومتصاعدة بفعل التأثير المزدوج لتفكك النظم الاستبدادية ، وتزايد الاندماج العالمي على مستوى الأعلام وتبادل المعلومات .

وانه لا يمكن ان ننكر ان الإحلال الديمقراطي ملئ بالعقبات والعثرات والمشاكل التي تزداد تعقيدا كلما مضينا في طريق التحول نحو الديمقراطية ،ولا نكاد نستريح من عناء ومتاعب هذا التحول الا بالمزيد من الاصرار والمواجهة والبحث عن حلول لهذه المشاكل التي تصادفنا دوما ،لذلك الحديث اليوم عن الديمقراطية

وعلى أثر هذه التحولات التي حدثت في أماكن كثيرة من العالم وفي ظروف مختلفة، صدرت الكثير من الدراسات حاولت التأصيل لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها وشكلت تحدياً أمام دارسي السياسات المقارنة والعلوم الاجتماعية، حيث ركز البعض على أسباب وخلفيات التحول إلى الديمقراطية، بينما اهتم البعض الآخر بتحديد طبيعة القوى السياسية التي لعبت دوراً في عملية التحول الديمقراطي في حين بحثت أخرى بكيفية تخطي المشاكل التي يمكن أن تواجه عملية التحول الديمقراطي والاهتمام بالطرق والآليات التي تحقق التماسك والرسوخ الديمقراطي.

ولتوضيح الصورة أكثر، يمكن القول أن التحول الديمقراطي يطرح ثلاثة أسئلة: الانتقال من أين؟ وإلى أين؟ ثم كيف؟ والسؤال الثالث هو الأهم لأنه مرتبط بإجراءات هذا التحول وبالأجهزة والآليات الفاعلة فيه. وعلى غرار كثير من دول العالم الثالث شهد الجزائر ، عدداً من الخطوات نحو مزيد من الديمقراطية، ورغم اتفاق العديد من الملاحظين (مثل الفاعلين المدنيين والسياسيين)، على أهمية الخطوات البارزة الذي شهدتها في مجال الحقوق والحريات وخاصة ما ورد في دستور 1989، الذي يعتبر البداية التحول الديمقراطي في الجزائر والذي كرس الديمقراطية كأسلوب للممارسة السياسية بالإضافة إلى تعزيز هذا الانجاز بمشاريع الدساتير التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كلها محطات هامة في البناء الديمقراطي في الجزائر .

إشكالية الدراسة:

إن إشكالية التحول الديمقراطي مسألة سياسية-اجتماعية بامتياز، تتمظهر في حالة النظام السياسي الجزائري على مستوى المؤسسات والجهزة الدولة و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني، ولقد قبل المجتمع السياسي والمدني بمبادرات الإصلاح السياسي التي تتماشى مع معايير الدولة الحديثة ، و أمنت بهذه الصيرورة والسير على خطى الدول الديمقراطية إلا أن هذا التحول الديمقراطي يواجه اختلالات في تفسير التحول الديمقراطي حقيقي وفعال .

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي :

- ماهي المعوقات الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وفاق التحول الديمقراطي ؟

الإشكاليات الفرعية :

- هل الإصلاحات السياسية على مستوى المؤسسات كانت كافية لتحول الديمقراطي .
- ماهي العوامل التي ساهت في الدخول في تسهيل عملية التحول الديمقراطي والظروف الدولية المصاحبة المعززة لتحول الديمقراطي في الجزائر .
- شكلت الإصلاحات السياسية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي حافز كبيرا أمام الانتقال الانفتاح السياسي إلى التحول الديمقراطي .

فرضيات البحث:

- كلما كانت هناك تنشئة اجتماعية وسياسية كلما كان هناك نتائج ايجابية في الوصول الى الديمقراطية .
- تتطلب عملية التحول الديمقراطي اصلاحات على مستويات عديدة حتى نصل الى الديمقراطية .
- تزداد مظاهر التحول الديمقراطي في المجتمعات كلما اشتدت الضغوط الداخلية والخارجية .

أسباب اختار الموضوع: إن اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث أملتة مجموعة من الدوافع الموضوعية.

- من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية ترسخت في ذهني قناعة البحث في قضية التحول الديمقراطي وأسباب عدم الوصول إلى النموذج الأوربي في الحكم خاصة على مستوى العالم العربي التي أعتبرها ضرورة جوهريّة، بالنظر إلى ما آلت إليه الأمور في الجزائر خاصة وأن أحداث ما يعرف بالربيع العربي كانت مبكرة جدا في اكتوبر 1988 عندما انفجر الوضع بادرت السلطة الي إصلاحات واخيار الديمقراطي كأسلوب للممارسة السلطة لكن بالرغم من ان الجزائر كانت السباقة اذا ما قورنت بالدول المنطقة سواء في البعد المغاربي او الافريقي الان تحول الديمقراطي في الجزائر ما زال يعاني من أزمة ممارسات ولم تعطي النتائج المنتظرة .

- ففي عام 1975 كانت الدول العربية تشكل نسبة 11% من الدول الغير ديمقراطية في العالم، أما في عام 2005 وباستخدام نفس المؤشرات فإنها تمثل حوالي 35 % مما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تتل من الدول العربية بالقدر الذي يجعل أي دولة تلبي خصائص النظم الديمقراطية الناشئة ناهيك عن الديمقراطيات الراسخة مما جعل البعض يتحدث عن عجز في الديمقراطيات العربية او بمعنى آخر فشل الديمقراطية في الوطن العربي.

- تنامي حركات الاحتجاج والمطالبة بتغيير الأنظمة السياسية بعد ما يسمى احداث اكتوبر 1988.

- تشكل الجزائر الاستثناء،من حيث المسارعة إلى إصدار جملة إصلاحات سبابة لإدارة الأزمات المترتبة على ما يسمى إحداث أكتوبر التي تعتبر مفصلية في مستقبل الجزائر المستقلة .

- السعي إلى الاقتراب المنهجي بفهم الظاهرة السياسية من خلال مفهوم التحول الديمقراطي و الذي يعتبر الجزائر أرضية ملائمة لاستقراء تطوره ونمط تفاعله.

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع التي تحتل مكانة هامة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية، حيث اختلفت وتعددت فيه وجهات النظر خاصة عندما نخص بالذكر بلدان العالم الثالث التي اشتملتها الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي.

على الرغم من توافر كم معتبر من الدراسات حول التحول الديمقراطي والاهتمام الكثير من الأدبيات المعاصرة في محاولة التعرف على مآل ديمقراطيات دول العالم الثالث، إلا أن هناك جوانب عديدة لم تحظ بالقدر الكافي

من اهتمام الباحثين الأمر الذي يستلزم توجيه النظر إلى موضوعات كعوائق التحول الديمقراطي في الجزائر ؛ فالديمقراطية كما يقول صموئيل هنتنغتون لن تنتشر إلا بالقدر الذي يريده أولئك الذين بيدهم السلطة، ويعد الجزائر في هذا الصدد كانت السبابة في العدول عن نظام الحزب الواحد وعرفت رياح التغيير مع موجة الاحتجاجات العام 1988 لتجربة في التحول الديمقراطي في العالم العربي ومن الأمثلة الجديدة بالدراسة في ظل الجدال الدائر حول العالمية والخصوصية، هذه الأخيرة التي تتميز بها تجربة الجزائر التحول الديمقراطي خاصة بطول أمدها بكل عثراتها وإنجازاتها، مقارنة بغيرها من التجارب العربية وخصوصية تتعلق بطبيعة وبنية النظام السياسي الجزائري حيث تتزاحم المؤسسات العسكرية مع الأحزاب ومع مختلف الفواعل المجتمع المدني صانعة بذلك فسيفساء غريبة في المشهد السياسي ومع إقرار الانفتاح الديمقراطي والعدول على نظام الحزب الواحد للممارسة السلطة وتتجسد ذلك فعليا في دستور 1989 مع التعديلات التي مست كل الدساتير الأخرى التي عرفت الجزائر المستقلة 1996/2002/2012 والتي تمثل في قانون الانتخابات وقانون الإعلام وقانون الجمعيات وقانون الإعلام.

وأهمية موضوع إشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر هو أن معظم الدراسات اهتمت بدراسة نماذج أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وتعاملت بحذر مع النماذج العربية حتى راج في كثير من الأدبيات بما يعرف بالاستثناء العربي في التحول الديمقراطي والعجز الديمقراطي العربي فجاءت هذه الدراسة لمحاولة الإضاءة على تجربة المملكة الجزائرية في دراسة إشكالية التحول الديمقراطي والاستفادة من إيجابياتها وأخذ العبر من عثراتها.

الإطار الزمني:

بالنسبة للإطار الزمني للدراسة سيتم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى غاية سنة 2014 بحيث تعتبر هذه الفترة ساحة لعملية رصد مختلف فعاليات الحراك السياسي في الجزائر ففي سنة 1989 أقدمت السلطة في الجزائر على إقرار دستور جديد وتغيير نظام الحكم بإحلال النظام الديمقراطي محل النظام الحزب الواحد، لذلك عرفت الجزائر عدة أسباب أدت إلى تحول الديمقراطي على مستوى نظامها السياسي وتعتبر هذه المرحلة هامة لمعرفة والإحاطة في محاولة لرصد أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في تحول الديمقراطي اذا لا يمكن إنكار احتجاجات الشعبية في أكتوبر 1988 والأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار البترول أدى ذلك إلى موجة من ديمقراطية عالمية مست اغلب الدول الإفريقية.

الإطار المكاني:

أما بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تشمل دولة الجزائر من دول المغرب العربي وشمال إفريقيا وعضو في اتحاد المغرب العربي.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مثلها مثل معظم الدراسات والأبحاث عدد من الصعوبات منها:

- عدم توفر المراجع المتخصصة لموضوع الدراسة محل البحث فاعلمت غالب الآراء التي قيلت في الموضوع قد وردت بين ثنايا المؤلفات ومواقع الانترنت ولا توجد دراسات مستقلة بالموضوع.
- عدم توفر البيانات والمعلومات خاصة الحديثة منها وان توفرت فهناك صعوبة الحصول عليها.
- عدم توفر كتابات ومؤلفات متخصصة في موضوع الدراسة.
- صعوبة تقنية تتعلق باتساع موضوع البحث و تعدد الفروع التي يتناولها مثل الإطار القانوني والمؤسساتي.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة الموضوع والأهداف المحددة من خلاله هي التي تحدد على الطالب أن يتبع منهج دون آخر، لذلك سنعتمد على صيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها:

1- المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يستخدم في دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي، بمختلف أحداثه وظواهره وكذلك دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث في مجمل حياة البشر الماضية وما تشمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الأحداث عبر الزمن، ويركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية¹

من خلال هذا المنهج سنحاول أن نرصد تاريخ الظاهرة ونتتبع مسار التحول الديمقراطي ومعوقات التحول الديمقراطي في الجزائر.

2- المنهج اتاريخي :

الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها فلا يمكن فهم عملية التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي دون الرجوع الى الامتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وصف الحاضر وتفسيره للوصول الى الحقائق.

¹ ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص 37

2- منهج دراسة حالة:

يتميز منهج دراسة الحالة أنه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وبكلمة أخرى فإن الحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، ونقوم بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم نتوصل الى نتيجة واضحة بشأنها¹

الإقتربات:

وظفت الدراسة مجموعة من الإقتربات منها:

الإقترب المؤسسي: يؤكد هذا الإقترب على المؤسسات وهي مجموع المظاهر والأنماط السياقية التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي كما يعرفها هنتغتون (هي أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر بين الأفراد والمؤسسة هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية وبقصد بالمؤسسة السياسية مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إقترب النخبة: يركز هذا الإقترب على النخب الفاعلة في المجتمع والتي تقوم بصنع القرارات السياسية النافذة في المجتمع، فالصفوة الحاكمة هي الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي ، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام.

إقترب الجماعة: يركز هذا الإقترب على الجماعات التي تؤثر في الحياة السياسية والتي بدورها تؤثر على النظام السياسي على غرار الفواعل الغير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والتي تدافع من أجل الإعتراف بمطالبها وأفكارها.

اقترب البنيوي الوظيفي: يركز هذا الإقترب على فهم القيم الثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، وكيف تساهم هذه العوامل في التأثير على سلوكيات ووظائف الجماعات.

أدبيات الدراسة

في أدبيات الدراسة ننطلق من الممكنات المعرفية، والمقصود بذلك الدراسات التي قرأناها في مجال موضوع دراستنا وأوحت لنا فكرة انجاز هذا البحث.

¹ عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص30-31

-دراسة الأستاذة رزيق نفيسة :عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي والتي تطرقت الي إشكالية الترسخ الديمقراطي في الجزائر والنظام الدولاتي بالإضافة إلي مختلف المجالات التي تحدثت في موضوع التحول الديمقراطي في الجزائر .

بالإضافة الي الاعتماد علي أعمال الملتقى الوطني للتحول الديمقراطي في الجزائر للاستاذ لجمال محمد أمين أستاذ و مساعد رئيس قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة

كما تمت الاستعانة بالشبكة الانترنت في إثراء الموضوع بكل ماهو جديد ومتداول من دراسات للعديد الباحثين الجزائريين والعرب حول النظام السياسي الجزائري والتجربة التحول الديمقراطي في الجزائر .

تقسيم الدراسة :

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري ، حيث تعرضنا في المبحث الأول لمفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به وتم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول ماهية التحول الديمقراطي والمطلب الثاني المفاهيم المرتبطة به والمبحث الثاني التحول الديمقراطي أسبابه ومداخله وأنماطه ، وتم تقسيمه إلى مطلبين المطلب الأول الأسباب الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي والمطلب الثاني أنماط ومداخل التحول الديمقراطي.

أما في الفصل الثاني عبارة عن مدخل تاريخي تستعرض مختلف الأحداث التاريخية والسياسية التي عرفتھا الجزائر طيلة الفترة الممتدة من سنة 1989والي غاية 2014و تناولنا مختلف الأحداث التاريخية التي عجلت بالتحول الديمقراطي بالإضافة إلي مختلف الإصلاحات المرفقة سواء في البناء المؤسساتي او علي مستوى الممارسة الحزبية و الجماعات الضاغطة والتي شكلت المشهد السياسي للجزائر أما الفصل الثالث تطرقنا الي مختلف المعوقات التي تتواجه ومازالت تحول دون التحول ديمقراطي حقيقي في الجزائر بالتطرق الي أهم المعوقات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وفي المبحث الثاني نستعرض الأفاق ترسيخ الديمقراطي بالتركيز على دور المناخ الداخلي الوطني والخارجي لتعزيز التحول الديمقراطي في الجزائر لبناء ديمقراطية حقيقية والخاتمة عبارة عن حوصلة لما استقر عليه البحث وإجابة لمختلف الإشكاليات .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به

المطلب الأول : ماهية التحول الديمقراطي

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي أسبابه ومداخله وأنماطه

المطلب الأول : الأسباب الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي

المطلب الثاني : أنماط ومداخل التحول الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به.

إذا كان الحديث عن التحول الديمقراطي قد اقترن بصفة خاصة بمختلف التحولات السياسية التي شهدتها الكثير من البلدان في أواخر القرن الماضي ، فإن الانتقال أو التحول عن النظم التسلطية نحو النظم الديمقراطية ، يقتضي اعتماد مجموعة من الإجراءات أو الآليات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي الحقيقي ، كضرورة الاعتماد على الاختيار الشعبي والمؤسسات السياسية ، واحترام الدستور وسيادة القانون والفصل بين السلطات والتعددية السياسية، ولا يعني الديمقراطية وإنما شرط أساسي للوصول إليها بناء على مراحل وطرق معينة قد تكون جزئية أو شاملة، سلمية أو عنيفة ، مدعومة أو محكومة من طرف عناصر داخلية وأخرى خارجية ، فضلا عن ضرورة توفر مجموعة من الشروط والمستلزمات لولادة الديمقراطية واستمرارها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية كما تذهب إلى ذلك مختلف التفسيرات النظرية لعملية التحول، الديمقراطي¹ وفي هذا الإطار فإن دراسة عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما، هي في واقع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي، وتتسم عملية التحول بعدد من السمات لعل أهمها:

- أنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة ، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .
- أن عملية التحول الديمقراطي تنسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.
- تمر عملية التحول الديمقراطي بمرحلتين نوعيتين ، فوفقاً لما يراه " جليرمو ودونيل " و " فليب شميتر " فإنهما تمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية².

أولاً: مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية في الأصل تعود إلى العهد الإغريقي الذي أعطى أهمية بالغة لحياة الجماعة في ظل سلطان الشعب وهي مشتقة من لفظين هما Demos بمعنى الشعب و Kratos وتعني السلطة أو الحكم أي الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب كما يعبر مفهومها الحديث على تطور تاريخي مستمر عرف تطوراً وتطبيقات معينة³ لقد أصبحت الديمقراطية قضية الساعة في عدد كبير من الدول، ومع ذلك فلعله لا يوجد اصطلاح امتهن وتعددت استخداماته كما حدث بمفهوم الديمقراطية⁴

¹ نيبيل كرييش، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007، ص 31.

² بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحولات الديمقراطية دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص 28

³ نيبيل كرييش، مرجع سابق، ص 20

⁴ حازم الببلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل، بيروت: دار الشروق ، 1993 ، ص 7

ورغم أنه لا يوجد تعريف جامع للديمقراطية، كان ضروري بمقاربتها باعتبارها مفهوما سياسيا يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها وتتأثر بها، حيث يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع تختلف عن الديمقراطية المثالية التي يعرفها المبشرون على أنها حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، مادام أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، وربما لن تتحقق في المستقبل المنظور.¹

ودراسة الديمقراطية تتطلب دراسة عدة مفاهيم لها، فالديمقراطية في العصور القديمة، التي تعتبر أساس الديمقراطية الحديثة، كانت تعني السيادة الكاملة للشعب، ولقد كانت الديمقراطية القديمة مباشرة ولكن لم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية، وإنما كان العبيد لا يعتبرون مواطنين لهم حق التصويت في المسائل العامة كما أن الديمقراطية القديمة لم تكن ديمقراطية ليبرالية.²

أما المفهوم الأقرب إلى الواقع، وممكن التحقيق والمتداول في يومنا هذا فهو "حكم الكثرة أو الأغلبية"، الذي يشير إلى الحكم الديمقراطي باعتباره آلية لإدارة المجتمعات بصفة عامة، وفي الإدارة السياسية بصفة خاصة، يتضمن مجموعة من القواعد تشكل مضمونه ومبتغاه، وأساس هذه القواعد، الحرية، والدفاع عن كرامة الإنسان، والمساواة بين الناس، وتداول السلطة، والحق في المشاركة وحق الناس في مساءلة حكامهم.³

فالديمقراطية بهذا المعنى هي حكومة الشعب الذي تمثله أغلبية وهي طبقة العامة⁴، فحصر السلطة بيد فرد واحد أو فئة قليلة من الأفراد يؤدي بالضرورة إلى إيذاء حرية المواطن حيناً والاعتداء عليها في أحيان، بينما تكون هذه الحرية في أمان وبمناى عن أي أذى أو تعسف عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه، أو أن يفسح له المجال واسعا لاختيار من يمثله تمثيلا حقيقيا في ممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه مع استمرار رقابة المواطنين على أعمال وتصرفات ممثليهم في السلطة.⁵

فالديمقراطية هي شكل من أشكال تنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات، وعلى أساس أن النظام السياسي يجب أن يعمل بحيث يعبر عن الإرادة العامة، ويكفل العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار، فالديمقراطية بالتالي، وسيلة، وليست هدفا مستقلا، وهي ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير أو اعتقادا، أو منظومة قيمية، أو نمطا ثقافيا، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار ونظام يكفل أن يعبر القرار عن الإرادة العامة.⁶

¹ زريق نفيسة « عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق » رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 2009، ص 14

² سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: [د د ن]، 2007، ص 128

³ بن عمير جمال الدين « إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة » رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)، 2006، ص 23

⁴ توفيق محمد الشاوي، أعلى مراتب الديمقراطية الشورى، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1994، ص 23

⁵ صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد : جامعة بغداد، 1991، ص 20

⁶ سلام الكواكبي «حالة الإصلاح في العالم العربي» 2009 2010 مقياس الديمقراطية العربي المستقبل العربي، عدد 377 يونيو 2010، ص 149

فالديمقراطية ليست مجرد آلية وإنما منهج لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، ونظام حكم يقوم على مبادئ ومؤسسات وآليات، وضوابط وضمانات عامة مشتركة في سائر أنظمة الحكم الديمقراطي، بصرف النظر عن الدائرة الحضارية التي تمارس الديمقراطية في إطارها، وبذلك لا تعتبر الديمقراطية مجرد آلية ليبرالية ولا لغيرها من العقائد، بل هي نظام حكم ومنهجاً لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة يتأثر بالضرورة، بتفضيلات المجتمعات التي تمارس الديمقراطية داخلها¹

أما بالنسبة للديمقراطية المعاصرة اليوم هي أكثر تواضعاً مما يعتقده البعض حولها أو ينسبه إليها أو يطالبها به فهي أبعد من أن تكون عقيدة شاملة، وهي أقل من أن تكون نظاماً اقتصادياً - اجتماعياً، له مضمون عقائدي ثابت إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات يمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع، بالتالي، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية، وتضل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع وتؤسس عليها الجماعة السياسية إجماعاً كافياً.

وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عند ما حررت منهجها في الحكم من الجمود، فتأصلت في مجتمعات مختلفة، من حيث الدين والتاريخ والثقافة، كما تمكنت من ذلك عندما نفت عن نفسها شبهة العقيدة التي ينسبها البعض إليها من خلال ملاحظة المضمون العقائدي لممارسة الديمقراطية في مجتمعات تسود فيها أصلاً تلك العقائد.²

وهناك سمات مشتركة لجميع أنظمة الحكم الديمقراطية من بينها :

- الاعتراف الدستوري بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن وحمايتها من اعتداءات السلطة الحاكمة.
- تداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية (الحرية والسرية والعامة) .
- الفصل بين السلطات الرئيسية الثلاث، مع التركيز على استقلال القضاء .
- مبدأ سيادة القانون، والمساواة أمامه، و دعمه بأنظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة
- حماية الأقلية من طغيان الأكثرية .
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلب ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات.³

¹ علي خليفة الكواري، جوهرة الديمقراطية لايتعارض مع جوهر الإسلام، المستقبل العربي، عدد 374، 2010، ص 135

² علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 14

³ - برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 174

المطلب الأول : ماهية التحول الديمقراطي

قبل الحديث عن ماهية التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة نتطرق إلى معنى التحول

1- **معنى التحول:** يدل لفظ التحول على التغير أو النقل، وتقابل كلمة التحول في اللغتين الفرنسية والانجليزية كلمة Transition وتعني المرور والانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر¹ وبالرغم من تقارب وتشابه بعض المفاهيم مثل التقدم والتطور والتغير والنمو إلا أن كثيرا من الباحثين وخاصة علماء الاجتماع، حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها واستعمالاتها، فمثلا التقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الإمام، في حين أن التطور لا، يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خط ايجابي فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلبي² أما التحول سواء كان إلى الأحسن أو إلى الاسوء، يبقى مع ذلك ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون وشؤون الحياة عموما، وقد أشار إلى ذلك قديما "هير اقليطس" (540-475 ق.م) بقوله:

أن التغير قانون الوجود، وان الاستمرار موت وعدم، فالواقع والتاريخ يشهد أن على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة، فأى نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات : أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره وثانية تعمل على تغييره وتبديله إبتداءا بالتعديل وانتهاء بالثورة ، فكما أن الأفراد ومظاهر الكون في تغير دائما ومستمر لا يمكن إيقافه، فإن المجتمعات كذلك في حالة دائما من الحركة والتعديل والتغير.³

ويرى مصطفى الخشاب أن التغير يعني كل تحول في النظم والإنسان والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة ، ولما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائيا ومساندة وظيفيا فإن أي تغيير يحدث في ظاهرة ، لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية، التي تصيب جوانب الحياة بدرجات مختلفة.⁴

2- ماهية التحول الديمقراطي:

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها ، شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة متنوعة من الكلمات أو المعاني دون إعطاء تعريف محدد لها على حد تعبير روبرت دال. إذ عادة ما تستخدم في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مرادف مثل الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، والديمقراطية....، كإشارة لعملية الانتقال نحو

¹ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص39

² مصطفى بالعر، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص 18

³ أحمد باي أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية، دراسة مقارنة الجزائر ومصر رسالة دكتوراه . قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009، ص3.

⁴ ثروت مكي ثروت مكي، النخبة السياسية والتغير الاجتماعي تجربة مصر 1952-1967 ، القاهرة عام الكتاب 2005 ص 127

الديمقراطية أو التحول عن النظم السلطوية إلى نظم ديمقراطية ، وهي العملية التي تقتضي إصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي¹

وبجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا وجاهزا، لا يحتاج إلا للتطبيق في أي زمان ومكان، كل ما في الأمر أن هناك ديمقراطية نموذجية مثالية، فالديمقراطية كثرة سياسية وفكرية واجتماعية لم تأتي اعتبارا بل عرفت نضالا مستميتا خلال قرون خلت اعترضتها عوائق جمة، كما أنها ليست مجرد انعكاس فقهي لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة فقط وإنما هي بدورها تخلق الظروف المواتية لمناخ سوسيولوجي متطور ومتجدد، في سياق تاريخي متميز أيضا وبذلك تترسخ كممارسة حضارية لدى التشكيلات الاجتماعية كافة عبر المؤسسات كلها، وتأخذ لها مواصفات مميزة من بلد لآخر ومن حقبة تاريخية لأخرى.²

وتستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية وصف بلد يتخلى عن نظام حكم تسلطي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية.³ لقد شهدت السنوات الأخيرة تراكما مهما في الكتابات المهمة بالانتقال الديمقراطي الذي عاشته دول عدة ، وهو الأمر الذي قد سمح بظهور فرع جديد في علم السياسة يسمى « latransitologie » أي العلم الذي يختص بدراسة المراحل الانتقالية، ويرى الأستاذ غي هيرمت أن « guy hermet » ان الانتقال الديمقراطي يعتبر براد يغما حديثا في علم السياسة ظهر سنة 1975 موازاة مع التجربة الإسبانية ، وإذا كان الانتقال الديمقراطي كمفهوم لم يتبلور إلا حديثا في علم السياسة ، فإن وجوده كحدث سياسي أقدم من ذلك بكثير، إذ على سبيل المثال ، بالنسبة إلى فرنسا ابتداء فيها الانتقال الديمقراطي سنة 1787 ، ولم يتم إنجازه إلا سنة 1900 ، وذلك من خلال تدعيم الجمهورية الثالثة.

إن الانتقال الديمقراطي يعتبر مسلسلا حقيقيا للتغيير يتم بواسطته الانتقال من وضع سياسي إلى آخر يدخل تغييرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين، ويعتبر الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وصعبة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات المصالح الأمر الذي يفرض على الأطراف تقديم عدد من التنازلات والتفاوض على مجموعة من التوافقات كما يفيد بكوننا أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأمام أسلوب جديد كممارسة السياسة والسعي إلى السلطة.⁴

¹نبيل طريش، مرجع سابق، ص32

²عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1989-2004، رسالة ماجستير، قسم العلوم لسياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005 ، ص 64

³حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008 ، ص 52

⁴زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 16 أكتوبر 2007 ص101-102

فالتحول الديمقراطي يعرفه "شمبتر" على أنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشتملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر. ويعرفها "روستو" بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع.¹

كما يشير هذا المصلح إلى عملية انتقال النظام من حالة أقل ديمقراطية إلى حالة ديمقراطية، وهي عملية تنطوي على بعدين، البعد الإجرائي الذي يتمثل في التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة ووجود مؤسسات سياسية ودستورية متوازنة، وأيضاً قواعد واليات للرقابة والمحاسبة والمساءلة، أما البعد القيمي فيتمثل في توافر ثقافة المشاركة واحترام الحقوق الفردية والتسامح السياسي وقبول الآخر، والاستعداد للوصول لحلول وسط والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية.²

فالتحول الديمقراطي ، يتمثل في عملية الانتقال من بنية سياسية سلطوية إلى بنية ديمقراطية وليبرالية ومن هنا لابد من التركيز على إلغاء كل القيود والحدود التي تحد من حريات البشر، أو تقيّد من حركة المجتمع.³ أما بالنسبة للمفكر المغربي محمد عابد الجابري فيرى أن التحول الديمقراطي هو الانتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ، ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على هذه الأركان الثلاثة.⁴

فالتحول الديمقراطي هو التحول من النظام الغير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ، غير أن هذه العملية تتحدد بعدة مقاييس منها ما هو مرتبط بالجانب التاريخي ، مرجعية الفاعلين في الدولة وكذا مختلف العمليات السياسية داخل الدولة ، إضافة إلى الضغوطات الدولية و ضغط القوى الفاعلة. ويعرف دافيد بوتر التحول الديمقراطي بانه التغيرات السياسية المتجهة أساسا نحو المنهج الديمقراطي، هذا التغير في النظام يوضحه المفكر جيل (GILL) على أساس ثلاث أوجه:

الوجه الأول / الانفصال عن النظام السابق والذي سيتبع بنظام جديد.

الوجه الثاني/بداية معالم النظام الجديد

الوجه الثالث/الاستقرار والحصول على قدر ممكن من الشرعية داخل المجتمع.

¹ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 29.

² ليلى سيدهم، إشكالية التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009، ص 15.

³ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت 2009، ص 34.

⁴ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتب في جريدة النهضة، عدد 59، تموز 2006، ص 5.

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المصطلحات المتشابهة و القريبة منه في معناها كالانتقال الديمقراطي و التحول الليبرالي ، الإصلاح السياسي..... ، وفي الوقت الذي نلاحظ أن هذه المفاهيم تمتاز بقدر من التداخل و التقاطع نراها تتمتع في الوقت نفسه بقدر من بعض الاختلافات الجزئية و التفصيلية ، و سنحاول في المطلب الثاني الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي على النحو التالي:

1-الانتقال الديمقراطي: Democratic.transition يعتبر مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها ،و في إطارها يتم صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بطرق سلمية تنتهي بوضع دستور ديمقراطي و تنظيم انتخابات حرة و توسيع نطاق المشاركة السياسية ، إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه تعيينا نظريا لمنهج التغيير و أدواته الوظيفية ، كما يمثل قطيعة مع إستراتيجية الثورة في أساليبها وفي منهجها و استمرارية لها في مضمونها الاجتماعي و السياسي ، بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي و الاجتماعي.

2-التحول الليبرالي Libéralisation : يعني إعادة تعريف و توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد و الجماعة من تعسف السلطة، و تتضمن هذه العملية الإفراج عن المساجين السياسيين و السماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام ، والحد من التدخل في الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الحاكم ، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية و الجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة و صياغة عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي . ولا يحدث التحول الليبرالي بالتزامن مع التحول الديمقراطي لأن الحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث التحول الليبرالي لزيادة شرعيتهم دون تغيير في هيكل السلطة ، إلا أنه يترتب على الحقوق و الحريات التي يمنحها النظام زيادة المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي ، و إذا كانت تلك المطالب قوية بالدرجة الكافية قد ترغم السلطة على مزيد من التحول الديمقراطي الذي يعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي التي يمكن التلاعب بها و الارتداد بها مرة أخرى نحو السلطوية.و بالتالي قد يساهم التحول الليبرالي في إحداث التحول الديمقراطي، و قد لا يساهم و مع ذلك .ذلك يعتبر خطوة نحو مزيد من الضغوط باتجاه تحقيق التحول الديمقراطي

3-الإصلاح السياسي political reform هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوما محددا في العلوم السياسية لأن مضمون الإصلاح يتفاوت من مجتمع إلى آخر و من فترة إلى فترة تاريخية أخرى في نفس المجتمع، فإذا كان الإصلاح بصورة عامة يقصد به تقويم المعوج و التغيير نحو الأحسن ، فإن الإصلاح السياسي يعني¹

¹مصطفى بلعور التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري 2009-2010

(القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها و أساليب عملها و أهدافها و فكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع¹ المتغيرات و الإشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار ، و الإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام) و بالتالي كان الإصلاح السياسي يعني تطوير كفاءة و فاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية و الخارجية ، فإن التحول الديمقراطي يشير إلى الانتقال من نظام سلطوي نحو نظام ديمقراطي. ومن دلالات الإصلاح السياسي أنه يدل على وصف حدوث تحسينات وتحولات ايجابية، مقارنة بواقع الحال في السابق، تركز في بعدها السياسي على تحسين وجودة الحكم و صلاحيته وبالتالي يمكن النظر إلى الإصلاح السياسي في إطار اهتمامه بتحسين كفاءة النظام على أنه عملية محايدة قيميا، بمعنى أنه ليس بالضرورة أن تكون على النمط الغربي وفي بعدها التحديثي المؤسسي المعاصر، إذ لابد أن نزيد في فعالية النظام السياسي من خلال مؤسسات تزيد من مشاركة الأفراد، وممارسة حقوقهم، ومن هنا فإن التحسين في مضمون ممارسة العملية السياسية لا يمكن أن يتم في ظل غياب أطر وأبنية ومؤسسات تستوعب هذا التغيير وتعبّر عنه .

4-الترسيخ الديمقراطي

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطية من جانب والترسيخ من جانب آخر، فحدث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماما ، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في النظام السياسي ، أي يمكن القول أن الديمقراطية قد تحققت عند ما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للفرد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي، ومن هذا المنطلق فإن تأسيس نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان لا يعني بالضرورة أن الديمقراطية تتعزز في هذه البلدان ، وتزايد احتمالات التعزيز الديمقراطي عندما توجد ظروف وأوضاع أساسية داعمة منها التغيير التدريجي المعتدل وكذا عندما يوجد عدد كاف من الفاعلين السياسيين الذين يعطون أولوية عالية للقيم والأهداف والترتيبات الديمقراطية.²

ويحدد SCHMITER مفهوم الترسخ الديمقراطي بعملية تحويل الترتيبات العرضية والقواعد الاحترازية والحلول الطارئة التي برزت من خلال فترة الانتقال، إلى علاقات التعاون والمنافسة التي هي معروفة و موثق بها، تمارس بانتظام وقبلت طوعا من طرف هؤلاء الأشخاص أو التجمعات التي تشارك في الحكم الديمقراطي. ويتطلب تحقيق الاستقرار الديمقراطي عاملا مهما هو الاعتقاد في شرعية النظام الديمقراطي البديل، وهذا الاعتقاد على مستويين:

¹ مصطفى بلور التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008) اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية فرع التنظيم

السياسي والإداري 2009-2010

² أحمد باي، مرجع سابق، ص14

-مستوى عام يشير إلى أن الديمقراطية هي الصيغة المناسبة للحكومة.

-مستوى المواطنين حيث يعتقدون انه رغم بعض الفشل فإن النظام الديمقراطي هو الأفضل من غيره يضاف إلى هذا ضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية ووجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب مؤسسات وسيطة بين المواطنين والدولة، وحياسة تلك الأحزاب لتأييد المواطنين يضمن نجاحها في المنافسة، ويشير عدد من الباحثين إلى أن ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي ومن ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات وشرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات منها:

-تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات.

-ضرورة الفصل بين قيادة الدولة والأحزاب السياسية، بحيث لا تتاصر القيادة السياسية أيا من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، بل تتركها للمنافسة الحرة وعلى قدم المساواة.

-عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات.

-كفالة النزاهة في الانتخابات ومراقبتها و يجب أن تكون تحت إشراف جهاز قضائي.

-توافر تعددية حزبية غير مقيدة بمعنى السماح لكافة القوى للتعبير عن وجودها والانتظام في احزاب سياسية دون خضوعها لسيطرة الدولة¹

5-التغيير السياسي:

مفهوم التغيير بمعناه الواسع هو الانتقال من حالة الى أخرى انتقالا لا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير أو يؤثر على العملية والبنية معا، ويكون التغيير كميا متى اقتصر على التغيير في حجم النواتج، اما التغيير النوعي فيتطلب تغييرا في البنية والعملية ،اي أن تتغير البنية وتتغير العملية تغييران نوعيان، ويكون التغيير ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية، وسلبا متى خفض في ذلك المستوى.²

فالتغيير السياسي يحيل إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها³.

ويمكن تحديد صيغ التغيير السياسي في صيغتان أساسيتان، التغيير الجذري، والتغيير الإصلاحي.

-التغيير الجذري: هو ذلك الذي يؤدي إلى تغير كمي ونوعي في أن واحد، كما انه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسة الطابع وتنتهي بان تكون مجتمعية الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

التغيير الإصلاحي: يختلف عن التغيير الجذري، لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغيير كمي ونوعي ،ومن الملامح الأساسية للتغيير الإصلاحي عملية التغيير تتعلق بالسياسات والأبنية المرتبطة بها، أكثر من تعلقها بشاغلي الأدوار، كذلك إن التغيير الإصلاحي يؤكد على التغيير الكمي أكثر من تأكيده على التغيير النوعي إذ انه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات

¹ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى، مرجع سابق، ص53.

² بومدين طامشة، إشكالية التأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية، ص5

³ كوفرنى محمد التغيير الاجتماعي والسياسي، دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، أكتوبر 2008، ص143.

كمية في شغل الأدوار وفي الأداء، أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده.¹

6- التنمية السياسية:

ترتبط الديمقراطية في العديد من الدراسات بالتنمية السياسية، باعتبار الديمقراطية جزء لا يتجزأ منها، إن لم تكن هي المفهوم المركزي فيها، وهذا الارتباط ليس من قبيل المصادفة بل هو مرتبط بالتغيير الذي طرأ على المفاهيم الاقتصادية البحتة للتنمية باتجاه التنمية الشاملة، والتنمية الإنسانية وفي مركز التنمية السياسية.² يعرف "صامويل هنتختون" التنمية السياسية على أنها تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة، متطابقة، متعددة ومتراصة أي ما يعرف بعملية المؤسسة . أما "غابريال الموند" اعتبر التنمية السياسية ما هي إلا استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالدات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع وبذلك فهم الموند التنمية في إطار التحديث السياسي.

وفي الكثير من الكتابات ترتبط التنمية السياسية بالبناء الديمقراطي ، انطلاقاً من إفشاء عمليات التنمية السياسية إلى إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية

ومهما يكن ربط التنمية السياسية بالتحديث السياسي أو الديمقراطية فانه يمكن النظر إليها على أنها " عملية سوسيو تاريخية " متعددة الأبعاد تهدف إلى بناء نظام سياسي قائم على منظومة عريضة ومتنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ، ومختلف التنظيمات ، التي تتمايز عن بعضها البعض بنائياً ، وتتكامل وظيفياً ، وتتنافس وتتبادل التأثير جدياً ، وتمثل أغلب الفئات الاجتماعية وتعبر عن مصالحها ، مما يساعد على المشاركة الواسعة في العملية السياسية وعملية صنع القرار³

¹ بومدين طامشة، مرجع سابق، نفس الصفحة

² حسن صالح على أيوب أفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية 1993-2003 كعامل محوري، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2006، ص 14

³ أحمد باي، مرجع سابق، ص 14

المبحث الثاني : التحول الديمقراطي أسبابه ومداخله وأنماطه

إن الانتشار الواسع لظاهرة التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي ، التي أصبحت تشكل ظاهرة عالمية اكتسحت العديد من الدول في مختلف البقاع من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الشرقية إلى آسيا وإفريقيا ، جعلتها مادة مهمة للبحث الأكاديمي، حيث اجتهدت الدراسات في تفسير هذه التحولات مركزة على العوامل الدافعة إلى الإصلاح ونظر لاختلاف مناطق التحول وعدم تشابه طبيعة المجتمعات وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى السكانية في الكثير من الأحيان اختلف الباحثون في تحديد أسباب التحول ، إذ ركزت بعض الدراسات على دور النخب السياسية والقيادية ، في حين ركزت دراسات أخرى على تطور المجتمع المدني أو التنمية الاقتصادية أو الثقافة السياسية أو العوامل الخارجية ، كما لم تخل هذه الدراسات من التطرق إلى الإستراتيجيات التحولية والآليات أو الأنماط المختلفة لهذه العملية.¹

المطلب الأول : الأسباب الداخلية و الخارجية للتحول الديمقراطي.

يلاحظ أن درجات التحول الديمقراطي قد نمت في إطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية، و قد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي

1- الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي:

• التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية:

تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار التحول الديمقراطي في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية وتعتبر القيادة مسئولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة والتفاوض مع الجماعات للوصول إلى صيغ أكثر قبولا في المجتمع وهذا لتحقيق عملية التماسك الديمقراطي كما تحدد شخصية القيادة السياسية طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية حيث شهدت دول الجنوب أنماطا مختلفة من الشخصيات القيادية كالأنماط الانتهازية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة ، وأنماطا تميزت بالابتكار والتجديد وأنماط أخرى تميزت بالانغلاق على نفسها وعلى أمتها ، لذا تعتبر القيادة السياسية عنصر هاما ومحوريا في عملية التحول الديمقراطي.²

وبالنسبة لدور القيادة في التحول الديمقراطي من داخل النظام التسلسلي ، ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم (تومسون) thompson من ملاحظة أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوط متعددة من أجل الديمقراطية ، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك فهذه النظم أدركت زيادة حجم المخاطر في حالة الاحتفاظ بالسلطة لفترة أطول أكثر من المساوئ التي يجلبها لها النظام الديمقراطي نفسه مثلا: (احتمال حدوث انقلاب نتيجة نمو داخل النظام، زيادة اغتراب الجماهير بما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واسعة)

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم التسلطية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي

¹ أحمد باي، مرجع سابق، ص 22
² مصطفى بالور ، مرجع سابق، ص 31.32

مثل:

-تردي الشرعية السياسية للنظام السياسي.

-إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية ، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقائها في السلطة.

-كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده ، ولم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.

-اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية ، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم ، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضمام تحت لواء التجمعات الدولية المسيطرة عليها من قبل التحالف الغربي.

-في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.¹

• انهيار شرعية النظام السلطوي

لا يملك أي نظام سياسي أن يستغني عن حاجته إلى الشرعية ، حتى وإن كان نظاما غير شرعي - في عرف السياسة المدنية الحديثة -أي حائزا السلطة من غير طريق الشرعية (الدستورية والديمقراطية) بل إنه ، في هذه الحال من فقدانه شرعية الميلاد ، يكون أدى إلى تحصيل تلك الشرعية، يعوض بها ما يعتريه من نقص في التكوين.

وفي الحالات جميعا ، كانت النخبة الحاكمة وصلت إلى السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع ، أو عبر التوسل بأدوات الاستيلاء العسكري أو عن طريق ثورة شعبية قادتها وصاغت شعاراتها وأدارت فصولها إلى النهاية ، فإن هذه النخبة لا تملك تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره واستمراره من دون توفير القدر الضروري من الشرعية السياسية التي تضع له مقبولية لدى الناس ، أي تجعله في أعينهم نظاما شرعيا.²

وهكذا فإنه بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه أو ما يمكنه من البقاء لأنه في غياب هذه الشرعية لن يستطيع النظام الصمود طويلا.

1 بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ، مرجع سابق ص35-36

2 عبد الإله بلقزيز أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي المستقبل العربي، عدد، ص78

وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام ومن هذه الأسباب:
- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية ، بمعنى أن تكون المؤسسات أو من يشغلونها لا يحظون بالرضى أو القبول العام.

- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، وبالتالي فإن التمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعات للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له.

- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع ، وخاصة ظهور فئات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها ، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

- ضعف دور مكانة البرلمان في النظام السياسي، وبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة، ومن ثم عجزه قد يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع.

- استنفاد النظم التسلطية للأغراض التي قامت من أجلها ، أي نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة اقتصادية ، عنف سياسي... الخ) أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه أو بشرت به.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة قد تعرضه لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدراته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار حاليا للتطور الكبير في مجال الاتصالات ، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.¹

وواجه العديد من الأنظمة السلطوية في السبعينات من القرن الماضي مشكلات تتعلق بالشرعية بسبب التجارب السابقة لبلادهم مع الديمقراطية ، فاضطر الزعماء الشموليون إلى تبرير وجود أنظمتهم بمنطق ديمقراطي وادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية حقيقية أو ستصبح كذلك في المستقبل حين يتعرضون لمشكلات تواجه مجتمعاتهم.²

● الثقافة السياسية:

يعد عالم السياسة الأمريكية قابريال ألmond (almond) أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956، ويعرفها بأنها " مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة ، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي.³

1 أمين البار ، مرجع سابق 60 61

2 صامويل هنتنغتون، مرجع سابق ، ص109

3 طارق عاشور تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 ص137.

تفترض إستراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنتظر لعملية، الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية سلمية"، وقاعدتها التوافق والتراضي¹، من هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية تعيد تعريف السياسة بعيدا عن المماهة بينها وبين الحرب، وبعيدا كذلك عن التقرد والاحتكار، بإمكانية حدوث تحول ديمقراطي تستدعي وجود ثقافة سياسية تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (أي التوتاليتارية) وتحل التوافق، والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء... الخ، فتفتح المجال السياسي - بذلك - أمام المشاركة (الطبيعية للجميع)، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها.²

إلى جانب هذه القيم، يركز فيريرا (virba) على أهمية توافر عنصر الثقة كأحد عناصر السياسة لأي مجتمع، فلا شك أن أي نظام سياسي ديمقراطي يتطلب وجود قدر من الثقة المتبادلة بين قادة النظام وخصومهم، بحيث يسود نوع من التنافس السلمي يفضي إلى الانتقال السلمي للسلطة والتداول السلمي عليها. كما تصنف عناصر هذه الثقافة إلى أنماط ثلاثة: توجيه معرفي يشتمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به، وتوجيه عاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي، وتوجيه قيمي يتضمن التزامات بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذه القيم، ورغم أن كثيرين من جيل الباحثين في الستينات والسبعينات من القرن الماضي قلل من أهمية هذا العامل في عملية الانتقال الديمقراطي إلا أن الأجيال إلي تبعته من الباحثين وجدت في ذلك عنصرا جوهريا وبخاصة بعد تجارب الدول النامية والمعسكر الاشتراكي.³

• الأزمة الاقتصادية:

تنتم العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخرى بالتعقيد، وقد تتفاوت من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، إلا أنه من المؤكد أن العوامل الاقتصادية كان لها دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، إذ يمكن القول إن التنمية الاقتصادية تعد عنصرا ضروريا إلا أنه غير كاف لتحقيق التحول الديمقراطي.

فتردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه كثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة كثير من الاضطرابات والتظاهرات الجماهيرية ونحوها، التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد⁴

حيث أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق:

أولا: أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول والقيود الماركسية في دول أخرى، إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية.

¹ عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، على خليفة الكواري وآخرون. 1997.

² أحمد باي، مرجع سابق، ص30

³ إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل إلى الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ط2 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص137

⁴ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسات تطبيقية، مرجع سابق، ص37

ثانياً: حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية ويسر الانتقال إليها.

ثالثاً: أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول ، فأجبرها إلى القيام إما بالتحول الليبرالي أو تكثيف حدة القمع.

موجز القول إن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية ، وأدت الأزمات الناجمة ، إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية ولم تظهر العوامل الثلاثة جميعاً في كل دولة ، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات منها جميعاً ، وقدمت الحافز الاقتصادي للتحول إلى ديمقراطية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.¹

• تزايد قوة المجتمع المدني:

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة ومتشابكة الأبعاد لا يمكن اختزالها في مجرد إجراءات شكلية ، ولا يمكن اعتبارها مرهونة فقط بإرادة النظام السياسي ولكنها أيضاً مشكلة المجتمع المدني ذاته ، فالتحول الديمقراطي له طرق عديدة قد يحدث من أعلى أو من أسفل عن طريق القاعدة الشعبية أو الدولة في أحيان أخرى ، وعليه فالعملية مرهونة بمدى ما تسفر عليه العلاقة الجدلية بين النظام السياسي والمجتمع المدني وطبيعة التفاعل بين الطرفين.²

والمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة والتي تملأ المجال العام ومعايير الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وبالتالي مصالح المجتمع ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي (والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي الشريف³

وفي تعريف آخر للمجتمع المدني هو مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الافراد الكثير من شؤون حياتهم.

والمجتمع المدني عناصر رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم وهي:

-يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات.

-إنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعاته بالوسائل السلمية.

-إن للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده ، تتمثل في توسيع مؤسساته وانتقال فعاليتها إلى مجتمعات أخرى

وتتبلور هذه العناصر بصورة جلية بالتجربة المقياس⁴

¹صامويل هنتختون، مرجع سابق، ص 120.121

²ليلى سيدهم، مرجع سابق، ص 21

³فهيمة خليل احمد العبد، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، بحث مقدم الى مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني، الكويت

2006/11/10، ص 9

⁴بوحنية قوي المجتمع المدني الجزائري الوجه الاخر للممارسة الحزبية، المغرب الموحد، عدد 10، جانفي 2011، ص 33

وقد أثبتت دور المجتمع المدني التطورات التاريخية ، ففي بولونيا لعب المجتمع المدني مع ما كان يسمى " عمال التضامن " دورا هاما في انهيار النظام الشمولي القائم آنذاك ونجاح التحول الديمقراطي في اسبانيا والبرتغال يعود إل تأثير المجتمع المدني عل مجرى الأمور في ظل عهد الديكتاتوريات¹

ومن خلال تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي، ووسائل الإعلام... الخ فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي ، كل من ذلك مكن الجماهير من المعلومات والمعرفة والحوافر متابعة الإصلاحات الديمقراطية وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية.²

2- الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي

تشكل العوامل الخارجية أهمية قصوى في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية ، فتصرفات دول كالولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد ساعد في إضعاف النظام السياسي القائم ، ودعم قوى المعارضة مما يساعد على التحول الديمقراطي³ ويمكن إجمال تلك العوامل " الضغوطات "في النقاط التالية:

النظام الدولي :شهد العالم مع نهاية الثمانينيات انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الإتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوروبا وتحول أغلبها بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة .⁴

دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية

يمكن القول أن هناك مصادر للتأثير يمكن من خلالها للدول الغربية ، والهيئات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول المعنية لأقلمة النظم الديمقراطية المدنية التي تستمد شرعيتها من الانتخابات التنافسية والتعددية السياسية ، والحرية ، وكانت وسيلتها لتحقيق هذه الغاية هي التهديد بوقف المعونات والتسهيلات المالية أو بلوغ حد توقيفها وفرض الحصار الاقتصادي، والعزلة على الدول التي لم تلتزم بشروط الحصول على المساعدة ،وعلى رأسها شرط التحول الديمقراطي ، وفتح المجال السياسي، وهو ما أصبح يسمى بالمشروطة السياسية.⁵

وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة ولعل هذا ما عبر عنه بوضوح مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق " أندريك " في معرض حديثه متحديا وداعيا الشعوب والحكومات خاصة في منطقة الشرق الأوسط - إلى تقديم رؤى بديلة للتنمية السياسية والديمقراطية واقتصاد السوق إن كان بوسعهم.

¹ ليلي سيدهم، مرجع سابق، ص21

² أمين البار، مرجع سابق، ص63

³ فريد علواش، آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية، ورقة بحثية في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في

الجزائر، 2005، ص152

⁴ مصطفى بالعور، مرجع سابق، ص35

⁵ أحمد باي، مرجع سابق، ص37

وكان لضغوطات المؤسسات المالية والنقدية دور في التعجيل بالتحول ، فالدول التي عرفت التحول وقعت في فخ خدمات الديون ، وهذا ما جعلها تعرف أزمة الديون ، لأن هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادياتها على الربح، وقد لجأت هذه الدول إلى سياسة إعادة جدولة ديونها أي أنها تطلب موارد من صندوق النقد الدولي لكن مقابل شروط سياسية منها:

-إتباع النهج الليبرالي.

-فتح المجال لاقتصاد السوق ، من خلال تحرير الأسعار.

-تخفيض من قيمة العملة الوطنية.

-الدعوة إلى حرية التجارة الخارجية.

-تقليص الدور الاقتصادي للقطاع العام ، وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

هذه القيود أدت إلى إضعاف النظام القائم وفتح المجال أمام المعارضة ، ودعوتها للتحول الديمقراطي.¹
العدوى أو الانتشار أو المحاكاة:

أن نجاح التحول الديمقراطي في الدولة يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وعبر عنها "صامو يل هانتغتون" بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى علي المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج تتزايد في حجمها كلما تدرجت، وهذا الأمر يفسر بعدة أمور إما لأنها مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية علاجا أو دواء مفيدا لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت إلي الديمقراطية على درجة من القوة، أو تعد مثلا سياسيا و اقتصاديا يقتدى به².

وقد كان لظاهرة الانتشار أو المحاكاة دور واضح في تحفيز عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، وربما العامل القاسم في ذلك هو الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات حيث أصبح من الصعب على النظم التسلطية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى ، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها ، مما يشكل قيда على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي وكشف زيف ديمقراطية النظم التسلطية خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية الغير حكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة وغيرها من القضايا العالمية.³

وفي الأخير، فإن الحديث عن المحاكاة والتقليد لإحداث التحول الديمقراطي يرتبط أيضا بظاهرة العولمة التي تقتضي في أبسط معانيها تبني نموذج في مجال السياسة باعتباره النموذج الأمثل لكافة الدول

¹إلهام نايت سعيدي، **طبيعة عملية التحول الديمقراطي**، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص82.81

²صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص168

³توفيق حسنين إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص99

المطلب الثاني : أنماط ومداخل التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي تلك الأشكال والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي (النظم السلطوية أو نظم الهيمنة)، فلكل دولة نسختها من الديمقراطية أو غيابها ، ولكل مجتمع عناصر الدفع التي أدت إليها أو إعاقته وهذا التفاعل بين العناصر المختلفة هو شكل لكل نظام ديمقراطي صيغته النهائية ، بيد أن أنماطاً خمسة مع هامش من الخطأ في التعميم ، يمكن رصدها في أدبيات التحول الديمقراطي ، وفي كل نمط من هذه الأنماط كان هناك عامل أساسي ، وليس وحيداً ، يدفع نحو التحول الديمقراطي إما من قاع المجتمع السياسي أو قمته ، وإما من داخل النظام السياسي أو من خارجه.

* أولاً: أنماط التحول الديمقراطي

1-نمط التحول : تلعب فيه النخبة أو السلطة الحاكمة الدور الرئيسي في التحول نحو النظام الديمقراطي .وهذا يعني أن قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دوراً حاسماً في إنهاء نظامهم غير الديمقراطي وتحويله إلى نظام آخر ديمقراطي.¹

وهذا النمط من التحول يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي (السماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضييق على حقها في بناء قواعد تبعية مستقلة) ، لكن ما لم تتحسبه هذه النخب أن المعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة بما ينتهي بفقدان النخبة الحاكمة على وقف عملية الانفتاح مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقاً في ظل حكم " جورباتشوف " وكوريا الجنوبية في عام 1987 ، وجنوب إفريقيا في عام 1990 والمتغير الأهم هنا أن للانفتاح السياسي المحدود آثار جانبية بحيث يجرّد الناس من الحرية ما يجعلهم يردون المزيد منها، بيد أن الشرط الجوهرى لنجاح هذا النمط هو أولاً وجود معارضة قوية تتمتع بمصداقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين مع اتفاق القوى المعارضة على أن إبدال النظام السابق ليحل محله غيره على أنه أولوية مطلقة تختفي أمامها كافة التناقضات.²

2-نمط الإحلال التحولي:

يتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما ، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي ، أو الشمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي ، هذا التفاوض قد يتوج بوضع ميثاق شرف يأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية لكافة القوى المشاركة فيه.³ وبالتطبيق على الدول العربية يمكن استنتاج إن كافة تجارب الممارسة الديمقراطية جاءت بقرار فوقى، مما أدى إلى إصابتها بعطل ومشاكل كبيرة، وهذا لان القرار يتول عن قناعة بأهمية الديمقراطية

¹ بلقيس احمد منصور، مرجع سابق، ص46

² معتز بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية: موجود في: <https://archive.islamonline.net/?p=10533> تاريخ

الإطلاع 2017/03/01

³ محمد لمين لعجال، معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الاول للتحول الديمقراطي في الجزائر (قسم العلوم ---- السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة)، 2005، ص52

كأفضل طريق لإدارة المجتمع، وإنما جاءت نتيجة ضغوط فرضت إحداث انفتاح لتفادي احتمال انفجار النظام السياسي.

كانت الجماعات السائدة في عمليات الإحلال التحولي في كل من الحكومة والمعارضة تدرك عجزها عن تحديد طبيعة النظام السياسي المستقبلي في بلادها ، وكان زعماء الحكومة والمعارضة غالباً ما يقومون بتعزيز هذه الآراء بعد اختبار قوة كل منهم ويستقرون على جدلية سياسية ، وفي بادئ الأمر كانت المعارضة تعتقد في الغالب أنها قادرة على تحقيق إسقاط الحكومة في مرحلة ما في المستقبل القريب ، وكان هذا الاعتقاد غير واقعي ، ولكن طالما تمسكت به المعارضة واعتبرت المفاوضات مع الحكومة مستحيلة.

وعلى النقيض من ذلك عادة ما كانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع احتواء المعارضة وإخمادها دون تحمل تكاليف باهظة ، فكانت عملية الإحلال التحولي تحدث عندما تتغير اعتقادات الطرفين، وكانت المعارضة تدرك أنها لا تملك من القوة ما يكفي للإطاحة بالحكومة ، بينما أدركت الحكومة أنها في مواجهة معارضة تملك من القوة ما يمكنها من تعميق أثار اللاتفاوض من حيث زيادة تصعيد القمع مما يؤدي إلى زيادة الإحساس بالاغتراب بين الجماعات الأخرى عن الحكومة وتكثيف الانقسام داخل التحالف الحاكم وزيادة احتمالات استيلاء حكومة متشددة على زمام الحكم وفقدان الشرعية الدولية.¹

3-نمط الإحلال : تنتج عملية التحول الديمقراطي في هذا النمط في الغالب، عن عجز النظام التسلسلي حيال أزمة وطنية خطيرة ، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية ، و ترغم على الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة حيث يفرض الشعب تحولاً ديمقراطياً بعد فترة من أعمال العنف وأحياناً الصراع الدموي، ينتج ذلك عقب تصاعد نفوذ القوى المعارضة ، وفي المقابل انهيار في القوة الحاكمة مما يؤدي إلى الإطاحة بها ، ومن ثم انهيار النظام السلطوي ، وهنا يكون التحول الديمقراطي مفروضاً من الشعب بعد صراعات عنيفة مع السلطة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها مما يدفع للانضمام إلى صفوف المعارضة فتزداد أعمال الاحتجاجات والاضطرابات غير المنظمة ، ويبدأ العنف من الطرفين مما يضطر القيادات السلطوية إلى البدء في الإصلاحات المطلوبة لاحتواء الأزمة المتفاقمة.²

4-التدخل الأجنبي : يقوم هذا النمط نتيجة ضغوط العوامل الخارجية أو تدخل القوى الأجنبية ، حيث تلعب المؤثرات الخارجية دور المسهل أو الدافع إلى الإصلاح السياسي من خلال العديد من القنوات والمصادر التي تمكن القوى الخارجية سواء كانت الدول الغربية أو الهيئات التمويلية الدولية والمنظمات الغير حكومية من ممارسة الضغوط على الدول للإسراع في عمليات الإصلاح السياسي وما يزيد من قوة نفوذ العوامل الخارجية هو تدني القدرات الاقتصادية للأنظمة السلطوية ، وعدم قدرتها على تمويل البرامج والسياسات المحفزة للتنمية

¹ صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 228.

² مصطفى بالهور، مرجع سابق، ص 41.42.

الاقتصادية ،حيث أصبح الكثير من هذه الأنظمة يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض الدول و تسهيلات مالية وقروض في إطار ما يسمى بالمشروطة السياسية .

5-التحول الديمقراطي تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة : وهو نموذج للتحول الديمقراطي يأتي بعد انهيار النظم التسلطية إما لموت الحاكم أو لهزيمة عسكرية تفقده شرعيته بما يؤدي إلى وصول نخبة ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار بنفسها أن تضع قيودا دستورية على ممارستها ، وتعد الحالة الإسبانية مثالا شديدا للثراء في هذا المقام فموت الجنرال فرانكو سمح بعودة الملكية إلى إسبانيا وقاد الملك خوان كارلوس عملية التحول باقتدار من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية على النمط البريطاني واكتملت عملية التحول في عام 1982 بعد أول تداول سلمي على السلطة¹ .

* ثانيا: مداخل التحول الديمقراطي:

مثلت عمليات التحول الديمقراطي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن الماضي ظاهرة مثيرة للكثير من الجدل والنقاشات وزادها سقوط جدار برلين 1989 وتفكك الاتحاد السوفياتي 1991 انتشارا و اتساعا في كثير من المناطق، ولقد أثار التباين في عمليات التحول الديمقراطي مجموعة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تجعل هذه العملية أكثر انتشارا في بلدان وأقاليم معينة دون غيرها.

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تطوير مجموعة من المداخل النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات لأنماط التحول الديمقراطي وعوامل وأسباب التماثل والتباين في مختلف البلدان، وانطلاقا من هذا سوف يتم التركيز على أهم المداخل المعروفة في تفسير عملية التحول الديمقراطي وهي:

1-المدخل التحديثي:

لأول وهلة وظاهريا يبدو أن هناك مصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية.

ولقد كان آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته للبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، بالنسبة لآدم سميث فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي ، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تبرز من خلال أطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست

« s.m lipset » والذي قدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة ببعض الاشتراطات الاجتماعية لإبراز هذه العلاقة ، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية مستقرة وديمقراطية ، وصنف بلدان

¹ معترز بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية موجود في: <https://archive.islamonline.net/?p=10533> الاطلاع

أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات غير مستقرة وديكتاتوريات مستقرة ، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والتطور ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية ، استنادا لذلك ، افترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي.

2- المدخل الانتقالي:

جاء التحدي المبكر والمهم لأطروحة ليبست، وللمدخل التحديثي بصفة عامة، من الباحث السياسي دان كورت روستو « dantwart rustow » ففي مقالته « transition democracy » في سنة 1970، أشار روستو إلى أن الارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، بيد أن اهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول ؟

يزعم روستو أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية ، حدد روستو استنادا على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد، مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية هي¹ : أ -مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، والتي تشكل الشرط الأول،(بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين)

ب -مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم (رغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لآخر، فإن هناك دائما طرعا رئيسيا وحادا بين جماعات متنازعة أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع، بل وحتى العنف، وليست ناتجا لمنظور سلمي)

ج-المرحلة الثالثة :إذا لم يحسم الصراع في المرحلة السابقة ، وتم تجاوز المرحلة الإعدادية، تدرك وقتها أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجمع السياسي، وهي مرحلة القرار، أنه ليس قرارا وعيا ناتجا عن قناعة ورغبة من الأطراف المتصارعة بالأخذ بالديمقراطية، وإنما وسيلة للتوصل إلى تسويات وحلول وسط.

د-المرحلة الرابعة :يظل مستقبل الديمقراطية متراجعا، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قصيرة ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليست نتيجة قناعة نهائية تتبني الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح حلول جديدة فإن الديمقراطية تعتبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع.

1محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات <http://www.arabrenewal.info> الاطلاع 2017/03/03

وبكلمات أخرى فإن العمليات السياسية التاريخية المتميزة بصراع اجتماعي مفتوح حول مسائل أساسية تقود في بعض الأحيان إلى تبني الديمقراطية كأداة لإدارة صراع الإرادات الاجتماعية المتمثلة في نخب سياسية ذات وعي جاد بمصالحها بعيدة المدى، وهذه المقاربة التي صاغها روستو 1970.

3- المدخل البنوي:

ستند تفسيرات المدخل البنوي على عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى. إلا أن هذا المدخل، وبخلاف المدخل الانتقالي، لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، بل يفسرها وفقاً لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة"

توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم. وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه. من ناحية أخرى، فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم، مع الآخرين، في استمراريتها، يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة - اقتصادية، اجتماعية، سياسية- تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في بعض الحالات الأخرى، قد تقود علاقات وتفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبحسبان أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد¹.

4- مدخل الثقافة السياسية:

ترجع النظريات حول العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية على أقل تقدير إلى المفكرين السياسيين الكلاسيكيين اليونانيين، ولقد أخذت نظرية الثقافة السياسية عن أرسطو بوجه الخصوص الالتفات إلى أهمية الاعتدال والتسامح، وإلى مخاطر التطرف السياسي ومبادئ تحرير الشعوب التي لا يزال صداها يتردد في الكتابات المعاصرة إن تطوير أي نمط ولا سيما تطوير نمط ثقافي يقوم على الاعتدال والتعاون والمساومة والتكيف بين النخبة السياسية، برز كموضوع رئيسي في النظريات الدينامية والموجهة أثناء عملية التحول الديمقراطي وترسيخه.

بصفة عامة، فإن الثقافة السياسية تشير إلى مجموعة المعتقدات السياسية والأحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة، وعلى هذا الأساس فإنها تشمل الكثير مما كان مرتبطاً ببعض المفاهيم الأخرى مثل الايديولوجيا السياسية والرأي العام والطابع الوطني فالثقافة السياسية إذن هي أنماط التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي في المجتمع، وبهذا المعنى فإن الثقافة السياسية تعني توجهات وأراء الأفراد حول واقع الأداء، أي أنها تعني الأداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من وجهة نظر المواطنين.²

1 محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات <http://www.arabrenewal.info>

2 طارق عاشور، مرجع سابق، ص 61.62

الفصل الثاني

معالم التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول : الإصلاح السياسي والقانوني كآلية لتحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول : الآلية السياسية للتحول الديمقراطي

المطلب الثاني : الآلية القانونية للتحول الديمقراطي

المبحث الثاني : المجتمع المدني والإعلامي كآلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول : المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي

المطلب الثاني : المجتمع الإعلامي كآلية للتحول الديمقراطي

الفصل الثاني

كان لموجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم بأسره السمة البارزة التي ضربت العالم كله في إطار الموجه الثالثة، من التحول الديمقراطي حين تلقت فيه هذه الأنظمة الموجة التي كان أثرها واضح علي السياسات الداخلية عقب انهيار النظام الاشتراكي إذ وجدت هذه الدولة نفسها أمام حتمية تغيير النظام السياسي، والذي انعكس في شكل الإصلاحات التجديد شرعيتها وإعادة ضخ الدماء في هذه الأنظمة من خلال المزيد من الانفتاح السياسي والحريات ممارسة السياسية محاولة كبح جماح المعارضة في داخل وحصول علي التأييد ومباركة الخارجية معتمدة على الانتخابات كوسيلة لتجسيد هذه الآلية و كوسيلة لتجسيد الشرعية و الجزائر مثلها مثل باقي الدول التي انتهجت الديمقراطية منذ إقرار تعديل الدستور 23 فيفري 1989 والذي تمت انتقال فيه من النظام السياسي القائم علي الحزب الواحد إلي النظام السياسي قائم علي التعددية الحزبية وذلك في محاولة لانقراض النظام السياسي الذي كان يواجه أزمة حقيقة بلغت ذروتها في ثمانينات من القرن الماضي التي انفجرت في أحداث أكتوبر 1988 والتي كانت أزحت الستار عن هشاشة الوضع الاقتصادي وحجم المشاكل الاجتماعية التي عصفت بالمجتمع،و أمام انهيار أسعار البترول وتراجع القدرة الشرائية لطبقة الهشة مما ولد احتقان عام في المجتمع كله يعتبر الكثير من الدارسين لشان الجزائري أن أحداث 5 أكتوبر هي اللحظة المفصلية التي شكلت واقع الجزائر إلي اليوم سنركز في هذا الفصل على التحول الديمقراطية الذي انتهجته الجزائر منذ دستور 1989 بالبحث عن مسببات هذا التحول بالتركيز علي أحداث 5 أكتوبر 1988 وما أقرته التعديلات الدستورية من التعددية الحزبية كأسلوب لنظام السياسي بدلا من النظام المعتمد علي الحزب الواحد تم نتطرق الي النتائج المترتبة علي هذه الأحداث بالإضافة إلي مختلف الفواعل الأخرى من الأحزاب السياسية التي شكلت المشهد السياسي خلال تلك الفترة وكانت من أهم الفواعل في حراك السياسي.

معالم التحول الديمقراطي في الجزائر

كانت أحداث 5 أكتوبر 1988 منعرجا حاسما في تاريخ الدولة الجزائرية والتي يرجعها البعض إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وتراجع أسعار النفط لكن بعض الباحثين و الدارسين يرجعون أحداث أكتوبر إلى صراع أجنحة السلطة و تعتبر هذه الأحداث الأكثر عنفا في تاريخ الجزائر وكشفت الستار عن اختلال وضعف استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) والتي كانت له من بين أهم المطالب الإلحاح علي ضرورة التغير باتجاه الديمقراطية المعاصرة بكل أسسها ومبادئها من التعددية الحزبية والحرية السياسية وحرية التعبير والاجتماعية ويجمع الكثير من الباحثين والدارسين أنها شكلت فصل جديد ومرحلة قادمة بدليل إحساس الحكومة أو صناع القرار في تلك الفترة بالضرورة الإسراع في تقديم الإصلاحات والحلول لجملة المشاكل المختلفة التي كانت تتخبط فيها الحكومة والشعب وبدليل إقدام الرئيس شاذلي بن جديد إلى مسارعة في الخطوة إلى الانفتاح السياسي وتقديم الحلول والمقترحات لامتنصاص الغضب الجماهيري وبادر الرئيس الأسبق إلى الإصلاح الدستوري و فتح المجال إلى التحول باتجاه الديمقراطية كنتيجة منطقية لمطالب الشعبية فكان التحول الديمقراطي الذي كان من أهم دوافع اليه السباب الداخلية في المقام الأول ثم العوامل الخارجية والتي شكلت البيئة المشجعة والدافعة إلى التحول الديمقراطي مجبرة النظام السياسي علي إجراء تحويلات ديمقراطية هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعكس في مجملها ضعف استجابة النظام السياسي لمطالب مجتمعة اقتصادية والسياسية حيث يجمع الدارسين والباحثين علي أن هذه العوامل شكلت الدافع إلى تحول الديمقراطي وأمام فشل النظام السياسي في الاستجابة في الاستجابة لمطالب الشعبية الذي أدى إلى أزمة الشرعية للنظام تنتهي بالإطاحة والتي ترجع إلى جملة من الأسباب والعوامل

أولا علي مستوى الاقتصادية الجزائر وغداة الاستقلالها تبني صناع القرار في قمة الهرم السلطة الخيار الاشتراكي أسلوب ومنهج التنمية مركزة علي صناعة والربط بين الصناعة الثقيلة حيث حضي هذا الأخير بالحصة الكبرى من الاستثمارات في المخطط الثلاثي والرباعي للتنمية لكن الوفاة المفاجئ لرئيس هوراي بومدين لتدخل البلاد توجهها مغايرا تمام أدى إلى توقف العمل بالمخططين السابقين وتوقف برامج التنمية بحجج إن الأوضاع الاقتصادية لا تسمح بالاستمرار بنفس الأسلوب والمنهج .

ثمار في مجال الصناعات الثقيلة لم تعطي نتائج المتوقع منها لذلك كان حتمية وضرورة الاتجاه نحو الاستثمارات صغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص محاربة ندرة المواد الاستهلاكية والتي تجسد علي مستوي الحكومي في وضع برنامج خاص بها من اجل توفير هذه المواد.

و لان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى علي المداخل التي توفرها المواد الطاقوية (البتروال الغاز) من العملة الصعبة فالوضع الاقتصادي الهش والذي تتحكم في الأسواق العالمية مما يعني أن أي هزة تتعرض لها الأسواق العالمية فيما يخص أسعار المواد الطاقوية يعرض الاقتصاد الوطني الي أزمة كبيرة تظهر أثارها مباشرة علي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن البسيط (تراجع القدرة الشرائية وندرة المواد وارتفاع التضخم)²

و أمام تراجع أسعار البترول إلي ما دون العشرة دولارات في الأسواق العالمية احدث هزة ترتب عنها أزمة كبيرة كان من أهمها الأزمة الاقتصادية بسبب خلل التوازنات الاقتصادية الكبرى تزامنت هذه الهزة مع تراجع أسعار الدولار عملة التداول في الصفقات البترولية والتي سببت خسارة في مداخل العملة الصعبة المقدرة بنحو 80/ بين سنوات 1985 ومنتصف 1991.

مما تترتب عنه عجزا في تلبية المطالب الاجتماعية ومع الزيادة السكانية والانفجار الديمغرافي ازدادت حدة الأزمة ودرجة السخط الشعبي حول الأوضاع المعيشية والطريقة التي كانت تدار بها مقاليد السلطة الأوضاع في البلاد .

هذه الأزمة الاقتصادية وما صاحبها من اختلال في التوازنات الاقتصادية التي انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية وأمام عدم التناسب بين النمو الديمغرافي و الطلب الاجتماعي (التشغيل ،الصحة ، التعليم ،السكن)وبين النمو الاقتصادي مما فجر أزمة البطالة على أشدها .

وترتب عن الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية على القدرة الشرائية من تدهور القدرة الشرائية للمواطنين مما ترتب عنه انسلاخ كبير داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري مما أنتج إلي السطح انقسام المجتمع الي طبقتين الأغنياء ازداد غناء والفقراء ازدادوا فقرا وسحق الكلي لطبقة المتوسطة والتي كانت تشكل اللحمة في

² وناس المنصف الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر محاولة قراءة في انتفاضة اكتوبر 1988 مجلة المستقبل العربي العدد 19(2005)ص

بناء الاجتماعي وتغطي جزء كبير من المجتمع الجزائري والتي تشكل العمود الأول لاستقرار المجتمع السياسي والاجتماعي

ولما كانت معالجة المعالجة الأزمة ضرورة إيجاد الحلول وتلبية الحاجيات الأساسية لحياة المعيشية لمواطنين في التعليم والعمل والصحة والسكن التي كانت تشكل دروة المشاكل التي تتخبط فيها الطبقات الهشة للمجتمع تشكل أيضا ضمان الوحيد الأمن واستقرار والأمل والرضا ولما كانت أسعار البترول مرتفعة قبل أزمة 1986 يدر علي الخزينة العمومية ملايين الدولارات كان من السهل على الحكومة توفير هذه الضروريات لعيش أفرادها و الحفاظ على الطبقة الهشة، وشكلت الضامن الوحيد لإضفاء الصبغة الشرعية على النظام السياسي في تلك الحقبة وكان رد فعل الطبقة الهشة هو السكوت عن جميع تلك الممارسات إلا أن الأزمة التي عصفت بأسعار البترول كشفت الستار عن مدي ضعف هذه العلاقة وهشاشتها تحطمت العلاقة بين الشعب والسلطة لتجد نفسها أمام بركان الغضب الشعبي وجها ولوجه مع السخط الجماهير أمام تردي الأوضاع وأمام اتجاه السلطة إلي تخلي عن القسم الكبير من من المجتمع المشكل اقلبه من الشباب مما شكل احتقان كبير انفجر في وجه السلطة في شكل أعمال شغب طالت كلها المؤسسات العمومية و الادارات الحكومية مقرات الحزب الحاكم أيام هذه الأحداث حيث شمل العنف المدمر لطوال يومين المؤسسات العمومية ومقرات جبهة التحرير الوطني وممتلكات الدول وجميع رموز السلطة¹.

مما تترتب عنه عجزا في تلبية المطالب الاجتماعية ومع الزيادة السكانية والانفجار الديمغرافي ازدادت حدة الأزمة ودرجة السخط الشعبي حول الأوضاع المعيشية والطريقة التي كانت تدار بها مقاليد السلطة الأوضاع في البلاد .

هذه الأزمة الاقتصادية وما صاحبها من اختلال في التوازنات الاقتصادية التي انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية وأمام عدم التناسب بين النمو الديمغرافي و الطلب الاجتماعي (التشغيل، الصحة، التعليم، السكن) وبين النمو الاقتصادي مما فجر أزمة البطالة على أشدها .

وترتب عن الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية على القدرة الشرائية من تدهور القدرة الشرائية للمواطنين مما ترتب عنه انسلاخ كبير داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري مما أنتج إلي السطح انقسام المجتمع الي طبقتين الأغنياء ازداد غناء والفقراء ازدادوا فقرا وسحق الكلي لطبقة المتوسطة والتي كانت تشكل اللحمية في

¹ الميثاق الجزائري العام 1964، والميثاق الوطني لعام والميثاق الوطني لعام 1979 ودستور 1976

بناء الاجتماعي وتغطي جزء كبير من المجتمع الجزائري والتي تشكل العمود الأول للاستقرار المجتمعي السياسي والاجتماعي

ولما كانت معالجة المعالجة الأزمة ضرورة إيجاد الحلول وتلبية الحاجيات الأساسية لحياة المعيشية لمواطنين في التعليم والعمل والصحة والسكن التي كانت تشكل ذروة المشاكل التي تتخبط فيها الطبقات الهشة للمجتمع تشكل أيضا ضمان الوحيد الأمن واستقرار والأمل والرضا ولما كانت أسعار البترول مرتفعة قبل أزمة 1986 يدر علي الخزينة العمومية ملايين الدولارات كان من السهل على الحكومة توفير هذه الضروريات لعيش أفرادها و الحفاظ على الطبقة الهشة، وشكلت الضامن الوحيد لإضفاء الصبغة الشرعية على النظام السياسي في تلك الحقبة وكان رد فعل الطبقة الهشة هو السكوت عن جميع تلك الممارسات إلا أن الأزمة التي عصفت بأسعار البترول كشفت الستار عن مدي ضعف هذه العلاقة وهشاشتها تحطمت العلاقة بين الشعب والسلطة لتجد نفسها أمام بركان الغضب الشعبي وجها ولوجه مع السخط الجماهير أمام تردي الأوضاع وأمام اتجاه السلطة إلي تخلي عن القسم الكبير من من المجتمع المشكل اقلبه من الشباب مما شكل احتقان كبير انفجر في وجه السلطة في شكل أعمال شغب طالت كلها المؤسسات العمومية و الإدارة الحكومية مقرات الحزب الحاكم أيام هذه الأحداث حيث شمل العنف المدمر لطوال يومين المؤسسات العمومية ومقرات جبهة التحرير الوطني وممتلكات الدول وجميع رموز السلطة¹.

و هكذا شكلت الأزمة الاقتصادية التي عرفت البلاد في الثمانيات من القرن الماضي وانعكاساتها الاجتماعية سببا قويا الاندلاع تلك الأحداث التي كادت أن تزعزع كيان الدولة الجزائرية التي استطاعت أن تحصن نفسها وتبسط شرعيته نظامها بفضل عائدات البترول

¹ خميس حزام والي المرجع السابق

على المستوى السياسي:

يمكن تفسير أهم العوامل التي أدت إلى أحداث أكتوبر 1988 بالتركيز على عدة عوامل أهمها معارضة حكم جبهة التحرير الوطني وذلك انطلاقا من الصراعات السياسية الخفية والمكتومة. والتي تعود جذورها إلى بداية الاستقلال الوطني وذلك بسبب دفاع جبه التحرير الوطني عن المبادئ وطنية معينة والتي تسعى إلى¹

1- بناء الاقتصاد الوطني وفق النمط الاشتراكي والسعي إلى تحقيق الاستقلال عن أي نفوذ أو ضغط خارجي و المناذاة إلى التعريب، وهكذا فالشيوعيون غير راضين ودعاة الجزائر فرنسية معرقلون والتيار الديني معارض وعليه كل السهام كلها موجه إلى الجبهة التحرير الوطني إلا أنها رفضت الشيوعية وتدعو إلى التعريب الدولة وغير متحمسة الي تطبيق الشرعية الإسلامية نص وروحا

2- فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد الإداري والسياسي ،وعدم قدراته علي تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت ادائه السياسي بالإضافة إلى غموض مشروعه السياسي التنموي .

3-وظف إلى ذلك بعض المواطنين الذين ظلموا وهضمت حقوقهم فالتجؤ إلى الهيئات والمنظمات وهيكل الحزب و التي لم تتصفهم استاء و سحبو ثقتهم الخاصة بعدما رأوا الانحرافات العديدة والخطيرة التي أتاها بعض المسؤولين غير الملتزمين والدين تسللوا إلى داخل الحزب جبهة التحرير الوطني الأغراض مدروسة و الأغراض خاصة ليخربوها من الداخل.

4-قوة المؤسسة الرئاسية بالتحالف مع الجيش أدى إلى تقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية .

5-غياب مشروع الاجتماعي التنموي في مرحلة الثمانينيات اثر سلبا علي فاعلية الدولة مما سمح بنمو حركات المعارضة تشكك في شرعية النظام السياسي .

¹ محمد الضيف التحول السياسي في الجزائر مذكرة ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 1998 ص 36

6-التجاوزات و السلبيات المتعلقة بممارسة السلطة منها -احتكار السلطة وتزوير الانتخابات وتهميش ذوي الكفاءات والخبرات بالاعتماد على ظاهرة أهل الثقة قبل أهل الخبرة وعدم تطبيق قانون الاختلاس أموال العامة مما أدى إلى انفصال القاعدة عن القمة وفقدان الثقة الشعبية في كل ما هو حكومي او حزبي.

الأسباب الإدارية:

1-تميزت الإدارة بي مبداء المركزية الإدارية وبالتالي تواجه الإدارة المحلية الجزائرية تواجه مشكلة التوصيات المشددة والتي لا تواكب التطورات الإدارية المعاصرة وهو ما نتج عنه تعقيدات العملية الإدارية واستفحال ظاهرة الفساد الإداري .

2-عدم وجود رقابة صارمة ومحاسبة الفعالة أدى إلى بروز ظواهر مشينة كالرشوة وخير دليل علي ذلك قضية اختلاس 26 مليار في شكل عقود مشبوهة

3-تفشي ظاهرة الروتين الإداري وسوء معاملة الجمهور وتفشي ظاهرة الوساطة و المحسوبية والجهوية .

4-الجمود الإداري وترسيخ دعائم السلطة البيروقراطية التقليدية و إهمال العامل الإنساني في الإدارة الجزائرية وغياب مشاركة الأفراد في طرح اهتماماتهم واحتياجاتهم.

5-طبيعة التكوين العلمي للمسيرين الذين تلقوا تعليمهم باللغة الأجنبية وحسب النمط اللبيريالي مما جعلهم يتصفون بالسيطرة والعرقلة والاستغلال هو ما ينطبق على الغالبية الساحقة¹

كل هذه العوامل الداخلية جعلت من الجزائر تعيش عاصفة سياسية عالمية في ضل أزمة اقتصادية واجتماعية وهو ما أدى الي تعرض نضام الحكم الذي فرضته السلطة مند العام 1962الأكبر التحديات في الشارع من خلال انقلاب الجماهيري لم يكن نضام حكم جبهة التحرير الوطني لتقبله خلال أحداث أكتوبر 1988وتفاعل هذه الإضرابات السياسية في الداخل فضلا عن هجوم الديمقراطية الذي واجهته الجزائر من أوروبا ،مما جعل رئاسة الجمهورية تبداء في إصلاحات سياسية منتهجة من تضام الحزب الواحد الي التعدد الحزبي والسياسي²

¹حفيضة بونسي الازمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة رسالة ما جستير ،معهد العلوم القانونية والادارية، جامعة الجزائر 2000/2001ص

²عمر الصدوق المرجع السابق ،ص 48،

المبحث الأول: آليات تجسيد التحول الديمقراطي

المطلب الأول : الآليات المتعلقة بالجانب القانوني:

الأساس القانوني إقرار التعددية الحزبية في الجزائر:

الإصلاح الدستوري لسنة 1989 وبداية التحول نحو الديمقراطية.

بداية وبالرجوع إلى التحليل النسقي للأستاذ دافيد ايستون ومحاولة إسقاطه على المعطيات أثناء صناعته للقرارات، عادة ما يتأثر بما Political system * السابقة، يتبين لنا أن الجهاز السياسي مما سيطراً عليه من ضغوطات مختلفة من البيئتين الداخلية والخارجية. حيث يتلقى تلك الضغوطات والتي يحاول إيجاد قرارات وسياسات للتأثير عليها وإخضاعها لمصالحه وأهدافه، بما يُمكنه من مواجهة كل التحديات والتعامل معها بدقة وفعالية وكفاءة، حتى يضمن بقاءه واستقراره ومن ثم. استمرار يته¹.

ولقد واجه النظام السياسي الجزائري الذي يستند إلى معادلة الحزب /الدولة/الجيش في نهاية: الثمانينيات، العديد من الضغوطات شكلت مدخلات للبيئتين²

البيئة الداخلية:

مُتمثلة في أحداث الخامس أكتوبر 1988 ، ومختلف المطالب التي حملها متظاهرون مختلف الفئات الشعبية خاصة تلك الموجودة مع خطوط المواجهة، والذين عبروا عن مطالبهم بأفعال مستهدفين أماكن ومقرات ترمز للدولة والحزب.

البيئة الخارجية:

مُتمثلة في السقوط المتتالي للأنظمة الشمولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مشكلة هذه المدخلات معا تحديا وضغوطات على النظام القائم، سعى يبحث لها عن مخارجات محاولا التأثير عليها وإخضاعها لمصالحه بما يضمن استقراره واستمراره. تجسد في الإصلاح الدستوري لسنة 1989 وما تضمنه من تعديلات وإجراءات دستورية وقانونية، التي من خلال عرضها سيتأكد او نفي حقيقة مهمة وهي³

¹ يستخدم دفيد ايستون آلة جهاز ليبين أنه في حراية دائمة، يقوم بوضع القرار متأثرا بعوامل تأتيه من بيئته الداخلية والخارجية.

² عادل فتحي ثابت، (النظرية السياسية المعاصرة) الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997 ص191 .

³ علي الكنز، حول الأزمة: دراسات حول الجزائر والعالم العربي (الجزائر: دار لوشان للنشر، 1990) ، ص. 09

إما أن النظام السياسي الجزائري الذي شرع في انفتاح ديمقراطي منذ سنة 1989 بالإصلاحات السياسية واقتصادية مُقررة دستوريا وقانونيا، أراد تجديد حُكمه مع بعض التحسينات الدستورية كمنهج للترقيع السياسي، الذي لا يُغير من جوهر النظام والسلطة بقدر ما يعطيه الوقت الكافي لإعادة ترتيب بيته الداخلي أو أن النظام السياسي أراد الاتجاه فعلا نحو الانفتاح الديمقراطي بكل متطلباته السياسية والاقتصادية. وتأكيد ذلك أو نفيه سيكون بالبحث في مدى اتجاه النظام السياسي والسلطة القائمة لترسيخ هذا الانفتاح الديمقراطي¹.

لكن قبل ذلك كان من الضروري إبراز أهم مخرجات أحداث أكتوبر 1988 التي ساهمت في تعديل المشهد السياسي، وعرفت الجزائر بعده مسارا جديدا في تاريخ تطور نظامها السياسي، انتقل بموجبه من الممارسة الأحادية والتوجه الاشتراكي المُكرس دستوريا، إلى مسار آخر مُغاير تمام لما كان سائدا من قبل هو التحول باتجاه الديمقراطية، سنحاول حصر أهم مظاهره التأسيسية، المؤسساتية و الممارسية

أولاً: المظاهر التأسيسية للتحول الديمقراطي: يُقصد بالمظاهر التأسيسية تلك المظاهر الدالة على النصوص والتشريعات القانونية، المنظمة والمؤسسية لمختلف ممارسات وأنشطة التحول الديمقراطي، التي من دونها ما كانت لتجد السند القانوني والقوة القهرية:

1- دستور 23 فيفري 1989 يُمثل الدستور القانون الأساسي في الدولة؛ فهو الفكرة القانونية السائدة لدى الجماعة السياسية المفروض أن تتماشى والنظام السائد، لأنه وبمرور الزمن، يمكن أن تصبح هذه النصوص غير متماشية مع الوضع السياسي والاقتصادي، بما يعني ضرورة إعادة النظر فيها ومراجعتها بوضع دستور جديد حسب مقتضيات الظروف³ وبعيداً عن من يعتبر وثيقة 23 فيفري 1989 مجرد تعديل لدستور سنة 1976 ، وبين من يعتبرها دستورا جديدا عالج كل المسائل التي تعالجها الدساتير الجديدة عادة، انطلاقا من نوعية الدستور مرورا بطبيعة نظام الحكم، وصولا إلى السلطات العامة، فإن المهم أن هذه الوثيقة تعتبر الدستور الثالث للبلاد، يختلف عما سبقه من دساتير دستوري 1963 و 1976 ، أقر إجراءات سياسية واقتصادية هامة، دخلت من خلالها الجزائر مرحلة جديدة لم تكن تعرفها أو تعترف بها من قبل هي مرحلة التحول الديمقراطي² لقد نقل دستور 23 فيفري 1989 المسار السياسي والقانوني للبلاد نقلة شاملة، تتميز بنظرة جديدة من حيث

¹ منصور لخضاري، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر" مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (2005) ص 101.

² نصر الدين بن طيفور، "الطبيعة القانونية للوثائق الدستورية الجزائرية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 03 (2002) ص 98،

المبنى والفحوى لمختلف الهيئات الحاكمة، تبرز من خلال ما حمله من انفتاح سياسي مقترنا بمحاولة للانفتاح والإصلاح الاقتصادي، ما تطلب ضرورة التغيير في طبيعة النظام السياسي القائم من الأحادية إلى التعددية، ومن الاقتصاد الموجه القائم على التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الحر⁵ ورغم أن الدستور الجديد تبنى عدداً من أحكام دستور 1976 المتعلقة أساساً بثوابت الدولة الجزائرية، إلى جانب المبادئ غير القابلة للمساس المنصوص عليها في المادة السابعة، إلا أن أهم ما استجد فيه هي مسألة تنظيم السلطات وتوزيعها، عوض ضمها في سلطة واحدة مثلما اقره الدستور السابق كما تضمن مبدأ الفصل بين السلطات، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وإنشاء المجلس الدستوري الذي أوكلت له مهمة الرقابة على مدى دستورية القوانين والتشريعات، وحتى التنظيمات والمؤسسات القائمة¹.

لقد جاء دستور 23 فيفري 1989 فاتحاً المجال للبدء في تشييد نظام سياسي جديد، يستند إلى مرتكزات وآليات جديدة صاحبت الإصلاحات السياسية، بعد أن تخلص عن نظام الحزب الواحد والإيديولوجية الاشتراكية²، أهمها: الفصل بين الحزب والدولة: الذي ارتبط بها منذ الاستقلال كضرورة سياسية تفرضها الديناميكيات الاقتصادية الجديدة، والواقع السياسي الذي أصبح يعج بالحساسيات ذات التوجهات العديدة، التي كان لزاماً الاعتراف بها وتنظيمها بإقرار مبدأ التعددية السياسية وإلغاء نظام أحادية الحزب، وفسح المجال للمنافسة السياسية بين جمعيات ذات طابع سياسي. وترتب عن مبدأ التعددية مبادئ أخرى كحرية الرأي والتعبير والاختيار والتعددية النقابية والإعلامية³.

التخلي عن منح الأولوية للشرعية الثورية⁴: حيث حاول دستور 1989 استبدالها في نصوصه بشرعية أخرى، تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية، أو إذا جاز القول إحلال الشرعية الدستورية التي تعني كل سياسة أو تصرف تقوم به السلطة يتطابق وأحكام الدستور والقانون محل الشرعية الثورية⁴.

حصر مهمة الجيش دستورياً: بهدف تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ولتكون مؤسسة دستورية على غرار باقي المؤسسات لها صلاحيات واضحة وتمثيلية داخل الحكومة، مع اختصاصات محددة دستورياً وقانونياً تتمثل في: حماية الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة، والدفاع عن الوحدة والتراب الوطني،

¹ السعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 173-174.

² نور الدين زمام، المرجع السابق، ص 95.

³ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر، (ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2003)، ص 142.

⁴ المرجع السابق ذاته، ص 107.

الأمر الذي عجل بمغادرة ممثلي الجيش من اللجنة المركزية للحزب 5 لكن السؤال الواجب طرحه هل التزم فعلا الجيش بذلك ؟

هذا باختصار أهم ما أقره دستور 1989 ، من آليات ارتكز عليها النظام السياسي الجديد، ولقد عرف بعدها تعديلا دستوريا سنة 1996 ، أرسى العديد من المبادئ التي تؤكد على التوجه الديمقراطي للنظام وأعقب ظهور الدستور إعادة النظر في المنظومة القانونية، قصد تنظيم شؤون المؤسسات

القائمة وتحديد أطرها، وكيفية ممارسة نشاطها لضمان الممارسة الديمقراطية وفق ما تم الإعلان عنه في الدستور

2- تطوير المنظومة القانونية: لقد ترتب عن الإصلاحات التي حملها دستور 1989 ، ظهور العديد من التنظيمات والممارسات الجديدة، التي لم يكن يسمح بوجودها نظام سياسي يعتمد على الأحادية الحزبية، واحتكار وسائل الإعلام والاتصال الثقيلة. وكانت أهم المسائل أو القطاعات التي حظيت باهتمام المشرع في ظل النظام السياسي الجديد المتبني للخيار الديمقراطي، هي: الإعلام والأحزاب السياسية ما استدعى وضع إطار قانوني لتنظيمها يمكن تلخيصه فيما يلي:

- قطاع الإعلام: يَعتبرُ قانون حرية الإعلام والصحافة آلية أساسية لرصد حقوق الأفراد وحمايتهم، فهما: بمثابة الضامن الوحيد لقهر أي مظهر من مظاهر الاستبداد أو الفساد، وإمكانية حدوث تحول ديمقراطي سلمي¹ ومعلوم أن النظام السياسي الجزائري القائم على الأحادية، قد لخص مكانة الإعلام في السنوات التي تلت الاستقلال- في جملة ذكرها ميثاق الجزائر لسنة 1964 ، "ملأ المحيط السياسي الجزائري بشعارات تؤثر على مراحل ثورتنا"، كانعكاس للخيارات السياسية والاقتصادية المتبناة آنذاك، التي تؤكد على الدور المركزي للدولة في جميع المجالات بما فيها المجال الإعلامي، أي الأحادية السياسية والإعلامية كمجال للتعبير² لكن مع الأحداث التي عرفت البلاد في أكتوبر 1988 والتغييرات الجذرية الحاصلة على مختلف المجالات، كان لزاما أيضا أن يمس التغيير قطاعا مهما هو قطاع الإعلام، حيث نصت المادة 39 من دستور 1989 على أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونه للموطن . ولما كانت حرية الإعلام جزء لا يتجزأ من حرية التعبير، كان ضروريا إيجاد الإطار القانوني الذي من شأنه أن ينظم هذه الحقوق الدستورية الجديدة. تجسد ذلك فعلا في قانون الإعلام رقم 90-07 الصادر في 03 أبريل 1990 المُحدد لقواعد ومبادئ ممارسة حق

¹نوار، "حرية الرأي والتعبير هي حجر الأساس للتحول الديمقراطي"، الموقع الإلكتروني، تم تصفح الموقع يوم: 14 أبريل 2017

²علي جري، "الإعلام والديمقراطية في الجزائر"، الموقع الإلكتروني، تم تصفح الموقع يوم: 17 اوت 2017

الإعلام، مُتضمناً لأول مرة منذ الاستقلال حرية الإعلام والتعددية الإعلامية، من خلال السماح للقطاع الخاص . بالتواجد في هذا المجال¹ كما ألغيت معه وزارة الإعلام وحلَّ محلها المجلس الأعلى للإعلام، الذي مُنحت له صلاحيات السهر على احترام تطبيق هذا القانون، وحرية ممارسة المهنة في كنف التعددية، حيث أصدرت الحكومة مرسوما يدعو الصحفيين إلى التكتل في هيئات تحريرية لخلق عناوين مستقلة²

وأُسفرت هذه الإجراءات عن تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية، انعكست بالإيجاب على قطاع الإعلام المكتوب خاصة؛ فظهرت الصحافة المستقلة كميز للتجربة الديمقراطية في الجزائر لما تلعبه من دور إعلامي، بل وحتى أدوار سياسية في العملية السياسية من تكوين وبلورة الرأي العام، والمشاركة في صنع القرار السياسي، على أساس أن المجتمعات الديمقراطية هي تلك المجتمعات المؤمنة بحرية الصحافة واستقلاليتها³.

وساهم دستور سنة 1989 أيضا الذي رسخ التعددية في ظهور الصحافة الحزبية، ومكن الصحافة العمومية في الوقت نفسه من فتح صفحاتها للنقاش واستدعاء الشخصيات السياسية المعارضة. وانعكس بذلك الانفتاح السياسي الذي جاء به هذا الدستور، على باقي المجالات بما فيها قطاع الإعلام والصحافة المستقلة، خاصة أن الحكومة حاولت ضبط قانون من شأنه أن يُشكل قطيعة مع الرقابة التي كانت ممارسة من قبل على الإعلام⁴ ورغم ما شهده قطاع الإعلام عموما والصحافة المكتوبة خصوصا من تضحيات وإجراءات، بسبب الأوضاع التي عاشتها الجزائر منذ توقيف المسار الانتخابي في سنة 1991 ، والدخول في مرحلة انتقالية استدعت إعلان حالة الطوارئ في سنة 1992 وما ترتب عنها من تجميد لقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة، وحلَّ المجلس الأعلى للإعلام والمضايقات الواسعة على الممارسة الإعلامية، واختفاء الصحافة الحزبية بعد إعلان حالة الحصار في 1991 وتعليق نشاط اغلب الأحزاب⁵ ثم إصدار قرار وزاري سنة 1994 يقضي باحتكار السلطات للأخبار الأمنية، وتأجيل الحديث عن مشروع قانون إعلام جديد لسنة 1998 بسبب الانتخابات، إلى جانب إصدار قرار جديد خاص متعلق بتعديل قانون العقوبات

¹مرزوقي عمر، " حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 1999-2000(مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم علوم السياسية جامعة الجزائر 2005) ص 101

²الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإعلام، 90/ 07 الصادر بتاريخ 3 أفريل 1990

³السعيد بومعيرة ، "التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة" ، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18-2004 ص 18

⁴علي جري، (المرجع السابق)، موقع الأنترنت

⁵رضوان بوجمعة هوية الصحفي في الجزائر من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية في الجزائر 1962-1998 المجلة الجزائرية للاتصال الجزائر 17 جوان 1998 ص 145

إلا أنه يبقى واحداً من المكتسبات التي حققتها أحداث أكتوبر 1988 ، وتبقى الصحافة المستقلة واحدة من الانقلابات السعيدة التي حققتها هذه الأحداث، وميزة مهمة للتجربة الديمقراطية في الجزائر، ووسيلة أساسية حقيقية للحماية الجماعية لحقوق الأفراد، بدليل وجود العديد من الصحف . والمجلات باللغتين العربية والفرنسية¹

- قانون الأحزاب السياسية:

شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 انفتاحاً على التعددية السياسية، وسمحت دستوريا وقانونياً بتشكيل تنظيمات سياسية مختلفة من حيث المبادئ والأفكار، ولو أنها أخذت في البداية شكلاً محتشماً، تمثل في الجمعيات ذات الطابع السياسي التي تتطور فيما بعد إلى أحزاب سياسية، ساعد في ظهورها تسهيلات ومساعدات الدولة المالية لها وتوفيرها للمقرات² فلقد نصت المادة 40 منه على أن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، وكان لابد من إيجاد الإطار القانوني الذي من شأنه تنظيم هذا الحق الجديد، تجسد فعليا في القانون 11-89 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي مُحددا الأحكام المتعلقة بها، نصت المادة 02 - منه على ("أن الجمعيات تهدف إلى جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحاً، وسعياً للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية"³) كما نصت المادة 03 منه على "يجب أن تساهم كل جمعية سياسية من خلال أهدافها (...) في حماية شكل الدولة الجمهوري، وحريات المواطن الأساسية واحترام التنظيم الديمقراطي". أما المادة 10 فقد نصت على وجوب تنظيم الجمعية ذات الطابع السياسي على أساس المبادئ الديمقراطي⁴

وكان ضروريا إعادة النظر في هذا القانون مع التعديل الدستوري لسنة 1996 ، بعد أن أثبت قصورا ومحدودية تنظيمية، بدليل ظهور العديد من الجمعيات السياسية على أسس الهوية الوطنية، رغم القيود الواردة بشأن ذلك والمنصوص عليها في المادة الخامسة منه. حيث نصت المادة 42 من التعديل الدستوري على "أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به، ومضمون، ولا يُمكن التضرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية، . للهوية الوطنية والوحدة الوطنية...والطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة

¹العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، الجزائر 11 مارس 1998 ، ص09

²محي الدين عميمور ، "الجزائر تضاريس الماضي وما آتيت المستقبل"،مجلة الحدث العربي والدولي، 07 أفريل، 2000 ، ص17 .

³الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 89 11 مؤرخ في 02 ذي الحجة الموافق ل 5 يوليو 1989 ، المتعلق بالجمعيات

⁴العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المرجع السابق، ص 07 .

وُترجمت هذه المادة بصور الأمر رقم 09-97 والمتضمن القانون العضوي والمتعلق انشاء بالأحزاب السياسية، تضمن شرحاً وتأكيّداً لما ورد فيها من أحكام عامة، خاصة ما يتعلق مثلاً بإعادة صياغة المادة الثالثة، مُطالبية الأحزاب القائمة بجعل تسمياتها وأسسها وأهدافها مطابقة لبعض مواد هذا القانون، ما يعني إعادة هيكلة اسمية لها وما يجب الإشارة إليه في الأخير أن اعتراف السلطة بتعددية الحساسيات السياسية دستوريا وقانونيا وبغض النظر عن مدى صدقها وتوجهها قُدماً نحو مزيد من الحرية وإرساءها للمبادئ الديمقراطية، يعني قبولها ضمناً مبدأ التداول على السلطة في إطار سلمي وبطريقة ديمقراطية ويكون التساؤل الواجب طرحه يدور حول مدى جدية النظام السياسي والسلطة القائمة في ترسيخ هذا المبدأ، خاصة وأن المادة 40 من دستور 1989 فتحت الباب واسعاً أمام التعددية السياسية والحزبية في إطار التحول إلى الديمقراطية، وجاءت المادة 42 من دستور 1996 مُحاولاً تنظيم هذا الانفتاح.

ثانياً. المظاهر المؤسسية للتحول الديمقراطي:

يُقصد بالمظاهر المؤسسية تلك المؤسسات السياسية القائمة والمُحدثة على مختلف مستويات الممارسة السياسية، باختلاف موقعها (سلطة ومعارضة) التي توحى في شكلها وروحها على وجود

توجه لتحقيق وتجسيد التحول الديمقراطي فلقد كان ضرورياً أن ينعكس التحول في النظام السياسي الجزائري في مظاهر مؤسسية أو مؤسسات لم تكن موجودة من قبل، وإن وجدت فإنها لم تكن تتمتع بالحرية التي تضمنها الممارسة الديمقراطية. لذا يُمكن حصر أهم هذه المؤسسات في الأحزاب السياسية، مؤسسات حقوق الإنسان، مؤسسات المجتمع المدني والحكومات الائتلافية.

التنظيم الحزبي:

إن النتيجة الطبيعية لتبني النظام السياسي الديمقراطية هو اختيار التعددية الحزبية كوسيلة لتنشيط الحياة السياسية وتفعيلها، لذا فإن الحديث عن التجربة الحزبية في الجزائر يكون على مرحلتين: الأولى تعني الحديث عن الجمعيات ذات الطابع السياسي وطبيعتها في ضوء دستور سنة 1989 أما الثانية فتعني الحديث عن الأحزاب السياسية، القانون العضوي 89-11 الذي أقر التعددية وفي ضوءه القانون العضوي 07-97 بعد التعديل الدستوري 1996

• الجمعيات ذات الطابع السياسي: يعد دستور 23 فيفري 1989 ، الوثيقة التي تأسست بموجبها قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر، حيث أقرها في شكل جمعيات ذات طابع سياسي تتطور مع التجربة إلى أحزاب سياسية

وهو ما نص عليه أيضا البيان الرئاسي الصادر في 24 أكتوبر 1988 " لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى تعددية سياسي فبمجرد صدور المادة 40 غصت الساحة السياسية في الجزائر بالجمعيات ذات الطابع السياسي وضاف القانون 11-89 من تسهيل أمر إنشاءها و الترخيص لاعتمادها حيث بمجرد اجتماع 15 عضو من المؤسسين تمنح الجمعية الاعتماد وما يمكن تسجيله على هذه الجمعيات عموما هو:

- افتقارها في الكثير من الأحيان إلى رؤى سياسية واضحة وبرنامج بديل، وأكثر من ذلك تشابهها إن لم نقل تطابقها من حيث البرامج¹

- على الرغم من وضوح مواد القانون فيما يتعلق بالمادة الخامسة التي تنص على عدم تبني الجمعية السياسية تأسيسها أو عملها، على أساس ديني أو لغوي أو جهوي أو الانتماء إلى جنس واحد أو عرق واحد أو وضع مهني معين^{2,3}، إلا أنه تم اعتماد الكثير من الجمعيات على أسس جهوية ومهنية ودينية

- الأحزاب السياسية: بعد صدور دستور 28 نوفمبر 1996 تم اعتماد مصطلح الأحزاب السياسية في نص المادة 42 منه تدعمت بقانون عضوي صدر في 06 مارس 1997 ، تمت من خلاله إعادة النظر في شروط وحدود ممارسة الأحزاب السياسية. وبمجرد صدور هذا القانون . لوحظ انكماش كبير في عدد الأحزاب خاصة تلك التي لم تكن تُتمثل سوى مؤسسيها وعموما يمكن القول أن معظم الأحزاب السياسية في الجزائر، حديثة العهد والنشأة إذا ما استثنينا الأحزاب التي كانت تنشط في السرية حرص معظمها على إعادة هيكلة مستمرة للساحة السياسية على أسس ثابتة محورها ثلاث تيارات سياسية

التيار الإسلامي: ممثلا في حركة مجتمع السلم وحركة النهضة بعد إعادة تكييف نفسيهما مع الأمر . الجديد، عقب حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ربيع 1992

التيار الوطني: الذي يتزعمه حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

والتيار العلماني الديمقراطي: الذي يتزعمه حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، التجمع الوطني الجمهوري، جبهة القوى الاشتراكية وغيرها من الأحزاب التي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة في المجال السياسي.

¹ محي الدين عميمور، المرجع السابق، ص 16 .

² رزاق، الأحزاب السياسية في الجزائر: خلفيات وحقائق، ج 1 . الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، (1990 ، ص 85 .

جبهة القوى الاشتراكية تأسست في 29 سبتمبر 1963 يعتبرها البعض الحزب المعارض الأول في البلاد لحركة العصيان والتمرد التي قادها "حسين أيت أحمد، إذ نال هذا الحزب على اعتماده الرسمي في 20 نوفمبر 1989 لينشط بصفة علنية ويدعو إلى إقامة دولة القانون والحريات والعدالة والمساواة .

- التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: تم تأسيس هذا الحزب بعد أحداث أكتوبر 1988 في تيزي وزو يوم 10 فيفري 1989 ، وإعتمد رسميا في 06 سبتمبر 1989 ، و هو من أشد الأحزاب معارضة للتيار الإسلامي.

- حزب الطليعة الاشتراكية: جاء على أنقاض الحزب الشيوعي الجزائري و هو الحزب الوحيد الذي استطاع أن يحافظ على تنظيمه في فترة الحزب الواحد خاصة في الأوساط العمالية، حصل الحزب على اعتماده الرسمي في سبتمبر. 1989 " و يعارض هذا الحزب التيار الإسلامي بشدة و يدعو إلى إقامة الدولة العصرية و ديمقراطية

11 الصادر في 05 جويلية 1989 ليضمن التنظيم / و جاء قانون الجمعيات السياسية رقم 89 p- مؤسسات حقوق الإنسان : منذ أن شرعت الجزائر في الإصلاحات التي اعتمدها دستور فيفري 1989 ، عملت على إرساء مؤسسات جديدة لدعم وحماية حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. والتوقيع على مختلف الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، حيث صادقت على العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ديسمبر 1989 ، وقدمت تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التي نظرت فيه في دورتها الرابعة والأربعين.

ويمكن إبراز أهم الآليات الدستورية والقانونية بالإضافة إلى المؤسسات الجديدة، التي حاولت الجزائر بعد توجيهها نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، النهوض من خلالها بحقوق الإنسان وحمايتها، في الضمانات الدستورية وأهمها مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة على دستورية القوانين، كواحدة من المرتكزات التي تضمن حقوق الإنسان وتوفر نوعا من الحماية للحريات ومنع الاستبداد بالسلطة، وما يترتب عنه من هدر للحريات الفردية والجماعية، كما يضمن احترام مبدأ سيادة القانون وبلغة الكم خص المؤسس الدستوري لسنة 1996 حوالي تسعين مادة، ليُطبق مبدأ الفصل بين السلطات على أرض الواقع أما مبدأ الرقابة على دستورية القوانين الذي يعني خضوع السلطات الحاكمة للدستور والقانون، مما يسمح بتحقيق الاستقرار القانوني وحسم المنازعات حول الحقوق والمراكز القانونية التي تنشأ بموجب القانون؛ فان دستور 23 فيفري 1989 المعدل سنة 1996 يعتبر الدستور الوحيد . منذ الاستقلال الذي سمح بتجسيد رقابة دستورية حقيقية، مثلما نصت عليه المادة 163 وفيما يتعلق بأهم المؤسسات والمنظمات التي اهتمت بموضوع حقوق الإنسان في الجزائر.

يُمكن حصرها في المؤسسات التالية - الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان: تُعتبر أول هيئة حقوقية ظهرت في جوان 1991 واستمرت إلى غاية فيفري 1992

المرصد الوطني لحقوق الإنسان: أُحدث بموجب مرسوم رئاسي في فيفري 1992 ، أوكلت له . مهمة مراقبة وبحث وتقويم مجال احترام حقوق الإنسان - اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان: أُحدثت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 71-01 المؤرخ في 25 مارس 2001 ، وأسندت رئاستها للمحامي رشيد قسنطيني. وتسهر اللجنة على ترقية حقوق الإنسان من خلال التوعية والإعلام والاتصال الاجتماعي، وترقية البحث والتربية في هذا المجال، ودراسة التشريع الوطني وإبداء الآراء فيه عند الاقتضاء من أجل تحسينه في ميدان حقوق الإنسان، ومراقبة مدى تطبيق الأحكام القانونية الناشئة طبقا لأحكام الدستور، أو المترتبة عن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر

ثالثا: المظاهر أَلَممارستيه للتحوّل الديمقراطي:

بعد التعرض لمختلف المظاهر الدستورية والقانونية والمظاهر المؤسساتية لعملية التحوّل الديمقراطي، يأتي البحث في مُختلف الجوانب الممارساتية لها؛ فلا يكفي إقرار نصوص دستورية وقانونية، تؤكد الانتقال من نمط للحكم قائم على الأحادية إلى نمط مغاير قائم على التعددية وبمستويات عدة، بل لابد أن يُلمس هذا التحوّل بمظاهره المتنوعة، حتى يمكن القول أنه تحقق بالفعل. من أبرز هذه المظاهر وأهمها نذكر¹:

- استحداث منصب رئيس الحكومة: لقد كانت الوظيفة التنفيذية في ظل دستور سنة 1976 من اختصاص الحكومة وتحت إشراف رئيس الجمهورية، فهو الذي يضطلع حسب المادة 104 بقيادة الوظيفة التنفيذية وهو رئيس الدولة، كما تضيف المادة 114 أن الوظيفة التنفيذية تمارسها الحكومة بقيادة رئيس الجمهورية لكن بعد الأحداث التي عرفت الجزائر في أواخر الثمانينات، ووفقا للإصلاحات التي شرع فيها النظام الحاكم آنذاك، تم استحداث منصب رئيس الحكومة وفقا للمواد الواردة في الدستور التي بموجبها يضبط رئيس الحكومة برنامجه وينفذه، ويكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني² وهو ما أكدت عليه المادة -13 من أرضية الوفاق الوطني لسنة 1994 ، والمادة 77-05

¹ محمد عابد الجابري، " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي، 167 (1993)

² أويحي العيفا ، النظام الدستوري الجزائري، ط 1 . (الجزائر) 2002، ص 239 .

من دستور 1996 ان رؤس الجمهورية يعين رؤيس الحكومة وهو الذي ينهي مهامه إن التمايز والاختلاف لا يكمن فقط في التسمية؛ ذلك أن لقب رئيس الحكومة هو أوسع وأشمل من لقب وزير أول فهو يعني أن رئيس الحكومة يختار وزراء حكومته ويوزع الصلاحيات عليهم ويرأس مجلس الحكومة، ويضبط برنامج حكومته ويتحمل المسؤولية السياسية أمام البرلمان،. وفي حالة استقالته أو إبعاده يتم تغيير الحكومة .

كما أن تبني مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية سوف يسمح بعدم تركيزها في يد رئيس الجمهورية، وما يترتب عنه من تعطيل في إنجاز البرامج المسطرة وتجاوزات عديدة، ما يتنافى ، وجوهر الديمقراطية

-الانتخابات التعددية:

تعتبر الانتخابات بمستوياتها العديدة أحد أهم وسائل مشاركة الشعب ومساهمته في بناء المؤسسات السياسية والإدارية، التي يقوم من خلالها ممثلوه المنتخبون بممارسة مهامهم التنفيذية أو التشريعية .وتشكل أحد الركائز الاجتماعية المحققة للتجانس المجتمعي والاستقرار السياسي، بالإضافة لكونها أحد آليات الاتصال السياسي والتجديد النخبوي، والإطار الأولي المحدد لمشروعية .النظام السياسي وتوجهاته العامة1 ولقد شهدت الجزائر منذ توجهها نحو الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية، عددا من الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، لم يقتصر الترشح فيها على شخص واحد أو حزب واحد كما كان الحال في نظام الحزب الواحد.

الانتخابات الرئاسية: وتعني القيام بانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر . والسري، وتعتبر مكتسبة إذا تم الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها عرفت الجزائر بعد استقالة رئيسها الشاذلي بن جديد في جانفي 1991 وتوقيف المسار الانتخابي والدخول في مرحلة انتقالية، عودّة إلى المسار الانتخابي من خلال انتخابات رئاسية تعددية، عبر فيها الشعب عن اختياره لرئيس الجمهورية من بين عدد من المرشحين.

وتعد انتخابات 15 نوفمبر 1995 أولى انتخابات رئاسية تعددية ضمت عددا من المرشحين، أما ثاني انتخابات رئاسية فكانت بعد قرار الرئيس زروال التنحي عن منصبه قبل انتهاء عهده وجرى في 16 أفريل

1999، وكانت ثالث انتخابات رئاسية تعددية هي انتخابات 08 أبريل 2004 شهدت تجديد الثقة في الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمنحه عهدة رئاسية ثانية¹.

وما يُلاحظ على كل هذه الانتخابات أنها ضمت أكثر من شخصية مُرشحة على عكس ما كان سائدا من قبل، بما يوحي عن تبني النظام القائم توجهها جديدا بالفعل لتأتي فيما بعد أرضية الوفاق الوطني، التي حددت الشروط الواجب توافرها لتحقيق الأهداف السياسية والعودة للمسار الانتخابي، تمثلت أساسا في وضع تشريعات جديدة تتلاءم وطبيعة ، وإعادة النظر في المرحلة، وتجسد ذلك بصور القانون العضوي للأحزاب السياسية 09-97 وإعادة النظر في قانون الانتخابات بصور الأمر 07-97 والمتضمن القانون العضوي للانتخابات واعتماد نظام التمثيل النسبي الذي تم تطبيقه بمناسبة الانتخابات التشريعية لعام 1997 و 2002 ويبدو بذلك أن للانتخابات التشريعية التعددية، دورا مهما في رسم واحد من المظاهر الممارسات يه للديمقراطية؛ فهي التي يتبلور من خلالها برلمان مُتعدد منتخب يضم ممثلين عن الشعب، ويعكس مشاركته في الحياة السياسية وفي صياغة ووضع السياسات العامة. كما أن للانتخابات المحلية باعتبارها أحد المظاهر الممارساتية، دورا مهما أيضا في تجسيد الديمقراطية لما ينتج عنها من مجالس بلدية ومحلية، تضمن التمثيل الشعبي والمساهمة في تسير الشؤون العامة للمواطنين، بواسطة ممثلين محليين منتخبين بطريقة دورية، معبرين عن مختلف التيارات والأحزاب السياسية من خلال المجالس المحلية البلدية والولائية.

- الائتلاف الحكومي:

الحكومة الائتلافية هي واحدة من مظاهر التحول نحو الديمقراطية، وتعني الحكومة التي تضم ممثلين لتشكيلات مختلفة قصد التوصل إلى أغلبية مساندة لها في البرلمان، وهي ملزمة بإحراز الحد الأدنى من السند البرلماني قصد تشكيل الأغلبية، التي تمكنها من الحصول على المصادقة على برنامجها وبالتالي تأمين بقاءه. لقد ساهم النظام النسبي الذي أُعتمد سابقا في الجزائر بمناسبة الانتخابات التشريعية، في بروز تشكيلة موسعة ومتنوعة من الأحزاب وأعطاهها فرصة التمثيل في البرلمان، حتى وإن كانت أحزابا صغيرة تشكل أقلية في الحياة السياسية، كما أعطى دورا أكبر للمواطن في تحديد الخارطة السياسية، وسمح ب بروز الائتلاف الحكومي كنتيجة لعدم حصول أي حزب على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة وحصل أول ائتلاف حكومي بين أربعة أحزاب سياسية في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 ، هي التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة التحرير الوطني، حركة

¹ أمحمد برفوق، "الهندسة الانتخابية: مقارنة في الجودة السياسية"، ورقت بحث قدمت في الأيام الدراسية حول: "الهندسة الانتخابية والتنمية. 19-20-ماي 2004، ص - 04. السياسية"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة

مجتمع السلم وحركة النهضة كما تم تشكيل حكومة ائتلافية في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بين أحزاب ما يعرف بالتحالف الرئاسي لمساندة رئيس الجمهورية، وهي حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي.

المبحث الثاني: المجتمع المدني و الاعلامي كألية لتحول الديمقراطي في الجزائر

نقصد بالمجتمع المدني عالم المنظمات غير الحكومية بكل أصنافها وأنواعها خارج إطار الأحزاب التي يختلف المصنفون في تصنيفها هل هي ضمن المجتمع المدني أم لا، باعتبار أنها ضمن المؤسسات لها ارتباطات بالحكومة من حيث إمكانية تشكيلها لحكومات إذا توفرت لها الأغلبية أو تطمح لفعل ذلك أثناء وجودها في المعارضة. وبالنسبة للمصطلح يغلب في الجزائر استعمال كلمة الحركة الجمعوية وهي مرادفة لكلمة العمل الأهلي أو المنظمات غير الحكومية. والتعريف الأقرب لما نقصده نجده في الجملة التي أطلقها هيغل على المجتمع المدني قديما حين قال هو "الفضاء المتاح للناس بين الأسرة والحكومة لينظموا شؤون " أو ما ذكره جان لوي كرمون حديثا في كتابه (الأنظمة السياسية الغربية) من إن المجتمع المدني هو مجموعة العلاقات بين الأفراد والهياكل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية التي تقوم: في مجتمع ما بعيدا عن تدخل الدول". يمثل المجتمع المدني بهذا ذا التعريف زخما تاريخيا كبيرا بالنسبة للجزائر إذا كان هو الملجأ الكبير الذي وجد فيه الجزائريون فرصتهم للتعبير عن ذواتهم و هويتهم و ثقافتهم و طموحاتهم و أحزانهم و أفراحهم خلال حقبة الاستعمار الفرنسي، فمنذ العشرينيات من القرن العشرين من زمن الاحتلال اهتم المواطن الجزائري بتشكيل الجمعيات و المنظمات و الروابط و النوادي التي تم بالمرح و الفنون و الرياضة و التعليم و القضايا الدينية و الخيرية و الاجتماعية و غير ذلك من أصناف النشاطات الجمعوية ضمن القانون الفرنسي المسمى قانون 1901 ، ثم تطورت هذه النشاطات مع تطور الحركة الوطنية فصارت رديفا أساسيا في النضال من أجل الحقوق و الحرية و الكرامة ثم استعملت هذه التجربة و هذه القنوات المجتمعية الوسيطة في التمكين للكفاح المسلح إلى تحقيق الاستقلال، و بعد الاستقلال عانت الحركة الجمعوية من الأحادية التي فرضها نظام الحكم إذ منع كل نشاط مجتمعي خارج سيطرة الحزب الواحد الذي أسس لنفسه منظمات مدنية تابعة له سيمت المنظمات الجماهيرية تعمل ضمن الإدارة السياسية الحاكمة و تروج لمشاريعها ، جاءت المراسيم و القوانين لتؤكد هذا التوجه فحتى سنة 1971 كانت الجمعيات تسير بمجرد مرسوم مارس 1964 الذي يجعل كل نشاط جمعي تحت وصاية الإدارة من حيث النشاط و التأسيس ، و في 12 مارس 1971 جاء الأمر رقم 79 المعدل تحت رقم 21-72 في 07 جوان 1971 الذي سمح لتأسيس الجمعيات بشرط الحصول على ثلاثة اعتمادات ،

الأولى من السلطات المحلية ، و الثانية من وزارة الداخلية و الثالثة من وزارة المختصة ، و بالرغم من أن هذا الأمر لم يحدد اختصاصات الجمعيات ، غير أن في الواقع لم يسمح إلا بتأسيس الجمعيات الثقافية و الرياضية و الفنية و الدينية التي لا تهتم بالشأن الدفعي و المطلبي و بعد أن يتم الاطمئنان بأن . طالبي الاعتماد ليست لهم سوابق أو ميولات سياسية لا تتسجم مع اتجاهات الحزب الواحد داخل التراب الوطني و تلك المطالبة بالحقوق الثقافية في منطقة القبائل ، بدأت السلطات تشعر بضرورة فتح المجال نسبيا فصدر القانون رقم 15 87 في 21 جويلية 1987 الذي وفر فرصة أكبر للحركة الجمعوية فوصل عدد الجمعيات حوالي المؤسسة آنذاك 11000 جمعية ولكنها بقيت تعمل بشكل محتشم بسبب ذهنيات الحزب الواحد المهيمنة. لم يتحقق التحول الكبير في مصير المجتمع المدني إلا بعد دستور فبراير 1989 على إثر أحداث أكتوبر، شأنه شأن الأحزاب والقطاع الإعلامي لم يتحقق التحول الكبير ففي 1990/12/24 تم إصدار القانون 31-90 الذي وسع من فرصة تشكيل الجمعيات في مختلف المجالات وقنن في مادته 26 إمكانية منح الدعم المالي أدي هذا الإقبال الكبير علي تأسيس الجمعيات في مختلف الأنواع الدفعية والحقوقية والخيرية والفنية والثقافية والدينية والبيئية والمهنية والقطاعية وغير ذلك حتى وصل العدد في إحصائيات سنة 2002 إلى 66231 جمعية، منها 890 جمعية وطنية، وهي الحصيلة الأعلى في الوطن العربي إذ يأتي بعد . الجزائر المغرب ب 30000 جمعية ومصر ب 1600

إذا بعد التحول إلى النهج الديمقراطي والتعددية التي كفلها دستور 1989 الذي بفضلها تغيرت الواجهة السياسية للبلاد، أشارت التقديرات الرسمية لوزارة الداخلية بصفتها الوصاية الأولى على الحركة الجمعوية إلى أن عدد الجمعيات الجزائرية كبير حيث تطورت من 30 ألف جمعية سنة 1992 إلى 48 ألف سنة 1997 ، ثم إلى 53 ألف جمعية سنة 2000 ، لينتقل إلى حوالي 75 ألف جمعية سنة 2001 نحو 830 جمعية وطنية تنشط أو بالأحرى مسجلة في جميع المجالات ، و على رأسها الجمعيات المهنية 2001 (جمعيات ، أطباء ، محامين ، تجار ، مقاولين الخ) ب 200 جمعية ثم الجمعيات الرياضية و الثقافية ب 80 جمعية وطنية، و 73 جمعية وطنية في المجال الطبي و الصحي و غيرها من الجمعيات ، إضافة إلى هذه الأرقام هناك تقديرات أخرى متفاوتة أوصلت عدد الجمعيات إلى حوالي 57 ألف، و أخرى تتحدث عن 60 ألف لهذا تبقى هذه الأرقام تقريبية فقط، لأنه من الصعب التأكد من حقيقة وجود بعض الجمعيات سواء الوطنية أو المحلية، أي ما إذا كانت لا تزال تنشط ، فالكثير منها تعمل في المناسبات أو برغبة من الإدارة حتى لم تجدد عقد جمعيتها العامة

، لكن هذه الأرقام تدل على أن الجزائر قفزت قفزة كبيرة في التطور الاجتماعي و التحديث على الأقل من حيث عدد الجمعيات ، و: بالرغم من هذا الكم الهائل سنحاول أن نوجز بعضها كالتالي :

1الجدول تطور عدد الجمعيات في الجزائر ما بين (1988-2010).

السنة	عدد الجمعيات
1988	98الجمعية الوطنية
1996	276 الجمعية الوطنية
2006	947 الجمعية الوطنية، 78 ألف جمعية محلية
2010	91607 الجمعية الوطنية والمحلية

المصدر: التقرير الدوري الثالث للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "لجنة حقوق الانسان للامم المتحدة

(22/سبتمبر / 2006).ص58.

المطلب الأول : المجتمع المدني كآلية لتحول الديمقراطي

أولاً: الجمعيات النقابية :

الاتحاد العام للجزائريين و الذي تأسس سنة 1956 ، انظم فيها بعد كباقي التنظيمات الجزائرية إلى الجبهة التحرير التي قادت البلاد إلى النصر و الاستقلال في 05 جويلية 1962 و لقد عان الاتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرا بعد الاستقلال من جراء السياسة الصارمة التي انتهجها الرئيس السابق "احمد بن بلة " فانظم الاتحاد إلى السلطة الجديدة و التي قامت بالتصحيح الثوري بقيادة الرئيس الراحل " هواري بومدين "¹

إلا أنه خضع من جديد لهيمنة الدولة و الحزب اللذان عملا على أن تكون قيادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين . موالية و خاضعة لهما و بقي الإتحاد مهيمن عليه كباقي تنظيمات المجتمع المدني إلى غاية مرحلة التعددية ، حيث صدر في جوان 1990 القانون الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابي، إذ تنص المادة 02 منه على حق العمال الأجراء و المستخدمين و المنتمين إلى مهنة او قطاع او نشاط واحد أن يكونوا بتنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم، كما يمكن أن تؤسس النقابة وفق شروط بسيطة محددة في المادة 06 و التي تنص بضرورة تمتع النقابيين بالجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة منذ 10 سنوات على الأقل، و التمتع أيضا بكافة حقوقهم المدنية و الوطنية ، و أن يكونوا راشدين ، و لم يصدر منهم أي سلوك مضاد للثورة التحريرية، وأخيرا يشترط عليهم ممارسة نشاط له هدف التنظيم النقابي، كما ينص القانون على الحقوق و الواجبات تحمي النقابيين من أي اضطهاد ، و تنص المادة 06 بأن " تعتبر النقابة شخصية معنوية و أهلية مدنية بمجرد تأسيسها"، ونص القانون على مواد تحمي النقابيين من أي تعسف او إضطهاد بالإضافة الى القوانين المتعلقة بالأحكام التأسيسية و الموارد و الأملاك و حالات الحل و العقاب المشاة الى حد كبير . 90-31

¹ هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2006جامعة الجزائر)ص ص 92-93

إضافة إلى تأكيد الدستور الجزائري 1996 في المادة 56 و 57 بالحق النقابي و المعترف به لكل المواطنين و الحق في الإضراب لكن بشكل قانوني و دون ان يضر بسلامة و أمن الوطن و كل ماله منفعة للمجتمع والبلاد¹

الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

"للجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي تأسست بموجب القانون 90-14 الصادر بتاريخ 30 جوان 1992، عمل على خلق قواعد عمالية خاصة به، و خرق الاتحاد العام للعمال الجزائريين على قطاعات "التعليم ، الصحة ، النقل ، السياحة و الاتصالات " و تمكن ت SIF و لقد ركزت هذه النقابة الإسلامية من استحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا و القيام بالعديد من الإضراب ،. إلا أنه تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة

1992

اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر:

أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1992 محاولة منه للحضور على المسرح السياسي هدف مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامي للإنقاذ ، و قد انضمت إليها منظمات أخرى المتمثل. في أصحاب العمل و المدراء ، الشركات الحكومية و الخاصة و بعض منظمات حقوق الإنسان

ثانيا: الجمعيات النسوية

تم تنظيم المجتمع المدني في جمعيات وطنية أو جهوية ، ومن تم خلق عدة جمعيات تهدف إلى مساعدة دعم وترقية المرأة في كل الميادين وبمصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة 22 ماي 1996 فالمرأة الجزائرية شهدت تحولات في أوضاعها ومراكزها وظهرت عدة جمعيات نسوية خاصة

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون 90-14 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي الجريدة الرسمية العدد 61 الصادر بتاريخ 1996/7/6 ص (766-756)

بالنساء الإطارات والنساء المقاولات، والنساء الفلاحات، والنساء والتنمية ، كما . يتواجد في الميدان العديد من الجمعيات التي تعني بشؤون المرأة .

ثالثا: جمعيات حقوق الإنسان :

صادقت الجزائر على اتفاقيات الأمم المتحدة السبع المعنية بحقوق الإنسان وكذا المواثيق الإقليمية ، وقد شهدت نشأة عدة منظمات حقوق الإنسان بتنوع اختصاصاتها فبعضها باختصاص عام مثل "الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان"، "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" وبعضها متخصص ل بحقوق فئات معينة مثل جمعية¹

نور لحماية حقوق الإنسان " وجمعية الحياة من أجل الأشخاص المصابين بالإيدز . والجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، فكل من هذه المنظمات مجال مختصة فيها

رابعا: الجمعيات الثقافية :

إلى جانب المنظمات والجمعيات التي ذكرنا هناك مجموعة أخرى تهتم بالمجتمع الثقافي ،كالجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، والحركة العربية الجزائرية ، وهما ينشطان عندما تتعلق المسألة باللغة العربية لكن في المقابل هناك الجمعيات لدفاع اللغة والموروث الامازيغي في المقابل من اجل إعادة الاعتبار للغة الامازيغية وبعث الثقافة البربرية للمجتمع الجزائري تناضل من اجل ترسيم اللغة الامازيغية وهو ما كان لها بعد الاضطرابات التي شهدتها منطقة القبائل 2001 وذلك بعد استجابة رئيس الجمهورية لهذا المطلب إذا بالرغم من هذا الكم الواسع الذي شهدته الحركة الجمهورية والذي جعلها تحتل المركز الأول في الوطن العربي وذلك بفضل

¹رشيد بن يوب ، دليل الجزائر السياسي .الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1999 المرجع السابق ،ص 134

العديد من الإصلاحات والتعديلات التي قامت الدولة خاصة بعد أحداث أكتوبر والتي جاءت مختلف دساتيرها إلا أننا لا ننكر حقيقة واجهت العديد من المضايقات والعراقيل من أهم

1- **التبعية الجموعية** : رغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني من الدعم المالي ومنح المقررات والوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تتكفل بها قطاعات الوزارية حسب الاختصاص في الحقيقة ما هي إلا وسيلة الإبقاء للمجتمع المدني تابع لها من خلال الدعم المالي .

2- **تهميش المجتمع المدني**: رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات المجتمع المدني لكونه ضابط إجتماعي مهم وقاعدة التحتية ضرورية للبناء الديمقراطي إلا أن الواقع يثبت عكس¹ ذلك من خلال العلاقات التي تربط كل من الدولة و المجتمع المدني ذلك لكون المؤسسات الحكومية تعتمد إستبعاد

مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشات و القرارات الهامة ،وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة وبالتالي فإن المجتمع المدني في الجزائر لا يلعب الدور الوسيط بين الدولة والمجتمع

3- **التبعية القانونية**: والمتعلق بقانون الجمعيات والمتعلق بقانون 31-90 والذي سمح بتكوين عديد الجمعيات من حيث الجانب الكمي دون الكيفي مع عدم وجود الرقابة من طرف الدولة خاصة الاداءها وعملها كما ان العديد من الحقوقيين والقانونيين يرو أن القانون 31-90 يجب أن يعدل خاصة فيما يخص الدعم المالي الذي يحضر أن تتلقي هذه الجمعيات أموال من الخارج وحصرها في إعانة الأعضاء او الدولة .

¹ غ. فيصل، أمام حتمية التحرر : هل تعيق مشاريع القوانين القادمة هذا الاتجاه ؟ " جريدة الخبر ،الصادر بتاريخ . 03/05/2000 ،ص 03

4 -غياب الكفاءات: انعدم وجود الكفاءة القيادية إذ أن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس يخصص التسير

الداخلي للجمعية بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول والأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية

يتطلب التحول الديمقراطي أيضا العمل على ترقية مؤسسات المجتمع المدني بالدولة التي تريد التحول إلى الديمقراطية عليها إيجاد المناخ السليم لنمو المجتمع المدني ومؤسساته وزيادة فاعليته، فهو يُقدم كأداة عملية للتغيير الديمقراطي، والحديث عن المجتمع المدني في الجزائر يرتبط إلى حد كبير بانفجار أحداث 05 أكتوبر 1988 ، الذي من مدلولاته عودة الصراع بين الدولة والمجتمع المدني كمعطى سياسي ومؤسسي، وعلامة أكيدة على حجم الكبت المتراكم، وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع، السياسية والاجتماعية².

ولقد كان من أهم نتائج هذه الأحداث وما تبعها من تبني الديمقراطية، وما ترتب عنها من خيار تعددي متعدد المستويات، هو ظهور وتطور مختلف مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب والجمعيات والنقابات المهنية، حيث خصها دستور 23 فيفري 1989 بنصوص ومواد تؤكد على حرية تكوين الجمعيات، سواء ذات الطابع السياسي أي التي تمتد لتشمل المجال السياسي، أو تلك التي تشمل مجال حماية حقوق بعض الفئات، إلى جانب تكوين المنظمات النقابية . المستقلة المتميزة عن الأحزاب السياسية، وفقا لما أكدته الدستور وقانون 21 ديسمبر 1991 فوجود المجتمع المدني بمختلف مؤسساته يُعد أحد المظاهر الأساسية للديمقراطية، باعتباره المجال الذي تُتنظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس ديمقراطي، وما يعنيه ذلك من ممارسة المجتمع للحكم على أساس أغلبية سياسية، تحترم فيها حقوق المواطن السياسية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية¹

² سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة : مركز دراسات التنمية و السياسة 1994 ص 34.

¹ سلوى الشعراوي، "مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع : إشكالية نظرية ". مجلة المستقبل العربي ، العدد 249

المطلب الثاني : المنظومة الإعلامية كآلية للتغيير الديمقراطي

دائما وفي إطار القوانين التنظيمية التي تدخل ضمن الإصلاحات التي تتبعها الدولة لإنتهاج مسلك لكي ينظم هذا القطاع تماشيا وهذه التوجيهات الجديدة - الديمقراطية والليبرالية جاء قانون الإعلام 07-90 لقد اختلفت الرؤية الإيديولوجية والسياسية للإعلام باختلاف مواثيق ودساتير البلاد ففي والمساندة للقضية ليصبح ميثاق طرابلس 1962 وميثاق ودستور 1976 ملازما للسيادة الوطنية والخيار الاشتراكي فحق الإعلام مسموح به في إطار ما يسمى بالنقد الذاتي ،و حكر فقط على مناضلي الحزب إضافة إلى هذا فإن الدولة والحزب يعملان على احتكار و امتلاك النشر والتوزيع ،البحث والمراقبة لمختلف وسائل للإعلام.أما بعد أحداث أكتوبر وصدور دستور 1989 اخذ منحى جديد الذي ضمن الحريات الفردية والجماعية ليفرز هذا المكسب بصدور قانون جديد للإعلام رقم 07/90. 2. المؤرخ في 03 أفريل 1990 ،

- أبرز هذا القانون مفهوم جديد للحق في الإعلام ، حيث لم يعد هذا الحق محصورا في الإطار الضيق للحزب الواحد ،و إنما أصبح شاملا و اقرب إلى الصحافة كمهنة قائمة بذاتها فإذا كان القانون السابق لسنة 1982 ينص في مواده الثلاث الأولى على أن الحق في الإعلام يمارس بحرية في إطار الخيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة والتوجهات السياسية تحت قيادة الحزب ، وخاصة المادة الثانية التي تنص على أن الدولة هي التي تضمن إعلاما كاملا وموضوعيا ، (90-07) خلال مادته الثانية على أن الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهتم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي ،وحق المشاركة في التفكير والرأي والتعبير "لكن ما يؤخذ على هذه المادة جاءت ا مادة عامة وغير دقيقة ولا تتوافر على المقاييس التي يمكن الرجوع إليها في تحديد الحق في الإعلام غير أن المادة 04 أعطت توضيحات أوسع بخصوص ممارسة الحق في الإعلام حيث تشير إلى أن هذا الحق تضمنه "عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام ،و تلك التي ينشئها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون

الجزائري ويمارس من خلال سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي ،"لقد أعطت إقترابا جديدا للحق في الإعلام حتى ولو أن السلطة لم تتخلى عن رقابة وسائل الإعلام

أما المادة 08 المتعلقة بالصحافة المكتوبة ،فتعمل على تنظيم مختلف العناوين بكيفية تميزها عن أعمال الطبع والتوزيع زيادة على هذا فهي تنص على تنظيم الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي في مجال الإذاعة، و التلفزة بكيفية تميزه عن وظائف تسيير البرامج والبلث¹.

أولاً: تنظيم المهنة : تعتبر المادة 14 التي تنص على أن "إصدار أية نشرية دورية حرة غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته، تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن ثلاثين يوما من صدور العدد الأول " بمثابة ثورة في . تاريخ الصحافة الجزائرية ذلك أنها وضعت حدا لاحتكار الدولة للصحافة منذ انقلاب 19 جون 1965 ومن هنا يبرز التحول الهام لقطاع الصحافة من صحافة مناضلة إلى صحافة مهنية وموضوعية وذات مصداقية، فيكفي إذا بمختلف الأحزاب والجمعيات و الأشخاص إيداع تصريح لدى وكيل الجمهورية المختص إقليميا قبل شهر العدد الأول للنشرية كما خصص هذا القانون الصحف المستقلة بمنع تلقي أي إعانات مباشرة أو غير مباشرة من أية جهة أجنبية سواء كانت طبيعية أو معنوية أو حكومية¹، كما فرض تبرير مصدر الأموال التي يتكون منها رأس مالها والأموال الضرورية لتسييرها وأن تصرح بذلك ، وعلى أن يرتبط كل عنوان أو جهاز أو إعلامي الذي يحصل على أي إعانة مهما كان نوعها بالهيئة التي تقدم إليه تلك الإعانة ،واستثني بذلك العناوين والأجهزة الإعلامية التابعة للقطاع العام، وما يؤخذ على ذلك أن القانون لم يعطي أي توضيحات بخصوص مساعدات الدولة تاركا بذلك السلطة الواسعة في القرار والضغط للحكومة ،وهذا التخطيط ولقد ارتفعت عدد الصحف كما يوضح الجدول رقم 2.

¹إسماعيل مرازقة ، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية، دور العوامل المؤثرة في دور الجرائد- اليومية المستقلة 1990 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير معهد علوم الإعلام والاتصال ،جامعة الجزائر -اليومية المستقلة 1990
¹نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر.الجزائر :دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2008 ،ص29

الجدول 2: عدد الصحف ونسخها في الجزائر حتى سنة 2011.

نوع الصحف	العدد	عدد النسخ
الصحف اليومية	86	2850000
الصحف الأسبوعية	57	840000
النشرات نصف الشهرية	07	23000
الصحف الشهرية	54	206000
الصحف المؤسساتية	95	305000

يتوقف على دوام التدخل بين قطاع العام والخدمة العمومية ، ذلك أنه في المادة 59 المتعلقة بمهام المجلس الأعلى للإعلام أشار إلى مصطلح الخدمة العمومية، وبشكل غامض فالمجلس حدد قواعد الإعلانات و المساعدات التي تمنحها الدولة للأجهزة الإعلامية التي تخولها صلاحيات الخدمة العمومية والسهر على التوزيع العادل.

أما فيما يخص مهنة الصحفي فعلى عكس المادة 33 من قانون 1982 التي تنص على أن الصحفي المحترف ينبغي أن يكون تابعا لوسائل الإعلام التابعة للدولة أو الحزب و تنص المادة 28 من الإصلاح الجديد على أنه ينبغي على الصحفي أن يخصص نفسه لعملية الإعلام "فالصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي .

كما نجد أن المادة 40 المتعلقة بأخلاقيات المهنة حيث وضع القانون لأول مرة مقاييس لاحترام هذه الأخلاقيات و تنص هذه المادة على وجوب احترام الصحفي لأخلاق وآداب المهنة بكل صرامة أثناء ممارسة مهنته وهذه المقاييس هي احترام حقوق المواطنين الدستورية وحياتهم الفردية.

كما تم تدعيم القطاع الإعلامي بإنشاء المجلس الأعلى للإعلام طبقا لأحكام المادة 59 من القانون 90-07 كسلطة مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتولى ضمان استقلال القطاع العمومي للبث الإذاعي الصوتي، واستقلالية كل مهنة من مهن القطاع، ومنع وقوع الأجهزة والعناوين الإعلامية تحت التأثير المالي أو السياسي أو الإيديولوجي لمالك واحد، وكان ضروريا التفكير بجدية لتعديل قانون 1990 نظرا لما يحمله من عديد النقائص التي عرقلت سير القطاع الإعلامي خاصة الصحافة المكتوبة ومحاولة إعادة النظر فيها، وهو ما كان يجب أن يكون في مشروع قانون الإعلام لسنة 2004، بعد أن حافظ دستور 1996 على المادة التي تمنع حجز أي مطبوع إعلامي إلا بأمر قضائي، ما يسهل على الصحفيين بعيدا عن كل القيود¹

المناقضة لروح المهنية إن هذا المجلس قد أفرغ من محتواه منذ البداية إذا لم يكن له أي نشاط في الساحة الإعلامية ما عدا التحرك الوحيد الذي قام به رئيسه في تصريح متلفز يوم الفاتح ديسمبر 1990 والذي تطرق فيه إلى ممارسة الحق الإعلام وعبر عن رضاه على تضاعف عدد عناوين الصحف، وعن قلقه بشأن بعض مظاهر أو مجمدا، أما فيما يخص الصلاحيات المخولة لهذا المجلس فالاستقلالات المتتالية لأعضائه في صائفة 1993 لقذف والشتم والصعوبات المادية والعضوية التي تجعل التطور المنسجم للصحافة الوطنية مضطربا توضح أن المجلس لم تكن له أية سلطة في التأثير على مجريات الأمور، وفي لعب دوره كحكم وضمن، الحرية، ذلك أنه منذ تأسيسه يوم 25 جويلية 1990 تقلص عدد أعضائه إلى حد عدم إكمال النصاب القانوني، كما حدد في المادة 74 التي تنص على أنه لا يخضع مداولة المجلس إذا حضرها ثمانية أعضاء" حيث أصبح خمسة أعضاء غير معينين بمنصبهم ويمكن اعتبار كذلك المجلس مؤسسة غير شرعية، ذلك أن المادة 79 من القانون تنص على أن المجلس منذ تأسيسه، كما لم يعد يتم لحد الآن تعويض المناصب الشاغرة بأعضاء جدد لاستكمال الفترة الباقية¹.

¹ناصر لباد، القانون الإداري، قالمه: د.د.ن ط2، 2001، ص 101

¹علي قسايسية، "التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ دستور الأفكار الحرة". جريدة الخبر، ديسمبر 1997، ص 21

إذا ومهما يقال عن هذه الإصلاحات فإن التجربة الجزائرية في ميدان الإعلام تميزت بإففتاح وسائل الإتصال والصحافة على الحياة ، وهذه الميزة لا نجدها في تجارب التعددية التي عرفتھا العديد من دول العالم الثالث، فالصحافة في الجزائر إنخرطت منذ بداية التجربة في النقاش السياسي الدائر، ولم يقتصر على الصحافة المستقلة والصحافة الحزبية ، وإنما تعداه إلى الصحف العمومية بل حتى وسائل الإعلام السمعية البصرية، غير أن هذا الدخول من خلال الممارسة لم يخلوا من مضايقات من جانب النظام أبقى احتكاره لقطاع التلفزة والإذاعة ، وكذا على ميكانيزمات الضغط التي يستعملها: الضغوطات الإدارية البيروقراطية والاقتصادية، وقف الصدور والمصادرة، اعتقال الصحفيين، المتابعات والمحاكمات، منع الكتابة، احتكار الدولة لقطاع الإشهار .

هذا من جهة أخرى من جانب الأحزاب لم تعكس الصحافة الحزبية بصدق المواقف الرسمية للأحزاب التي تعبر عنها بقدر ما كانت تهتم بمعالجة القضايا العامة المثارة في الحياة السياسية وتتم تغطيتها بصورة تجلب التأييد للحزب وليس من خلال الموقف الرسمية للحزب اتجاه تلك القضايا .

خلاصة الفصل الثاني

عالج الفصل الثاني آليات التحول الديمقراطي في الجزائر والتي كانت مصاحبة لظروف الداخلية والخارجية هامة والتي كانت لها أثرها و امتداداتها علي المشهد السياسي الجزائري إذ لا يمكن لنا ان لا نتأثر بها أو لا يكون لهذه الأحداث انعكاسات علي الأوضاع في الداخل الجزائري إلا أن تلك الظروف تميزت بالقوة مما اثر بشكل مباشر علي الأوضاع الاقتصادية للبلد من انهيار أسعار البترول وتردي الأوضاع السياسية وغياب كلي لسياسة الاحتواء تلك الخاصة التي كانت ربما لها قدرة علي امتصاص الغضب وربما تجنب ما إليه حال البلاد والعباد هذا الخلل في صناع القرار السياسي و إعطاء الفرصة لمؤسسة العسكرية ادي في النهاية إلي الانفلات الأمني شبه كلي في البلاد ظهرت أول شرارة في أحداث أكتوبر 1988 والتي حركت النظام المباشرة في

جملة من الإصلاحات من أهمها

1- العدول عن الخيار الاشتراكي ونظام الحزب الواحد وتوجه مباشرة إلي الديمقراطية في خطوة غير مدروسة إذ كان لظروف الخارجية الأثر البالغ بزوال الاتحاد السوفياتي وحركات الانفصال التي شهدتها اوروبا الشرقية وما صاحب ذلك من ارتدادات علي الأنظمة السياسية السياسي والاقتصادي والإيديولوجي كما تجسدت داخليا في جملة الإصلاحات التي قام بها النظام من الفصل السلطات الثلاثة (السلطة التشريعية ،السلطة القضائية ،السلطة التنفيذية)و التي كانت مدمجة في السابق

2-إقرار إصلاحات تبتي التعددية السياسية والحزبية في شكل جمعيات ذات طابع السياسي والتي كرسها دستور 1996 مؤكدا علي التعددية الحزبية حيث نتج عن هذا التوجه الجديد ظهور وميلاد العديد من التشكيلات وصل العدد الي حوالي 60 تشكيلة سياسية من خلال التسهيلات في الجانب الإداري والقانوني والمادي في شكل الإعانات المالية والمساعدات المادية المقدمة من طرف الدولة

3- إقرار التداول علي السلطة لقد عرفت الجزائر قبل إقرار التعددية السياسية والحزبية مخاض عسير في يما يخص مقاليد الحكم فالقد شهدت انقلاب عسكري كان للمؤسسة العسكرية الخطوة الكبيرة في مباركة وسحب الثقة من أي شخص يصل أو يحاول الوصول إلي حكم البلاد لكن مع إقرار التعددية السياسية والحزبية عقب أكتوبر 1988 شهدت الجزائر أول تداول علي السلطة من خلال الانتخابات تعددية تشريعية والتي فاز بها اكبر

معارض في تلك الفترة الجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي كان مستعدا لاستلام السلطة بعد فوزه بأغلب نتائج البلديات واغلب المقاعد البرلمانية ليتوجه نحو المطالبة بالانتخابات رئاسية لكن الذي حدث ان العملية توقفت ودخلت البلاد مرحلة مغايرة كليا لما كان من المفترض أن يفرزه الخيار الديمقراطي

4-عرف قانون الانتخابات تعديلات من تشييب المجالس المنتخبة وإعطاء الفرصة للعنصر النسوي لمشاركة في الحياة السياسية من خلال توسيع من حضورهن في المجالس المنتخبة كما عزز هذا التعديل 2011 عمل علي إعادة ضخ الدماء في المجالس المنتخبة من خلال تشييب وفتح المجال للعنصر النسوي للمشاركة هو ما انعكس في العديد الاتفاقيات الدولية التي صادفت عليها الجزائر وظهور عديد الهيئات الوطنية لما لها دور في حماية و تعزيز حقوق الإنسان، أما فيما يخص قانون الجمعيات فنجدها منذ إقرارها للتحويل إلى التعددية السياسية و الحزبية عملت على تدعيم هذا المجال حيث أعطته أهمية كبيرة وذلك بموجب قانون 90-31 وكذلك قانون الإعلام والذي أعلن عن قيام عهد جديد من خلال إعطاء وإقرار حرية التعبير و الرأي في الجزائر جاء هذا القانون ليكمل الحريات والحقوق الفردية والتي ضمنها وكفلها الدستور كما أعطى هذا القانون مفهوما جديدا للإعلام.

الفصل الثالث

معوقات وافاق التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول : المعوقات التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول : معوقات السياسية والقانونية للتحول الديمقراطي

المطلب الثاني : معوقات الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي

المبحث الثاني : آفاق التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول : دور المناخ الداخلي في ترسيخ التحول الديمقراطي

المطلب الثاني : دور المناخ الداخلي في ترسيخ التحول الديمقراطي

الفصل الثالث: معوقات وآفاق التحول الديمقراطي في الجزائر.

تعاني العملية الديمقراطية في الجزائر من مواجهة بعض الصعوبات و التي تشهد بعض العراقيل في طريق الانتقال من نظام حكم إلى نظام حكم أكثر ديمقراطية فالانتقال إلى الديمقراطية ليس سهلا ولا سلسا ومن خلال هذا سنتطرق إلى بعض معوقات ترسيخ الديمقراطية في الجزائر.

المبحث الأول: المعوقات السياسية والقانونية لتحول الديمقراطي .

أولاً: عدم اكتمال البناء المؤسسات الديمقراطية .

تعتبر الأزمة في الجزائر سياسية ،ولها جذور فى التحولات الاقتصادية الصعبة في الثمانينيات ،وفي السياسات التعليمية والاجتماعية في فترة ما بعد الاستقلال ،التي فشلت في إعداد الجيل الجديد حيث شكلت فئة الشباب عبئا ثقيلا ومصدر قلق وعدم استقرار في حالة استمرار الانكماش الاقتصادي الوطني ،خاصة مع تذبذب أسعار النفط وانخفاض صادرات المحروقات، في الوقت الذي شهد فيه الطلب المحلي ارتفاعا متزايدا حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق اقتصاد منتج ومتنوع .ومازال قطاع المحرقات يمثل أكثر من ثلث (حوالي 30%) الناتج المحلي الإجمالي ،وثلثي (حوالي 70%) من الإيرادات الحكومة ،وما يقارب 98% من الصادرات .وهو رغم ذلك لا يوفر سوى نسبة تقل عن 5% من فرص العمل. أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية تجسد في التبعية للمحروقات ،وتدني قطاع الأعمال بشكل لا يسمح بالاستثمار وروح المبادرة ويتسم بالضعف البني التحتية والبيروقراطية ،وعدم استقرار القوانين في هذا المجال توسيع دوائر الفساد والمحسوبية يضاف الي ذلك تدني جودة الخدمات الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة في فئة الشباب .

لا تزال الجزائر في مرحلة التعافي من آثار الأزمة التي هزت البلاد خلال التسعينات ،حيث ينظر الي الحالة الجزائرية في سياق بناء الديمقراطية ما بعد الحرب الأهلية ،وما يمثله ذلك من تكاليف وتحديات إعادة بناء الاقتصادات المدمرة وكيفية استعادة سيادة القانون وحل القضايا الاجتماعية مثل الأقليات في حكم ودور العدالة الانتقالية .ولا يبدو مؤكدا إمكانية التغلب علي هذه التحديات بسهولة، حيث يعتمد الانتعاش الاقتصادي على قدرة على تنفيذ اصطلاحات سياسية كبيرة.

إن الانخراط في مسار المصالحة والعدالة الانتقالية بحاجة إلى نموذج للحكم والعلاقات الاجتماعية يسمح بتمثيل جميع فئات المجتمع، فالمجتمعات بحاجة إلى إعادة بناء اقتصادتها واستدراك التكاليف الضخمة للحرب، كما أنه ينبغي تطوير الديمقراطية على نحو أن الفاعلين الرئيسيين في المجتمع ينظرون إلى المؤسسات الحكومية التي بنيت حديثا على أنها شرعية وفعالة، إلا أن المصالحة في الحالة الجزائرية كانت مجرد آلية للحفاظ على الوضع القائم .

ثانيا : طبيعة العلاقة المدنية -العسكرية

يشكل الجيش الجزائري نمطا خاصا في علاقته بالسلطة لا يشبه الأنماط التي سادت في أميركا اللاتينية أو شبه القارة الايبيرية أو التجربة التركية. ورغم مبادرات وجهود توسيع دائرة الحكم، إن المؤسسة العسكرية بقيت اللاعب المسيطر على المشهد السياسي، وإن كانت تميل إلى إقامة التحالفات مع فئات أخرى (أهمها البيروقراطيون والتكنوقراط) لإضفاء مشروعية أكثر على نظام الحكم وإعطائه طابعا مدنيا . وتلعب المؤسسة العسكرية دورا مهما في السياسة، إما بطريقة مباشرة أو باختيار أو تزكية القيادات السياسية. لكن رغم وزنها هذا في تحديد التوجهات الكبرى وقواعد اللعبة السياسية، فإن العلاقة العسكرية -المدنية جد معقدة، فالظاهرة العسكرية في هذا البلد نشأت وتطورت على مراحل تغذت من أوضاع سياسية وأمنية متعددة هي تراكمية مترابطة بظروف نشأة وتطور الدولة الجزائرية، حيث إن الإلغاء المسار الانتخابي ليس بالمظهر الوحيد ولا السابقة الأولى في تدخل الجيش في الحياة السياسية الجزائرية. وكان اللجوء إلى عبدالعزيز بوتفليقة عام 1999 رغبة منه في نزع الثوب العسكري للجمهورية وإعطائها الطابع المدني .

تراجع تأثير الجيش في السنوات الأخيرة، فقبل أسابيع من انتخابات العام ابريل /نيسان 2004، أعلنت المؤسسة العسكرية التزام الحياد و هو ما أكدته الرئيس بوتفليقة في لقاء رسمي الذي جمعه مع قائد أفريكوم، الجنرال وليام ورد يوم 25 نوفمبر /تشرين الثاني 2009، حسب وثيقة و يكليركس التي سربت مضمون الاجتماع .

ثالثا: غياب المعارضة الفعلية

تعكس الانقسامات بين الرئاسة ووزارة الدفاع وجهاز المخابرات تضارب المصالح والصراع الدائر حول طبيعة ونوعية الإصلاح المطلوب لإنقاذ النظام. ويصل مدى الصراع إلى أحزاب السلطة ويصل مدى الصراع إلى أحزاب السلطة بما في ذلك المحسوبة على المعارضة، حيث عرف حزب جبهة التحرير الوطني (F L N) توترا

مع التجمع الوطني الديمقراطي (R N D) مما يعني مؤشر إلى وجود رؤيتين متعارضتين لإدارة شؤون البلاد بالإضافة إلى أن جيل الثورة الذي يشكل 1% من الشعب مازال المسيطر على مقاليد الحكم (8). و بالمقابل يعيش الشعب الجزائري منذ أكثر من عقدا توترا جراء تواصل الاحتجاجات شبة اليومية المتفاوتة التبعية الانتشار وعرفت في الآونة الأخيرة توسعا في نطاقها حتى بلغت ما يقارب عشرة آلاف احتجاج في السنة ،مما يعكس غياب الآليات التواصل بين الشعب والسلطة بالإضافة إلى ضعف هياكلها التنظيمية غياب الطبقة الوسطى والمتقنين والإعلام¹.

رابعا :الدولة والسلم الاجتماعي

أحدثت التحولات التي شهدتها الدول العربية ارتباكا لدى دوائر الحكم في الجزائر، خاصة ان الاحتجاجات التي عرفتها أبانت عن نقص في اكتمال البناء المؤسسي للدولة وقدرتها المحدودة في مواجهة المشكلات والتحديات والتي لا يزال شبح الحرب الأهلية او العشرية السوداء راسخا في الأذهان مما جعل الجزائريين اقل حماسا في الانخراط في أحداث التغيرات الجذرية تحقق مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية .وتزايد وقائع الثورات العربية من تعميق هذا الشعور ،خاصة المشهد الإعلامي الذي بات ينقل الواقع المرير والمشهد الكارثي الذي ترتب عن التغير الثوري .

لقد اعتمدت الجزائر سياسة دعم مبنية على معادلة (شراء السلم الاجتماعي)العديمة الفاعلية الاقتصادية وغير عادلة والخطيرة من جانب الأمني والسياسي ،بدون تحديد إستراتيجية واضحة لتنمية ،فالإنفاق العمومي ارتفع بنسبة 50% خلال السنوات ثلاثة الماضية ،وارتفعت رواتب الموظفين المدنيين .وستكون الدولة مجبرة علي إيجاد الحلول للازمات المتراكمة الا ان شراء السلم الاجتماعي من خلال رفع وتيرة ضخ النفط غير مجدية إلي الأبد خاصة وان الجزائر استهلكت منذ استقلالها ثلثي احتياطها من النفط الخام ،ونصف احتياطات الغاز الطبيعي وما كان من أحداث الجنوب حول ملف استغلال الغاز الصخري تحولا هاما في إدراك أهل المنطقة واحتجاجاتهم للاستغلال الأسباب الأمنية وهي تمثل متغيرا جديا .

¹ جاء في افتتاحية مجلة الجيش أن "ضمان أمن الجزائر واستقرار المنطقة كلها وتجنب المخاطر والتهديدات، يعتمد على محورين أساسيين: أولهما: أمن يعتمد على نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل والتجهيزات الضرورية لتأمين الحدود مع دول الجوار ومنع أي تسلل لعناصر مسلحة أو تنقل السلاح. أما المحور الثاني فيتمثل في الدبلوماسية باعتماد الوساطة التي انتهجتها الجزائر لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتحقيق المصالحة الوطنية بهذه الدول والتنسيق والتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب بالتركيز على تبادل المعلومات، افتتاحية مجلة "الجيش"، العدد 619 فبراير/شباط 2015

اد لم تعد الخيارات الاقتصادية الكبرى حكرا علي الحكومة ،بل المجتمع المدني الناشئ دورا فيها ربما هذا البعد الجديد العابر للفئات والمصالح الضيقة هو الذي يفسر حركة رفض استغلال الغاز الصخري بالشمال وان كانت

¹تدل علي وعي المواطن اليوم بحقه في مشاركة في صناعة القرارات الاقتصادية و الإستراتيجية للبلاد

خامسا: التحديات الأمنية

تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية فرضتها الاضطرابات المتنامية في دول الجوار الجغرافي المغاربي الساحلي ،وهي متنوعة ومتعددة ،وذات مسارات غامضة وأحيانا متعارضة ،وأكد الجيش الجزائري ان ضمان امن واستقرار المنطقة ،يعتمد بالدرجة الأولى على تأمين الحدود مع دول الجوار بنشر وحدات العسكرية بهذه المناطق من خلال نشاط دبلوماسي يعتمد على الوساطة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

سادسا: تكريس مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي

ان المتتبع للإصلاحات السياسية في الجزائر يجد أن الإصلاحات السياسية كانت دوما بمبادرة المؤسسة التنفيذية و التي تحظى بمكانة خاصة في مختلف الدساتير منذ الاستقلال. مما جعل الكثير من المختصين في القانون الدستوري يصنفون النظام السياسي في الجزائر ضمن الأنظمة الرئاسية المغلقة ،نظرا لسلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية ،والتي تمتد إلي مجال التشريع وإصدار حق الفيتو على القوانين التي يصدرها البرلمان ،كما هو الحال في(دستور 1996).وهذا التركيز الشديد للسلطة يتنافى في هذا ذاته مع مفهوم الدولة الحديثة من جهة ،ويقصي البرلمان من المساهمة في المبادرات الإصلاحات ومتابعة تجسيدها²

تتمثل المعوقات السياسية في مايلي:

1-الصراعات الخفية والمكتوبة والتي تعود جذورها إلي السنوات الأولى لانتزاع الاستقلال الوطني بسبب دفاع جبهة التحرير الوطني علي مبادئ وطنية معينة تعمل علي تحقيقها مثل البناء الاقتصادي وفق النمط الاشتراكي"وسعي إلي تحقيق الاستقلال عن كل نفوذ أو أي ضغط وكذلك فشل الحزب الواحد في مواجهة

¹عبد النور بن عنتر، الجزائر وامتحان الأزمة الليبية ، العربي الجديد، 20 سبتمبر/أيلول 2014- 15. عبد النور بن عنتر، الاستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة، العربي الجديد، 3 مايو/أيار 2015

²الإصلاحات السياسية في الجزائر ،التحديات والأفاق مجلة أفاق الديمقراطية د مراقة عبد الغفور ،العدد 49 الصادر بتاريخ 2013/03/29

تناقضاته كالفساد السياسي و الاداري وعدم قدرة علي تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أداءه السياسي والتموي³.

أضف إلي ذلك بعض المواطنين الذين ظلموا وهضمت حقوقهم و التجؤ إلي منظمات وهيئات وهياكل الحزب فلم تتصفهم فسحبوا ثقتهم خاصة بعدما راعوا الانحرافات العديدة والخطيرة التي أتاها بعض المسؤولين غير الملتزمين والذين تسللوا إلي صفوف الجبهة وفق خطة مدروسة و الأغراض خاصة ليخربوها من الداخل بالإضافة إلي قوة المؤسسة الرئاسة بالتحالف مع الجيش ادى الي تقليص من مشاركات الجهات الأخرى في العملية السياسية.

- غياب مشروع الاجتماعي التتموي في مرحلة الثمانينيات أثر سلبا على فاعلية الدولة مما سمح لنمو حركات المعارضة في المجتمع تشكك في شرعية النظام السياسي وكذلك التجاوزات والسلبيات المتعلقة بممارسة السلطة منها احتكار السلطة وتزوير الانتخابات وتهميش ذوي الكفاءات والخبرات بالاعتماد على ظاهرة أهل الثقة قبل أهل الخبرة وعدم تطبيق القانون واختلاس أموال العامة وهو مادي إلى انقسام القاعدة عن القمة وفقدان الثقة الشعبية في كل ما هو حكومي او حزبي.

- ضعف حركات المجتمع المدني ومحدودية دورها في الحياة السياسية زاد من إمكانية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ، فبرغم من التزايد الهام في عدد الجمعيات في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية حيث تجاوز عدد الجمعيات في الجزائر 120 ألف جمعية سنة 2013 الا أن دورها في الحياة السياسية ، وصناعة القرارات السياسية المحلية منها والمركزية لا يزال محدودا جدا .

- غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها¹ .

- القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعى نشأة الأحزاب السياسية وعملها ،ومن القيود فرض قوانين الأحزاب بمجموعة من العراقيل

¹خولة كفالي مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ضل دستور 1989/02/23 كراسات الملتقي الوطني الاول لتحول الديمقراطي في الجزائر(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005 ص 178)

²عجال محمد امين 'موقوفات التحول الديمقراطي في الجزائر أعمال الملتقي الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر بجامعة محمد خيضر بسكرة

- إتاحة المجال للحزب الكبير او المهيمن وهو حزب السلطة ، والذي يتحصل علي معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها

- ضعف المؤسسات التمثيلية ، فعندما تصبح هذه المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها ، والمتمثلة في بلورت مصالح الأفراد و الجماعات ، ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطنين وعن قناعتهم فهذا سيؤدي الي الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية ، وعليه يصعب تحقيق تحول الديمقراطي حقيقي¹

- نقشي ظاهرة قمع الرقابة فالرقابة تعني المسالة وتحدي السلطة ، وتقيد الهيمنة ووجودها بشكل الرسمي والشعبي يحقق الديمقراطية فتضيق الخناق على آليات الرقابة وتقيدها يحول دون تحقيق التحول الحقيقي في الممارسة الديمقراطية² .

كما كان من بين أهم المعوقات ارتبطت أساسا بالإرادة السياسية لنظام الحكم إذا استمر في التدخل في صناعة التوازنات السياسية والاجتماعية بعيدا عن الأطر القانونية والديمقراطية بتسخير الإدارة ومختلف مؤسسات ووسائل الدولة لدعم الأحزاب التي يؤيدها والتضييق على الأحزاب التي يريد تحجيمها أو إضعافها، وبتعقيد العملية السياسية بتوظيف المال ورجال الأعمال وما يتعلق بذلك من فساد، وكذا تحريف المجتمع المدني عن أدواره الأصلية وغلق المجال الإعلامي وخصوصا السمي البصري منه . ومهما يكن من أمر يبقى التزوير الانتخابي هو الكارثة الكبيرة المعدمة لكل فرصة في التمكين الديمقراطية في الجزائر وأخطر أنواع هذا التزوير التلاعب بالكتلة الناجبة التي لا يستطيع أحد سوى الإدارة معرفة حقيقتها من حيث نسب المشاركة وتطهير القوائم، والمنتخبين الحقيقيين.

ثم تأتي مسؤولية الأحزاب التي ساهمت بشكل كبير في تفويت فرصة الديمقراطية سواء من حيث العنف اللفظي والمادي والرؤى الدوغماتية والرايكية وضيق الأفق التي اعتمدها البعض حتى أعطى كل الذرائع والحجج للمنتفعين من غياب الحريات للخروج عن المعايير الديمقراطية، أو بسبب المسايرة الكلية التي انتهجتها بعض الأحزاب حتى صارت أجهزة خادمة للسلطة لا تأتمر إلا بأمرها ولا يهملها إلا ما تحققه من مكاسب للحزب وأفراده، أو بسبب الانتهازية السياسية التي انتشرت كالهشيم لدى شرائح واسعة من قيادات الأحزاب التي منحها العمل السياسي فرصة للترقية الاجتماعية بمختلف أشكالها وهي لا ترغب في تغيير الوضع متذرعة بذرائع

¹ محسن عوض. مستقبل حقوق الانسان في الوطن العربي، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999. ص. 09.

² يحيى الجمل، أنظمة الحكم في الوطن العربي، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 1987، ص. 58.

يصعب الاقتناع بها ،ولا يكون الخروج من هذا الوضع إلا بالوعي بخطورة المستقبل على الجميع في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية والثقافية والحضارية إذا استمر انغلاق الأفق السياسي إذ لا يصلح الأرض إ لا التدافع السلمي بين الأفكار والبرامج والمصالح

-ومن الشروط المعيقة الكبيرة التي بدأت تظهر بشكل مخيف ارتباط السياسة بالمال وارتفاع كلفتها وشراء الذمم والأصوات والشخصيات النافذة وتنامي عدد الأعوان على التزوير الانتخابي الذي صار يتجاوز يوما بعد يوم الإرادة المباشرة لسلطة المركزية

وبعد ذلك تأتي عوائق العمل الإعلامي الذي رغم المكاسب الكبيرة التي حققها يبقى محصورا في الصحافة المكتوبة ومحاصرا برجال المال الذين يهددون بتحويل الصحافة من صحافة مستقلة إلى صحافة خاصة.

ثم تأتي بعد ذلك مسؤولية المواطن الجزائري الذي أثرت فيه الفتن المتتالية وخيبات الأمل المتعددة حتى سّلم أمره لليأس فأصبح لا يشارك في الانتخابات ويترك الفرصة لغيره ليصوت باسمه في غيابه وهو لا يدري، ولا يهمه أن ينضم شأنه مع غيره من المواطنين ليفتك مواطنته من خلال العمل المفيد الذي تتيحه فضاءات المجتمع المدني الفسيحة.¹

أما على مستوى المؤسسات العسكرية فكان العنف هو برز وبشكل كبير منذ أحداث 8 أكتوبر 1988 في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد تم تطور هذا الدور في بعد استقالة الرئيس بن جديد وترسيخ هذا الدور في عهد اليمين زروال حتى أصبح الرئيس لا يستطيع ان يسيطر على مجرى الأحداث، بل أصبحت المؤسسة العسكرية عاملا أساسيا في العنف الممارس ضد الجماعات الإسلامية حيث ساهمت في زعزعة الثقة والهيبة في مصداقية الحكم ،ولم يستطيع الجيش تقديم أي رؤية سياسية للخروج من الأزمة السياسية او الدستورية ،سوى تخلص من الرؤساء والسيطرة على السلطة²

المعوقات القانونية

من بين أهم المعوقات القانونية والتي تمثل عائقا كبيرا في عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر نذكر منها تشعب القوانين وتضاربها،بسبب ما تلجأ إليه السلطة من محاولات علاج المشكلات بإصدار قوانين جديدة

¹ عبد الرزاق مقري نائب رئيس حركة مجتمع السلم التحول الديمقراطي في الجزائر دراسة ميدانية

² منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والاداري (قسم العلوم السياسية ،جامعة

الجزائر 2005)، ص 101،

تحت وهم إصدار التشريع سوف يحل المشكلة ،بالإضافة إلى تدني مستوى السياسة التشريعية في الجزائر والتي أدت في كثير من الأحيان الى صدور قوانين معيبة وناقصة وحتى غير دستورية ،بسبب التسرع في إعدادها، مما يؤدي إلى أن تكون نتائج تطبيقها في الميدان أحيانا معاكسة لروحها وعدم احترام القوانين بداء بالانتهاكات التي يعرفها الدستور سواء بالعدوان المعتمد على الحقوق والحريات الأساسية او بالانتهاكات العامة لمقومات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية ، وانتهاء بتراجع مبدأ سيادة القانون وتآكل هيبة الدولة جراء عدم قدرتها على تطبيق هذه القوانين ،والسبب يرجع بصفة عامة إلى استئثار الفساد على نطاق واسع في الجزائر حيث أن قوى وعناصر الفساد لا تمارس أنشطتها ولا تعظم أرباحها الا من خلال كسر القانون ،وان وجود هذا العائق يترجم انفراد الحاكم بالحكم واستئثاره بكل السلطات ،وان وجوده يؤثر على مكانة الدولة ودورها ككيان قانوني يشمل الجميع¹.

فهي أساسا مرتبطة بالإرادة السياسية لنظام الحكم إذا استمر في التدخل في صناعة التوازنات السياسية والاجتماعية بعيدا عن الأطر القانونية و الديمقراطية بتسخير الإدارة ومختلف المؤسسات ووسائل الدولة لدعم الأحزاب التي يؤيدها والتضييق على الأحزاب التي يريد تحجيمها أو إضعافها، وبتعقيد العملية السياسية بتوظيف المال ورجال الأعمال وما يتعلق بذلك من فساد، وكذا تحريف المجتمع المدني عن أدواره الأصلية وغلق المجال الإعلامي وخصوصا السمعي البصري منه .ومهما يكن من أمر يبقى التزوير الانتخابي هو الكارثة الكبيرة المعدمة لكل فرصة في التمكين الديمقراطي في الجزائر وأخطر أنواع هذا التزوير التلاعب بالكتلة الناجبة التي لا يستطيع أحد سوى الإدارة معرفة حقيقتها من حيث نسب المشاركة وتطهير القوائم، والمنتخبين الحقيقي.

¹ Amrane Ahdjoudj, Algerie état pouvoir et société (1962-1965)Alger Ed pigraph,1992P154

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية و الثقافية للتحول ديمقراطي في الجزائر

لقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية خانقة في الثمانينات بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على البترول والغاز حيث كانت يشكل 97 % من الصادرات ، وبعد انهيار أسعار النفط أخذ الاقتصاد الجزائري في التدهور كليا حيث كان سعر البرميل في أكتوبر 1988، حيث بلغ 43 دولار في امريكا وخفض في مارس 1883 إلى 29 دولار ثم إلى 12 دولار العام 1986 بالإضافة إلى الارتفاع للمواد الاستهلاكية من جهة وبالمقابل الانخفاض في الاستثمارات الإنتاجية .

كما زادت هذه الأزمة تعقيدا في عدم وجود سياسة تنموية استثمارية واضحة المعالم بالإضافة إلى سوء التسيير وبذلك توقف النمو الاقتصادي وازدادت المديونية الخارجية ،ضف الي ذلك عدم نجاح سياسة التخطيط لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والتوازن بين التكوين والتوظيف ومعادلة الإنتاج والاستهلاك والتحكم في النمو بصفة عامة مع سوء التسيير بصفة عامة وتبذير الثروة الوطنية وتفاقم مخاطر الأزمة الاقتصادية .

ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطن مع ندرة المواد الاستهلاكية ، وزد على ذلك ارتفاع النمو الديموغرافي والذي رفقه زيادة في المطالب الاجتماعية من غذاء وتعليم وعلاج الصحي وانتشار البطالة، وهذا بسبب انخفاض النشاط التنموي الاستثماري.

كما تعددت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر مثل الفقر، والبطالة وتدني المستوي التعليمي حيث ان البطالة بالرغم من جميع المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية من اجل خلق مناصب العمل الا أنها لا زالت تعاني من مشكل البطالة التي تعتبر باب للانحراف والجريمة كما يمكن ربط أسباب تقشي البطالة إلى السياسية المنتهجة في جانب الاقتصادي مطلع الستينات والسبعينات من القرن الماضي با إعطاء الأولوية لصناعات الثقيلة على حساب القطاع الفلاحي ، فلم تكن المناصب المقترحة تغطي الحاجيات السكان للطلبات العمل التي كانت ترتفع بنسبة 3.2/100، حسب تقرير منشورة صادرة سنة 1981 في مجلة جزائرية حول المشاكل الرئيسية في الجزائر المعاصرة لمشاكل الشباب ،والذين تتراوح أعمارهم ما بين (14-17) سنة لم يستطيعوا يجاد عمل سوى بالذهاب الي الخدمة الوطنية¹ .

¹ عبد الرزاق الفارس ،الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي القاهرة مركز الدراسات الوحدة العربية ،2001، ص،21،22

تدني المستوى التعليمي الذي أصبح معترف به من قبل الجميع ،وان مشكلات القضايا التربوية والثقافة كمحو الأمية وإنشاء المراكز ترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كافيا للثقافة ،وبالتالي تعود في اغلبها ان لم نقل كلها إلى حالة الجهل والتخلف والتبعية التي عانت منها اغلب الدول العربية.

اذ كان الاقتصاد الجزائري تكسوه مجموعة من العوائق والسلبيات ،و التي لم تنته ولم يتم القضاء عليها ،حيث مازال الكثير منها ماثلا للعيان مثل الممارسات الاقتصادية المتبقية من النهج الاشتراكي والاقتصاد الموجه ،وما نتج من سلبيات وعواقب كغلبة القطاع العام و ما تتبعه من أزمت مزمنة مثل أنشاز عقلية البايك ،وسيادة روح التواكل وخنق روح المبادرة وزيادة نسبة البطالة المقنعة وهو ترتب عليه الى ان يصبح هذا القطاع غير منتج وعالة على الميزانية .

المعوقات الاجتماعية والثقافية

تشكل البيئة الاجتماعية والثقافية إحدى العناصر الأساسية في التحول الديمقراطي في الجزائر

سلبية الثقافة السياسية في الجزائر

يعد عامل السلبية في الثقافة السياسية لدى الجزائريين الذي يتداخل ويرتبط طولا وعرضا مع عوائق أخرى في مختلف الميادين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئة وغيرها. كما ان مسالة علاج هذا العائق تبقي رهينة بمدى تقدم و تنوير المجتمع الجزائري و التي تتطلب وقتا طويلا ،فمثلا اذا أخذنا بعين الاعتبار عدم تقبل فكرة التعداد في الآراء وعدم التسامح إبداء الآراء المخالفة او الناقدة لوجدنا ان مصدرها يقوم على عدة أسباب وأسس فهناك الأسباب التاريخية وهناك الأسباب العقائدية الدينية وأسباب أخرى مختلفة كذلك ،هذا بالإضافة إلى ترويض المجتمع لتقبل الفكرة التعداد في الآراء والتسامح إزاء الآراء المخالفة او الناقدة¹ .

بالرغم من الجهود المبذولة لترويض المجتمع الجزائري لقبول التعداد والتعايش معه ،فالنتائج تبقي دون المستوى المطلوب ، وعليه فان الجهود المستقبلية تبقى منصبة على ضرورة توطيد الديمقراطية فكرا وممارسة ،وليس في مناهج التربية والتعليم فقط وإنما ضمن وسائل الإعلام والوعظ والإرشاد وحتى ضمن المؤسسات الديمقراطية ،كالأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني وغيرها حيث إن جانب مهم منه على تأسيس مفهوم الديمقراطية في

¹اسماعيل قيرة وآخرون مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،لبنان ،2002،ص30

الوعي الجمعي للجزائريين من خلال تفكيك ومحاصرة ثقافة التسلط والاستبداد وغرس قيم الديمقراطية فيما بينهم كما انه لا يمكن قيام نمط ديمقراطي مستقر دون أن تكون الديمقراطية نمط حياة المجتمع وخيارا نهائيا لمختلف القوى والتيارات السياسية فيه .

أزمة الهوية

من جهة أخرى أزمة الهوية في الجزائر ومالت إليه الأوضاع من الانشطار والصراع بين أبناء المجتمع الواحد كان من نتيجة ذلك العنف السياسي الذي عمر طيلة العشرية كاملة ومازالت آثاره بل وبقاياه إلي يومنا هذا حيث لم تتفع كل الوسائل لإخماد النار، لذلك فان الأمر يبقى منصبا على ضرورة حل مسألة الهوية الوطنية والحسم في مسألة تمزق الذوات الثقافية الوطنية ،حسب تعبير علماء الاجتماع ومن تم جعل هذه الذوات تمثل في الإسلام والعروبة والامازيغ والفرنسية وغيرها ،تلعب دورا ايجابيا في لم الشمل المجتمع الجزائري بالدخول في علاقات تبادلية محافظة على توابت الأمة وقيمها المشتركة عوضا أن تكون السبب في تصدع البناء السوسيوي ثقافي الجزائري ،وظهور الصراعات والانقسامات التي لا طائل من ورائها سوى تشتت المجتمع وفشل المشروعة الديمقراطي

ولا يتم ذلك الا من خلال حل مسألة الشرعية التي يجمع اغلب الباحثين على انها المحرك الاساسي الازمة الجزائرية مند الاستقلال والتي هي مفتاح الثقة الغائبة بين الحاكم والمحكوم .

انتشار القيم والمعتقدات البالية

انتشار القيم والمعتقدات البالية المعيقة للإحلال الديمقراطي والتي وان كانت شرا لابد منه، باعتبارها ظاهرة لم يسلم منها سواء كانت متقدما او متخلفا، فإنها تشكل تناقضات مجتمعية قد تسود في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة وتبعا لما يخضع له الأفراد من مؤشرات داخلية وخارجية ،كالمعتقدات الدينية ومدى انتشار الجهل و الأمية والفقر وغيرها ،وهي بذلك تؤثر سلبا على مختلف أجهزة التنشئة الاجتماعية ولا تسمح بنشوء ثقافة سياسية تتماشى ومتطلبات الديمقراطية مثل الحرية الفكرية والوعي با أسباب التسلط والاستغلال والقهر وغيرها ولكن هل يمكن الركون والاستسلام للحكم الاستبداد طالما أننا نعيش وسط مجتمع متخلف

يستعصى عليه البناء الديمقراطي ،كما يذهب إليه بعض الفلاسفة¹ الذين يجعلون من بناء الديمقراطي حكرا المجتمع دون غيره .

المبحث الثاني: أفاق التحول الديمقراطي في الجزائر

إن عملية البناء الديمقراطي وتعزيز الآليات التحول في نظام السياسي يتطلب البحث في أفاق ترسيخ الديمقراطي في الجزائر والذي يقتضي البحث في المؤشرات والعوامل التي يمكنها المساعدة مستقبلا في عملية الترسخ الديمقراطي، سواء على الداخلي والذي يتطلب مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ،او على مستوى الخارجي ،وهنا يبرز دور الفاعلين الدوليين في ترسيخ الديمقراطية كنظام للحكم ،ومدى جدتهم في تحقيق هذا المسعى².

¹ من هؤلاء الفلاسفة نجد، مونتسكيو والذي يعتقد ان الحكومة الديمقراطية هي الأصلح للعالم المسيحي اما المستبدة فهي الأصلح للعالم الاسلامي ،وجون ستوارت ميل الذي انتهى الي ان افضل نظام لمثل الشعب الذي لم يبلغ سن الرشد هو الاستبداد كنمط من انماط الحكم المشروع للبرابرة ،وكذلك برانند راسل الذي يرى ان تطبيق الديمقراطية في مجتمع امي يكاد بطون مستحيلا

² عدنان البياجنة التنمية السياسية قراءة في المفاهيم والنظريات ،المجلة الديمقراطية 25 (2005) ص 17

المطلب الأول : دور المناخ الداخلي في ترسيخ التحول الديمقراطي في الجزائر

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف العوامل الداخلية التي تساعد في ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها مستقبلا في الجزائر ، سواء على مستوى السياسي ، والاقتصادي و الاجتماعي داخل إطار الدولة التي تتبنى الإصلاحات كآلية للتحول الديمقراطي والتي نذكر منها

1- إقامة الحكم العادل والراشد:

يفترض في ترشيد النظام السياسي ان النظام السياسي يكون نظاما رشيدا وليس نظام دولاتيا يرتبط بالدولة ، في محاولة منه لتجنب كل الانتقادات او اي محاولة الانقلاب او محاولات الإطاحة به او تغييره ، وذلك ان نظام الحكم الراشد يقوم بتفعيل دولة الحق ودولة القانون التي تملك مقومات الدولة الحديثة ، من حيث وجود دستور من المفروض أن يكون دستورا ديمقراطيا ، سلطات منفصلة ، ونظام قضائي مستقل¹ .

فترشيد الحكم أصبح ضرورة للنظام حتى يكون ديمقراطيا ، وتعزيز الحكم الراشد بما يعنيه تعزيز الديمقراطية خاصة ان مفهومه يرتبط بمجموعة من الآليات السياسية التي تدعم المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات ومراقبة صناعتها وتنفيذها . الي جانب ارتكازه علي المعيار السياسية والتي تتمثل في القانون الذي يتمتع بسيادة التامة

لقد بدأت المجتمعات الدولية وخاصة الافريقية منها والجزائر كبلد افريقي تهتم بالحكم الراشد على أساس مجموع القواعد المكتوبة وغير المكتوبة والتي أصبحت الموضوع المحبذ للكثير من الو رشات واللقاءات العلمية والوطنية والدولية وتجمعات العمل ،وقد أصبح الاقتصاد اليوم هو الشغل الشاغل لكل النقاشات السياسية والذي يرتكز على مجموعة من المؤشرات².

المؤشرات التكميلية : هي عبارة عن مؤشرات تطبق وفق تدرج المراحل و الصير ورات و الأجل ذلك نذكر منها ان هناك المؤشرات المتعلقة بالأنشطة والتي تتركز على انجاز مختلف الأنشطة الحكم الراشد من اجل استخدام السهل والمرن مما يساعد على الاستخدام وبكثرة لقياس الإنتاجية الإدارية للخدمات ،كما ان هناك مؤشرات النتائج مثل منظمة للانتخابات الحرة مرفقة بالتعددية وحذف الترخيصات الأولية التي تعرقل

¹الأخضر عزي "قياس الدولة من خلال الحكم الراشد "مجلة العلوم الانسانية 21 مارس 2005،ص، 18

²كريم ، مفهوم الحكم الصالح "مجلة المستقبل العربي ، 309(2004) ص: 59

الاجتماعات الخاصة بالجمعيات وتنشيط هذه الاجتماعات في إطار الشفافية والديمقراطية ،الان هذه الاموار هي التي تسمح بتبرير استخدام الأموال وتعريف أهداف برنامج الإنفاق العمومي وكذلك مراقبة الأولوية لمطابقة العمل الإداري بالأهداف السياسية وكدليل على الشفافية و الحاكمية من واقع القانون العضوي المتعلق بإعداد القوانين المالية والذي تتبناه الكثير من دول من بينها الجزائر مؤخرا وهناك **مؤشر الفعل الأثر** ومنها مؤشر الرشوة وعدد اقتراحات المشاريع المصادق عليها بمبادرة ومعارضة البرلمان كذلك عدد الطعون الادارية وعدد المتابعات لمشكلة بعد القيام بمراقبة تسير الأموال العمومية فهذه المؤشرات هي التي تحدد التقديرات وتبرز عن بعد التحولات في القرارات البرغماتية ، إن مستخدمي المؤشرات ليس هم أنفسهم على مستوي مختلف المراحل العمليات المرتبطة بالأنشطة والآثار والنتائج.

وهناك اسئلة تثار في إطار الحكمية الجديدة من طرف شركاء البلد الأجانب مثل الاتحاد الأوروبي خاصة مع تفعيل نشاط الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية حسب جملة من المعطيات والمحددات¹ .

لقد بينت في هذا الصدد الدراسة الصادرة عن البنك العالمي شملت 157 دولة والتي خلصت الي ان الجزائر لا زالت بعيدة عن تحقيق الحكم الراشد وكانت النتائج التالية :

المؤشر	المرتبة التي احتلتها الجزائر
مؤشر فعالية الحكم(بمعنى فعالية مؤسسات الدولة)	121
مؤشر مستوى الرشوة(يقيس إدراك الفساد)	105
مؤشر دولة القانون(يقيس درجة الثقة والاحترام لقواعد القانون)	107
مؤشر نوعية الضبط(الذي يُظهر قواعد التنظيم والتدخل من طرف الدولة)	104

حيث خلصت الدراسة الي ان الجزائر تتراوح في الترتيب غير المشرف منذ 1990 وان الوضعية لم تتحسن خلال السنوات الأخيرة .وهو ما يعني ضرورة العمل على إصلاح من اجل الوصول إلى صيغة حكم تتناسب والديمقراطية ، أن أرادت فعلا أن ترسخ مبادئ الديمقراطية .

¹ أميرة عبد الحليم ، الجزائر تحديات الرئاسة الجديدة ليوتفليقة ، مجلة الديمقراطية 15(2004) ص: 183

لذلك تسعى الجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث التي شهدت أزمات السياسية إلى استكمال بناء مؤسساتها الدستورية سعيا منها الي تحقيق الحكم الراشد،الذي أصبح هدف مهما لأغلب الدول عبر كافة مراحل تطورها مشكلا بذلك الإطار المرجعي لقياس درجة الديمقراطية ومستويات التنمية فيها ومدي نجاحاتها¹.

ولتحقيق ذلك يتطلب علاج الدولة حسب ما اكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، والذي أطلق ورشت إصلاح الدولة " في إطار الحكم الراشد ، تضمنت مجموعة من الإصلاحات تهدف الي تحقيق الاستقرار السياسي الضروري جد لتطوير الديمقراطي والذي شمل عدة جوانب .

الجانب السياسي :

يقتضي إرساء دعائم الحكم الراشد توفير الشرعية للسلطات الحاكمة وما يعنيه ذلك من ضرورة ان يكون وصولها وممارستها للحكم ، بطريقة تتوافق مع ما تقره الإرادة الشعبية والاحتكام الى انتخابات حرة ونزيهة 2.

ولقد عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله الي سدة الحكم على تنفيذ إصلاحات سياسية ، وانتخابات نزيهة حيث عمد إلي إجراء انتخابات 2004 في تاريخها المحدد واستدعاه للمراقبين الدوليين والذين اعرابو عن نزاهة الانتخابات ، وسار قدما نحو تحقيق الاستقرار و الأمن الضرورين للتسيخ الديمقراطي من خلال مشروع الوثام المدني بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والقضاء على شبخ الارهاب .

الجانب القانوني :

لا يمكن تصور قيام حكم الراشد دون سيادة القانون على جميع وفي كل المستويات ، فما يقوض كيان الدولة او الحكومة هو التباين والتمايز في تطبيق القانون .كما ان غياب سيادة القانون والعدل في المجتمعات هو السبب المباشر في انتشار الفوضى والأزمات ، مثل ماحدث في التسعينات وفي محاولة لتجنب تكرار سيناريو التسعينيات حاولت الجزائر اعتماد سيادة دولة القانون في كل المستويات من خلال إصلاحات الحكومية والإدارة وجهات القضائية ،وظهور أجهزة الرقابة وأدوات الرقابة الشعبية والشفافية من خلال علانية اغلب الجلسات والأحكام الا ان الاصلاحات التي عرفها قطاع العدالة مازالت تحتاج الي اصلاحات اخرى ما اكده الرئيس في برنامجه

اميرة عبد الحليم ، الجزائر تحديات الرئاسية الجديدة لبوتفليقة ، مجلة الديمقراطية 15(2004) :ص. 184 ¹

الجانب الاقتصادي :

يرتكز على استعمال العقلاني و الأمتل للموارد العمومية وكذا التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية من اجل تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التنمية هو ما عمل عليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال جملة الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع أصحاب الاستثمارات الوطنية ، من اجل النهوض الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية¹.

دولة بناء الديمقراطية: يتطلب بناء الدولة الديمقراطية من خلال إرساء دعائم التالية²

1- ترسيخ حق المواطنة: مما يعني تكفل مؤسسات الدولة بصيانة وحماية الحقوق المدنية والسياسية المكفولة دستوريا والمعترف بها للأفراد والجماعات ومعاملتهم على قدم المساواة دون اي تميز . وفي المقابل يقوم الفرد بواجباته عن وعي وإرادة الحرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه الي المختلف هيئات المجتمع المدني

2- تحرير الدولة من طابعها الإداري: الدولة الإدارية هي التي لا تتمتع فيها المؤسسات والأجهزة بالاستقلالية وتتعهد فيها الهيئات والتنظيمات الإدارية المدنية وتتمتع بالاستقلال النسبي عن الدولة

3- فصل السلطات: يقتضي بناء دولة ديمقراطية فصل بين السلطات وتوضيح الحدود بين مختلف الأجهزة ومؤسسات حسب الأدوار والوظائف ، بمعنى التسليم بتجزئة السلطة علي توزيع الصلاحيات في الدولة ، واحترام كل سلطة لمجالها المحدد دستوريا.

4- تفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته: لقد اصبح الحديث عن مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية ولم بعد الحديث عن علاقة المباشرة بين المواطن و الدولة بل عبر تنظيمات المجتمع المدني هو يعني جملة البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الاجتماعية (نقابات جمعيات) أو السياسية (الأحزاب ومجالس منتخبة) او اقتصادية (شركات بنوك) ولا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة .

وتبرز مهامه في بلورة المصالح -الوساطة -الضغط ، وواحد من أهم أهدافه تحقيق الديمقراطية ، وهو ما يدل علي الترابط الوثيق بين المجتمع المدني والديمقراطية³

¹ حرز الله قداري "مفهوم الحكم الراشد" مجلة الفكر البرلماني . 8 مارس، 2005، ص، 82

² أميرة عبد الحليم "سياسات الإصلاح في عهد الرئيس عبد العزيز بو تفلقة" في احمد التهامي واخرون بين الشعار والحقيقة: خطابات وبرامج الإصلاح عي عالم متغير، المحرر عمرو حمزاوي (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، 2003)، ص و 306

³ صالح بلحاج ، الدستور والدولة ، مجلة الديمقراطية ، 19(2005) نص: 115.

العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر الثقافة :

التنمية الاقتصادية دور هام في تعزيز وترسيخ الديمقراطية ، الا ان الحكم الديمقراطي يحتاج وضعية اقتصادية واجتماعية مواتية تساعد في تعزيزه ، تمثل أهم عناصرها في وجود قدر يعتد به من الرخاء الاقتصادي وعدالة التوزيعية ومرونة البناء والطبقي ، مع وجود طبقة وسطى كبيرة تتوسع في التعليم ونضج الوعي السياسي للجماهير .

وكان ضروريا على النظام السياسي الجزائري ان يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية قوية ودائمة ، تدعم تحوله الديمقراطي وتجعله اكثر رسوخا وفي هذا الصدد اعدت اللجنة التنمية والتطوير ان علي اللذين يفكرون في مشاكل التنمية في الجزائر ان يأخذوا نتائجهم بعين الاعتبار ، ان يكونوا جادين فعلا في موضوع التنمية من اجل تعزيز مكاسب الديمقراطية مستقبلا ولقد تناول التقرير النقاط التالية :

-ان لكل بلد مميزات الخاصة له .

-ان التنمية السريعة لا تظهر تلقائيا .

-تتشرط التنمية الاقتصادية إدارة كفئة وذات مصداقية .

-الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

-ضمان نسبة عالية من الاستثمارات في البني التحتية .

ولقد جاءت اصطلاحات الرئيس في هذا الجانب حيث تحرك لجذب الاستثمار الخارجي ، ودفع أصحاب الاستثمار الوطني للمشاركة في التنمية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وإنشاء الصندوق الوطني لدعم الاستثمار¹.

¹ اميرة عبد الحليم "سياسات الاصلاح في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" المرجع السابق ، ص ، 306

المطلب الثاني : دور المناخ الدولي في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر

يقصد بالمناخ الدولي الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية غير الحكومية ،التي تعد نفسها ديمقراطية او تحبذ قيام الأنظمة الديمقراطية في الدول الأخرى وتقيم علاقات قوية مع هذه الدول او حديثة العهد بالديمقراطية وتكون قادرة على ممارسة نفوذها ، وتحاول من خلال العديد من التدابير والإجراءات ترسيخ الديمقراطية في هذه الدول لذلك سنركز في هذا المبحث على العوامل الدولية التي تساعد على ترسيخ الديمقراطية في الجزائر ويمكن إبرازها كما يلي .

أولا :دور المؤسسات المالية و المنظمات الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي وسيادة النظام العالمي يتميز بالأحادية القطبية ، بدأت موجة عولمة لتجديد الآليات تعميم المنهج الرأس مالي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي . وأصبحت المنظمة الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي والمنظومة العالمية للتجارة ، طرفا قويا في إدارة التحولات الاقتصادية الدولية ، لاسيما في البلدان النامية¹.

ولقد تزايد الاهتمام هذه المؤسسات بتعزيز الديمقراطية على مستوى العالمي خاصة بعد إحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 تزايدا كبير وبالغ الوضوح من خلال الأنشطة هذه المؤسسات.

كما يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على فساد لما لها من انعكاس على قوي نحو تعزيز الديمقراطية وكسب سمعة دولية طيبة للحصول على بعض التسهيلات والمساعدات المالية التي تمنح هذه المنظمات.

وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال احداث العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية ماجاء في دستور 1989الذي يتضمن عديد المبادئ الديمقراطية وهو ماسمح لها للحصول على مساعدات من الدول المانحة . او تكون عضوا في مختلف المنظمات الدولية في محاولة منها الى الدخول في مختلف المسارات العالمية لفك العزلة من جهة و تكيف التحول الديمقراطي حسب الاجندة العالمية " ويرى الاتحاد الأوربي أن ما عرفت من

¹صالح صالح ، دور المنظمة الدولية في ادارة التحولات الاقتصادية العالمية ، ط 1 (القاهرة . دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004)، ص 5 .

تجربة الجزائر الرئدة في مكافحة الإرهاب وسعيها لتحقيق المصالحة الوطنية يعتبران نقاط قوة مما سيسمح لها بتصدير تلك الخبرات لمختلف دول العالم طالما ان الإرهاب أصبح هاجس العالم كله ولا يقتصر على دول دون غيرها ولا يعترف بالحدود . والذي سوف يساعدها في بناء شراكة قوية مع الاتحاد الاوربي.

ثانيا : دور القوى الدولية الكبرى :

ان أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد ساهمت بشكل كبير في صياغة نظام دولي الجديد حافل بمظاهر وأوضاع جديدة ، وتصاعدت الضغوط العالمية من اجل الديمقراطية وتعزيز التحولات التي شهدها العالم قبل هذه الأحداث شكلت هذه المتغيرات ضغوطا خارجية على الجزائر من اجل الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو فتح المجال السياسي وهذه الضغوط سوف تزداد من اجل تعزيز الديمقراطية فيها مستقبلا وهو ما جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد من إشادة حول الدور الذي تلعبه الجزائر اليوم في مجال مكافحة الارهاب وتعاونها الوثيق من اجل استتباب الامن والاستقرار كضرورة حتمية من اجل استقرار الديمقراطي . كما اكد على اهمية التعاون وعبي ابعاد العلاقات المتعددة التي تجمع البلدين في مجال السياسي والعسكري.¹

ويبرز الانفتاح الاقتصادي من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، والتي تشمل في جواهر تحرير المبادلات التجارية من اجل خلق منطقة تبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي تهدف الشراكة الي إنشاء منطقة تبادل الحر في منطقة المتوسط في حدود 2008-2010 وتعود العلاقة بين الجزائر وأوروبا الي التقارب الجغرافي والي التاريخ الطويل بتبادل التجاري والثقافي حيث عرف انتعاش اذ بلغت حجم وسائل التجهيز المستوردة من الاتحاد الأوربي حوالي 85% خلال الفترة الممتدة من 1977-1993 كما تم تحويل 80 % من الحجم الاجمالي للمبادلات التجارية

¹ صالح صالحي ، دور المنظمات الدولية في ادارة التحولات الاقتصادية العالمية ط (القاهرة دار الوفاء للطباعة النشر وتوزيع ، 2004) ص 5.

كما يظهر الدور هذه القوى لتعزيز الممارسة الديمقراطية بالجزائر في المستقبل القريب من خلال المشاريع الاورو متوسطة تقدمت بها هذه الدول مشروع مبدا للديمقراطية والسياسة الأوربية وحسن الجوار، وكلاهما يتضمن مساعدات مالية هامة مقابل الحصول على إجراءات واضحة في مجال تكريس الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات.

خلاصة الفصل الثالث

تناولنا بالدراسة في هذا الفصل المعوقات التي تقف أمام ترسيخ التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال رصد عوائق التحول الديمقراطي في الجزائر ، وتحديد مكامن التغيرات التي أثرت وتؤثر سلبا على عملية التحول الديمقراطي اذا يتبين لنا أن النظام السياسي في الجزائر مازال في تجربه الفتية مع الممارسة الديمقراطية ولا يمكن ان نذكر الخطوات الهامة والكبيرة التي قامت بها النظام السياسي لتكريس الديمقراطية وتعزيز الممارسة السياسية وتوفر الجزائر علي جميع المقومات التي تسمح لها بالريادة في مجال الممارسة الديمقراطية وتعزيز الحقوق والحريات كونها تتوفر على أسس القاعدية للبناء الديمقراطي كالدستور الديمقراطي والذي يقر الحقوق السياسية العامة والحريات وتعزيز ذلك بالمؤسسات التي لا غناء عنها في البناء الديمقراطي.

خاتمة:

تناولت الدراسة موضوع التحول الديمقراطي في الجزائر وذلك بالبحث في تلك الآليات التي اعتمدها النظام السياسي في الجزائر للتحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية والحزبية ولقد اعتمدنا في الفصل الأول عبي إظهار الجانب النظري حيث تعرضنا إلى مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة ب هاما الفصل الثاني استعرضنا الجانب التاريخي لمختلف الأحداث التاريخية والسياسية التي عرفت طيلة الفترة الممتدة من سنة 1989 الى غاية 2014 مبرزين مختلف الأحداث التاريخية التي عجلت بالتحول الديمقراطي بالإضافة إلى الإصلاحات التي رافقت هذا التحول من اجل تكريس الديمقراطية وتعزيز ممارستها من خلال إصلاحات سواء على مستوى البناء المؤسساتي لدولة أو إثراء الجانب القانوني والحقوقى من جهة أخرى إلى مختلف الفواعل الأخرى المساهمة في التحول كالأحزاب و مختلف فاعليات المجتمع المدني والقوى الضاغطة أما الفصل الثالث ركزنا على أهم المعوقات التي تقف أمام بناء الديمقراطية حقيقية ا واهم الأفاق الترسخ الديمقراطي في الجزائر.

فهرس لبلل لفلجل

الكل

- 1- رلل مصطفى علان؁ عثمان محمد غنل؁ مناهل وأساللبل الللل الللل النظرلة والتطلل؁ عمان: دار صفاء للنشر والتوزل؁ 2004.
- 2- فاطمة عوض صابر؁ مزلت على خفافة؁ أسس ومبادئ الللل الللل؁ الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية؁ 2002.
- 3- حازم الللاول؁ عن الللمقراطية الللبراللة قضايا ومشاكل؁ ببلوت: دار الشروق؁ 1993
- 4- بلقلس أحمء منصور؁ الأحزاب السلسللة والتحول الللمقراطي دراسة تطللقة على اللمن وبلاد أخرى؁ القاهرة؁ مكتبة مءبولل؁ 2004
- 5- سعاد الشرقاول؁ النظم السلسللة فى العالم المعاصر؁ القاهرة: [ء ء ن]؁ 2007
- 6- توفلق محمد الشاول؁ أعلى مراتب الللمقراطية الشورى؁ القاهرة: الزهراء للإعلام العربل؁ 1994
- 7- برهان غللون وآخرون؁ حول الخيار الللمقراطي دراسات نقءلة؁ ط 2؁ ببلوت: مركز دراسات الوحدة العربية؁ 2001
- 8- ثروت مكى؁ النلبة السلسللة والتلللر اللللماعل تجربة مصر 1952-1967؁ القاهرة عام الكتاب 2005
- 9- اسماعل الشطل وآخرون؁ مءاأل اللنتقال الللمقراطي فى البلدان العربية؁ ط 2؁ ببلوت؁ مركز دراسات الوحدة العربية؁ 2005.
- 10- صامول هننتختون
- 11- عمار بوحوش؁ ءلل الللأل فى المنهللة وكتابة الرسائل الللمللة؁ اللزائر: المؤسسة الوطنلة للكتاب؁ 1985 .
- 13- على خلفة الكوارل وآخرون؁ المسألة الللمقراطية فى الوطن العربل؁ ط 2؁ ببلوت: مركز دراسات الوحدة العربية؁ 2002.
- 14- إسماعل الشطل وآخرون؁ مءاأل إلى اللنتقال الللمقراطي فى البلدان العربية؁ ط 2؁ ببلوت؁ مركز دراسات الوحدة العربية؁ 2005
- 15- محمد عابء اللابلر؁ الللمقراطية وحقوق الإنسان؁ كتب فى لرلة؁ اصءرته منظمة اللونسكوعام 1996 ءءء 95؁ الاربعاء 05 تموز 2006

- 16- توفيق حسنين إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 17- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد : جامعة بغداد، 1991
- 18- محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولة والحكومة، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر (د.ت.ن)
- 19- سلام الكواكبي حالة الإصلاح في العالم العربي 2009 2010 مقياس الديمقراطية العربي المستقبل العربي، عدد 377 يونيو 2010
- 20- علي خليفة الكواري، جوهرة الديمقراطية لايتعارض مع جوهر الإسلام، المستقبل العربي، عدد 374، 2010.
- 21- كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي، دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، أكتوبر 2008.
- 22- إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت 2009.
- 23- فهيمة خليل احمد العبد، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، بحث مقدم الى مؤتمر التوافق السنوي الثالث هيئات المجتمع المدني، الكويت 2006/11/10
- 24- بوحنية قوي المجتمع المدني الجزائري الوجه الاخر للممارسة الحزبية، الموحد، عدد 10، جانفي 2011
- 25- فريد علوش، أثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية، ورقة بحثية في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر، 2005.
- 26- احمد حضراني، السلطة التنفيذية على ضوء دستور 2011، مجلة العلوم القانونية والسياسية - عدد 14- اكتوبر 2016، جامعة حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- 27- ناصر لباد ، القانون الإداري، قالمة: د.د.ن ط 2، 2001

الأطروحات دكتوراه والمذكرات الماجستير الجامعية

- 1- فاتح خننو، بناء الأنظمة السياسية: الجزائر والمغرب -دراسة مقارنة-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2010، 3-2011.
- 2- نبيل كريبش، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007.
- 3- زريق نفيسة، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009 .
- 4- بن عمير جمال الدين ، إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة ، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، 2006 .
- 5- مصطفى بالعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009.
- 6- أحمد باي أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية، دراسة مقارنة الجزائر ومصر رسالة دكتوراه . قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة دالي إبراهيم ،الجزائر ،2009،
- 7- عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي 2004-1989، رسالة ماجستير، قسم العلوم لسياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005
- 8- حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008

9-ليلي سيدهم،إشكالية التحول الديمقراطي في تونس،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2009.

10-حسن صالح على أيوب افاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية 1993-2003 كعامل محوري،رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2006.

11-طارق عاشور تطور العلاقة بين الحكومة والبرلمان في النظام السياسي الجزائري،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2009.

12-إلهام نايت سعيدي،طبيعة عملية التحول الديمقراطي ،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة

13-محمد لمين لعجال،معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر (قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة)،2005.

14- صالح صالحي ، دور المنظمات الدولية في ادارة التحولات الاقتصادية العالمية ط القاهرة دار الوفاء للطباعة النشر وتوزيع ، 2004

15- اسماعيل قيرة واخرون مستقبل الديمقراطية في الجزائر ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،لبنان 2002،

16- عبد الرزاق الفارس ،الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي القاهرة مركز الدراسات الوحدة العربية 2001،

17-عجال محمد امين 'معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر بجامعة محمد خيضر بسكرة 2005

18-خولة كفالي مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989/02/23 كراسات الملتقى الوطني الاول لتحول الديمقراطي في الجزائركلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2005

- 19- عبد النور بن عنتر، الجزائر وامتحان الأزمة الليبية ، العربي الجديد، 20 سبتمبر/أيلول 2014 .
- 15 عبد النور بن عنتر، الاستراتيجية الأوروبية لمحاربة الهجرة، العربي الجديد، 3 مايو/أيار 2015
- 20-الإصلاحات السياسية في الجزائر ،التحديات والأفاق مجلة أفاق الديمقراطية د مرزقة عبد الغفور ،العدد '49
- 21- محمد عابد الجابري، " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي.

